وزارة التعليـــــــم العالـــــي والبحـــــــث العلمـــــــي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: .....

السنة الجامعية: 2023/2022

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لمرحلة مابعد النفط وعلاقته بالتنمية المستدامة – عرض بعض التجارب الدولية-

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د.حماني نور الهدى

من إعداد الطلبة:

-قديري ريان

- طويل شيماء

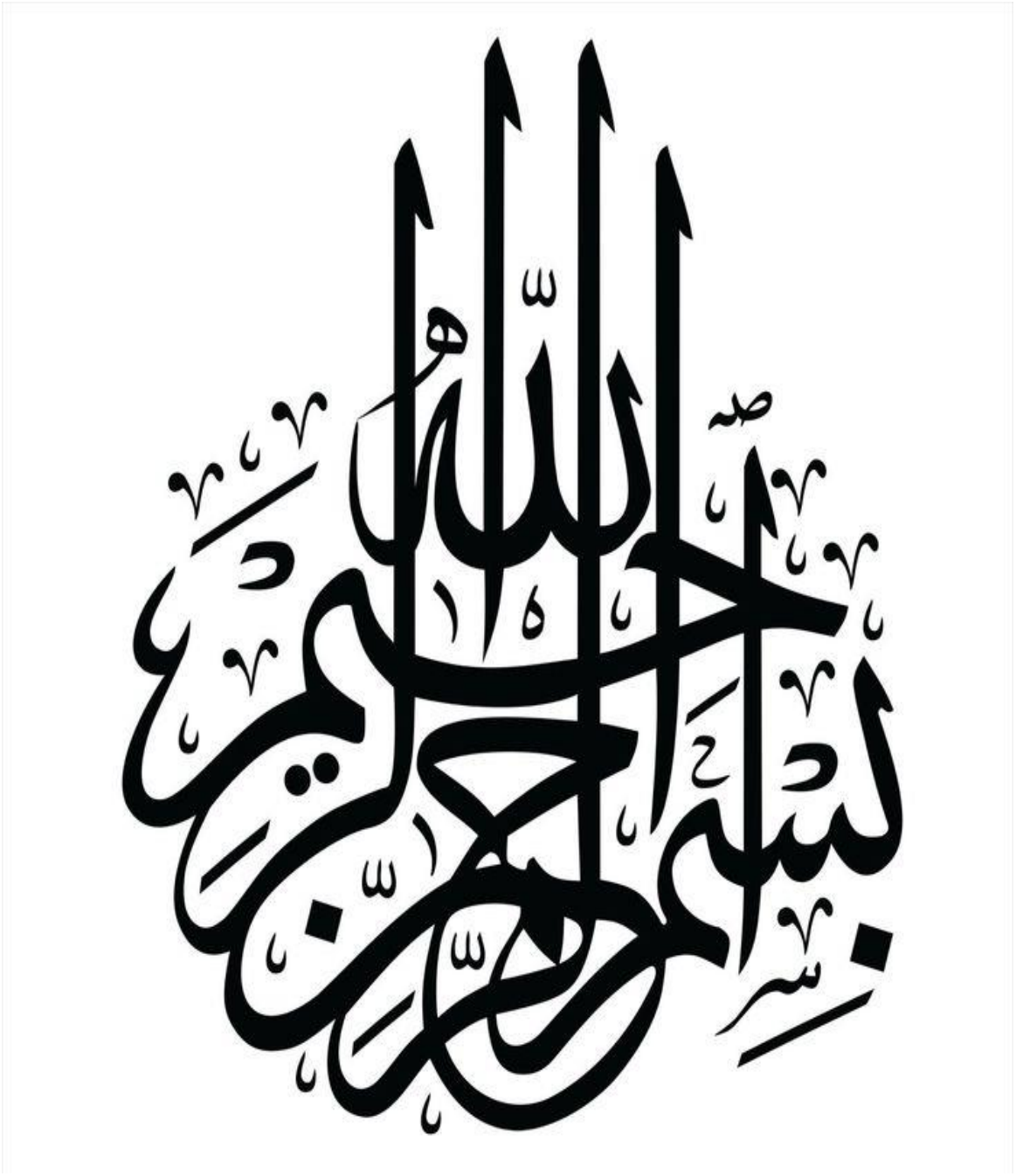
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد أهم القضايا المطروحة باعتباره سبيلا آمنا لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تبني مجموعة من الآليات والأسس الاقتصادية والإدارية والتنظيمية والمؤسساتية، بهدف تشكيل منظومة اقتصادية متنوعة للتخلص من الاعتماد الكامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل الاقتصادي، ولبناء اقتصاد مستقر يعتمد على درجة عالية من التكامل الداخلي بين قطاعاته وأنشطته المختلفة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى دراسة مختلف الإمكانيات المتوفرة لدى الجزائر ومختلف الجهود المبذولة للنهوض باقتصادها، كذلك الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول التي حققت نجاحا باهرًا في هذا المجال مثل الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية المتحدة، ماليزيا، والنرويج.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، النفط.

Abstract

The Economic diversification is one of the most important cases raised as a safe way to achieve sustainable development, Relying on a set of economic, administrative, organizational and institutional mechanisms and foundations, with the aim of forming a diversified economic system to get rid of complete dependence on oil as a main source of economic income, and to build a stable economy that depends on a high degree of internal integration between its various sectors and activities.

This study aims to Highlight the importance of economic diversification and its role in achieving sustainable development, in addition to studying the various possibilities available to Algeria and the various efforts made to promote its economy, as well as lessons learned from the experiences of some countries that have achieved great success in this field such as the United Arab Emirates, Kingdom of Saudi Arabia, Malaysia, and Norway.

Keywords: Economic diversification, Sustainable development, Oil.

إهـــــــداء

الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى فالحمد الله على البدء والختام

مهداة إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة، دمتم لي سندا لا عمر له

*اهدي ثواب هذا البحث إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى من سهرت الليالي تنير دربي إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني، إلى نبع العطف والحنان" **أمي الغالية**" أدامك الله لنا*

*إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء إلى الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي إلى طريق النجاح "**أبي الغالي**" أطال الله في عمره*

*إلى من لاتحلو الحياة بدونهم إخوتي "**رميسة، أسماء، إسحاق وزكريا**" دمتم لي سندا وفخرا*

*إلى بنات خالتي "**رونق وريناد**" لا انسى دعمهم تشجيعهم لي*

*إلى روح من كان سندا لي وأب ثاني خالي –**حبيب**- رحمه الله*

*إلى رفيقة الدرب يا من تسللت دروبي بك وهانت الصعاب معك إلى ملجئ في هذه الرحلة رفيقة الانجازات من شاركتني هذا العمل "**ريان**"*

*إلى أطهر قلب وأنقى صداقة "**رحاب**" صديقة السنوات الطوال التي خضنا خلالها تجارب ونجاحات كثيرة*

إلى من يفرحهم نجاحنا، ويحزنهم فشلنا إلى الأقارب قلبا ودما ووفاء

Chaima

إهـــــــداء

ما أثقل قلمي في يدي وما أثقل قلبي في صدري وأنا أكتب هذا الإهداء أحمد الله مخرج النور بعد الظلام أحمده ربي رزقني حسن المسير

إلى الذي أوصاني الله به برا وإحسانا وأهدى لي سنين عمري الذي احنى ظهره التعب في سبيل وصولي لهذه المرحلة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد طريق العلم لي،

*إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى الذي لم يبخل علي بشيء إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي، إلى أعظم وأعز رجل في الكون " **أبي العزيز**"*

إلى التي حملتني وهن على وهن وأحاطتني بعطفها وحنانها ووفرت لي شروط الراحة التامة، إلى أعز من أملك في الوجود وأبر الناس بصحبتي،

*إلى التي تعجز الكلمات عن الوفاء الوفاء بحقها وأقف عاجزة عن رد جميلها، إلى جنة الله في الأرض وإلى من أفضلها على نفسي إلى " **أمي الحبيبة**"*

*إلى من عرفت معهم معنى الحياة وإلى سر سعادتي وسندي في شدتي وبهم أقوى على دنيتي إخوتي وأخواتي "**صارة، حمادة لؤي، سامي يوسف**" وإلى جميع أفراد عائلتي*

*إلى من سرنا معا ونحن نشق الطريقا نحو النجاح والإبداع، إلى من تكافلنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا هذه إلى من شاركتني هذا العمل " **شيماء**"*

*إلى من عرفت وصادقت وأحببت" **رحاب، ميفا، أسماء، صونيا، إكرام**"*

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث ولو بكلمة تشجيع أهدي لهم ثمرة بحثي هذا .

Rayane

شكـــر و عرفان

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر إلى أستاذتنا المشرفة الدكتورة دحماني نور الهدى على دعمها لنا القيم ونصائحها السديدة التي استفدنا منها كثيرا طيلة تحضيرنا هذا البحث، كما نتقدم بالشكر إلى أوليائنا الكرماء أعزهما الله

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما لا ننسى أن نتوجه بالشكر إلى كل من مد لنا يد العون سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة

كما نشكر أساتذة، موظفي وإطارات جامعة

الشادلي بن جديد الطارف

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	منحنى مؤشر جيني	27
الشكل رقم (1-2)	أبعاد التنمية المستدامة	53
الشكل رقم (2-1)	احتياطيات النفط والغاز لدى مختلف دول العام 2021 و2022	85
الشكل رقم (2-2)	احتياطيات النفط المؤكدة عالميًا منذ عام 1980 حتى عام 2022	86
الشكل رقم (2-3)	مقارنة بين احتياطيات العالم المؤكدة من النفط حسب المنطقة خلال عامي 2021 و2022.	87
الشكل رقم (2-4)	أكثر 10 دول حول العالم امتلاكًا لاحتياطيات النفط حتى نهاية عام 2022	88
الشكل رقم (2-5)	أقل10 دول حول العالم امتلاكًا لاحتياطيات النفط حتى نهاية عام 2022.	88
الشكل رقم (2-6)	أكثر الدول العربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط المؤكدة خلال عامي 2021 و2022	89
الشكل رقم (2-7)	متوسط أسعار النفط اليومية خلال 2022	90
الشكل رقم (2-8)	الطلب على النفط عالميا	91
الشكل رقم (2-9)	نمو القطاع الزراعي في الجزائر لفترة (2015-2021)	105
الشكل رقم (2-10)	هيكل الصادرات والواردات في الجزائر خلال (2014-2018)	107
الشكل رقم (2-11)	نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الإجمالية في الجزائرخلال الفترة (2001-2019)	111
الشكل رقم (2-12)	نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائرخلال الفترة (2001-2019)	112
الشكل رقم (2-13)	نمو الناتج الداخلي الخام وتطور نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من	114

	إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000-2020	
الشكل رقم (2-14)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام 2000-2020	115
الشكل رقم (2-15)	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	118
الشكل رقم (2-16)	حركة الميزان التجاري بالمليارات الدولارات الأمريكية 2000-2020	119
الشكل رقم (2-17)	تركيبة الصادرات الجزائرية (الوحدة مليون دولار)	119
الشكل رقم (2-18)	تركيبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات	120
الشكل رقم (2-19)	عوائد صندوق النرويج السيادي للفترة (1999-2018)	138
الشكل رقم(2-20)	هيكل صادرات السلع والخدمات بالنرويج سنة 2014	139

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	الدول الأعضاء في منظمة الأوبك	39
الجدول رقم (1-2)	الدول الأعضاء في منظمة الأوابك	40
الجدول رقم (2-1)	مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2017-2022)	105
الجدول رقم (2-2)	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لفترة (2011-2022)	105
الجدول رقم (2-3)	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2001-2019)	110
الجدول رقم (2-4)	نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات (الوحدة%)	115
الجدول رقم (2-5)	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2020	117
الجدول رقم (2-6)	مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	133
الجدول رقم (2-7)	متوسط إسهام القطاعات في نمو الناتج غير النفطي بالسعودية	135
الجدول رقم(2-8)	إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي	138
الجدول رقم(2-9)	جدول يوضح معدل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1960-2020	141
الجدول رقم(2-10)	جدول يوضح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الوحدة ألف دولار أمريكي)	141
الجدول رقم(2-11)	تطور معدل التضخم في ماليزيا خلال الفترة 1960-2020	142

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	I
Abstract.....	II
الإهداء	III
شكر وعرفان	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VIII
فهرس المحتويات	IX
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة	7 - 73
تمهيد	8
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي	9
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه	9
المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي ومحدداته الرئيسية	12
المطلب الثالث: قواعد ومبررات التوزيع الاقتصادي	16
المطلب الرابع: أشكال وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي	19
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي، مؤشرات قياسه وعلاقته بالمجتمع الريعي	22
المطلب الأول: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي	22
المطلب الثاني: مقاييس ومؤشرات التنويع الاقتصادي	24
المطلب الثالث: سياسات التنويع الاقتصادي وعلاقته بالمجتمع الريعي	29
المطلب الرابع: أهمية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق الاستقلال الاقتصادي	32
المبحث الثالث: مدخل إلى الاقتصاد النفطي والتنمية المستدامة	33
المطلب الأول: النفط والأسواق النفطية	34
المطلب الثاني: ماهية السعر النفطي	42
المطلب الثالث: التنمية المستدامة، أهدافها ومبادئها	47

المطلب الرابع: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	52
المبحث الرابع: العلاقة بين النفط والتنمية المستدامة	61
المطلب الأول: دور النفط في عملية التنمية المستدامة	61
المطلب الثاني: العوائد النفطية والتنمية المستدامة	65
المطلب الثالث: الاستخدام الأمثل للثروة النفطية في ظل ضوابط التنمية المستدامة	67
خلاصة الفصل	73
الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –عرض تجارب دولية–	146-74
تمهيد	75
المبحث الأول: آليات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة	76
المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي وعلاقتهبتحقيق التنمية المستدامة	76
المطلب الثاني: إدماج التنمية المستدامة في عملية التنويع الاقتصادي	80
المطلب الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي	82
المبحث الثاني: واقع الاقتصاديات النفطية العالمية وتحديات التنمية المستدامة	83
المطلب الأول: الاحتياط العالمي للنفط وتغيرات الأسعار النفطية لسنة 2022	84
المطلب الثاني: تحديات التنمية المستدامة	91
المطلب الثالث: الاقتصاديات النفطية والعلة الهولندية	96
المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر	108
المطلب الأول: الثروة النفطية ومكانتها في الجزائر	108
المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	112
المطلب الثالث: خيارات التنويع الاقتصادي في الجزائر	123
المبحث الرابع: عرض بعض التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي	130
المطلب الأول: تجارب دول عربية في التنويع الاقتصادي	130
المطلب الثاني: تجارب دولية في التنويع الاقتصادي	136
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجارب الدولية	143
خلاصة الفصل	146
خاتمة	148
قائمة المصادر والمراجع	152

مقدمة

1- مدخل للدراسة

تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم، عادة ما يتمثل هذا المورد في النفط، والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل، لذا فإن الاعتماد على هذا الموارد جعل الكثير من هذه الدول خاصة النامية اقتصاديات ريعية، مما جعلها تعاني من اختلالات وتشوهات في هياكلها وأكثر عرضة للأزمات الاقتصادية.

حيث منذ السبعينات تشير بعض الدراسات إلى أن معظم حالات الركود الاقتصادي في العالم كان يسبقه ارتفاع أو انخفاض في أسعار النفط، مما جعل الاقتصاديات تحت رحمة التطورات في أسواق النفط العالمية. والمعروف أن النفط سلعة إستراتيجية تتأثر أسعارها بمتغيرات جمة لا تقتصر على مستويات الإنتاج النفطي، ولكن تضم التطورات السياسية والاقتصادية ونفسيات المتعاملين في أسواق النفط العالمية وغير ذلك من المتغيرات خارج سيطرة الدول المنتجة للسلعة. ففي ظل التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة إستراتيجية من خلال الاعتماد على التنويع الاقتصادي.

يعتبر التنويع الاقتصادي غاية وطموح لكل الدول من أجل حماية اقتصاديها من تقلبات أسعار صادراتها، أما بالنسبة للدول الريعية والتي تعتمد على مورد وحيد، فلا يعتبر التنويع غاية أو طموح بل أصبح أمر حتمي للوقوف في وجه الصدمات والأزمات التي يشهدها قطاع المحروقات من حين لأخر. حيث يعتبر التنويع الاقتصادي أحد أهم القضايا التي يتعلق بها مستقبل التنمية المستدامة، وذلك يتطلب إحداث سلسلة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد، سعيا للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل، والتقليل من الاعتماد المفرد على قطاع النفط، ما يؤدي إلى كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد وتصفية كل مظاهر التخلف والتبعية، وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد التي تمثلت بصورة واضحة في كل تراجع لأسعار النفط.

وبالتالي تشكل سياسة التنويع الاقتصادي سبيلا أمنا نحو تحقيق النمو والتنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد من أجل زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى.

2- إشكالية الدراسة

وبالتالي وفقا لما سبق يمكن إبراز إشكالية الموضوع من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم إستراتيجية التنويع الاقتصادي في التغلب على التبعية النفطية وما علاقتها بالتنمية المستدامة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالتنويع الاقتصادي وفيما تكمن أهميته؟
- ✓ كيف يمكن لاستدامة التنمية أن تستفيد من التنويع الاقتصادي؟
- ✓ إلى ماذا تسعى الجزائر من خلال التنويع الاقتصادي؟
- ✓ ما هي أهم التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي؟

3- فرضيات الدراسة

إجابة على السؤال الرئيسي تمت صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ **الفرضية الأولى**:التنويع الاقتصادي هو إقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع.
- ✓ **الفرضية الثانية**: يمكن للتنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه، أن يحقق القفزة النوعية لأي اقتصاد نحو تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ **الفرضية الثالثة**: تسعى الجزائر جاهدة إلى تنويع بنية اقتصادها بهدف زيادة قدرته على مواجهة مختلف التحديات الراهنة والمستقبلية.
- ✓ **الفرضية الرابعة**:من بين التجارب الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي التجربة السعودية وتجربة ماليزيا وكذا تجربة الإمارات العربية المتحدة.

4- أهمية الدراسة

يعد البحث في موضوع التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط من أهم الموضوعات المطروحة على مستوى الدول النامية في الآونة الأخيرة، خاصة تلك التي تعاني اقتصاديتها من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة، أو مورد واحد لدفع العملية التنموية فيها، ومنها الدول النفطية، وما يمثله ذلك من خطورة على استمرار العملية التنموية

أسعار هذا المورد بالأسواق العالمية، وما تعرفه من تقلبات حادة، إضافة إلى محدودية هذه الموارد وقابليتها للنضوب من جهة، وما يشكله ذلك من تهديد حقيقي لحاضر ومستقبل الأجيال في هذه الدول من جهة أخرى.

5- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على المفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية؛
- ✓ التعرف على القطاعات الاقتصادية التي تحقق التنويع الاقتصادي؛
- ✓ التطرق إلى مختلف متطلبات وأسس بناء اقتصاد متنوع، يحقق التنمية المستدامة في الدول النفطية وكذا الجزائر، بما يضمن الاستقرار ويصون الموارد المجتمعية في الدولة؛
- ✓ الكشف على أهم المعوقات التي قللت من مساهمة القطاعات الاقتصادية في التنويع؛
- ✓ البحث في الحلول والإمكانيات المتاحة من أجل التخلص من التبعية النفطية؛
- ✓ تسليط الضوء على أهم تجارب الدول النفطية في مجال التنويع الاقتصادي والدروس المستفادة منها.

6- أسباب اختيار الموضوع

اختيار الموضوع الذي جاء تحت عنوان " **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لمرحلة ما بعد النفط وعلاقته بالتنمية المستدامة –عرض بعض التجارب الدولية–**، كان بناءا على عدة اعتبارات منها:

- ✓ الميول الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، ومحاولة إيجاد حلول تمكن من النهوض بالاقتصاد الوطني.
- ✓ الأهمية البالغة التي يتمتع بها هذا الموضوع، كونه من المواضيع التي شغلت التي شغلت بال الكثير من الخبراء والاقتصاديين على مستوى اقتصاديات دول العالم.

7- منهج الدراسة

اقتضت طبيعية الموضوع وشموليته لجوانب متعددة الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي كونه المنهج الملائم لهذه الدراسة، فهو منهج يجمع بين الجوانب النظرية والعلمية، فتم جمع المعلومات النظرية والإحصائية التي بوبت وفسرت وفقا لمقتضيات البحث، حيث تم التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة وكذا

الاستراتيجيات المتبعة للتخلص من التبعية النفطية وتحقيق التنمية المستدامة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة عند عرض كل من تجربة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، ماليزيا، النرويج والجزائر في مجال التنويع الاقتصادي.

8- هيكل الدراسة

بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، تسبقهم مقدمة تتضمن مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع الدراسة والإشكالية، وتليهم بخاتمة تتضمن مختلف النتائج النظرية والتطبيقية للدراسة، إضافة إلى جملة من التوصيات والمقترحات، وتتمثل فصول الدراسة فيما يلي:

الفصل الأول: تحت عنوان " الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة" تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، الأول تناول الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي، أما الثاني عرض النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي مؤشراته وعلاقته بالمجتمع الريعي، بينما الثالثتناول مدخل إلى الاقتصاد النفطي والتنمية المستدامة وأخر مبحثعرض العلاقة بين النفط والتنمية المستدامة.

الفصل الثاني: تحت عنوان " التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – عرض بعض التجارب الدولية- والذي قسمناه إلى أربعة مباحث، الأول نتناول فيه آليات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، والثاني واقع الاقتصاديات النفطية العالمية وتحديات التنمية المستدامة، أما الثالث تم فيه عرض التنويع الاقتصادي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر، وأخر مبحث خصصناه لعرض بعض التجارب الدولية.

9- الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة ونظرا لأهميتها في الموضوع، وبعد المسح المكتبي والإلكتروني للدراسات والمقالات والأبحاث والمنشورات التي لها علاقة بالموضوع، استندنا إلى أهم وأقرب الدراسات لموضوع بحثنا، والتي نذكر منها ما يلي:

- **الدراسة الأولى لـ:** بن موفق زروق(2019)، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تهدف هذه الدراسة لإبراز الآليات المتبعة للتنويع الاقتصادي في الدول النامية، وذلك بالتركيز على مختلف إستراتيجيات التنمية والتنويع الاقتصادي التي تتناسب مع إمكانيات الدول النامية خاصة الجزائر، كما أكد على ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري للتخلص من الاقتصاد الريعي الهش، كون الجزائر تتأثر وبشدة بالأزمات التي يشهدها سوق النفط.

- **الدراسة الثانية لـ:** ضيف أحمد وعزوز أحمد (2018)، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة،** من خلال هذا المقال تم التأكيد على أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تم التركيز على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر بالإشارة لمختلف الإجراءات الواجب إتباعها بغية تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة.
- **الدراسة الثالثة لـ:** هادي الصادق (2014)، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية– دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000–2012**–، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز إستراتيجية التنويع الاقتصادي كسبيل آمن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والوقوف على أهم المجهودات التي قامت بها الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية لتطوير وتنمية مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة لتقييم دورالجهود الجزائرية لتنويع الاقتصاد في تحقيق التنمية المستدامة بالمقارنة مع النرويج التي تعتبر نموذجا لاقتصاديات النفطية المتنوعة.
- **الدراسة الرابعة لـ:** لافي مرزوق عاطف (2013)، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للعوائد والدلائل،**بين هذا المقال ممكنات تقليل اعتماد البلدان العربية على المورد الوحيد، ويوضح الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي إلى التنويع، وهدف الدراسة بيان البلدان التي لها القدرة أكثر من غيرها على تحقيق درجة أعلى في تنويع مصادر دخلها في المستقبل.

10– صعوبات الدراسة

لقد ارتبطت مختلف الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة بالجوانب الإحصائية خاصة ما تعلق بتضارب الإحصائيات حول الاقتصاد الجزائري بين مختلف المصادر، كما كان من بين صعوبات الدراسة أيضا عدم توفر المراجع الكافية حول بعض التجارب، خاصة باللغة العربية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة

تمهيد:

يحتل موضوع التنويع الاقتصادي أهمية بالغة ويشكل أحد أهم القضايا التي يتعلق بها مستقبل التنمية المستدامة خصوصا في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على مورد واحد كالنفط سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، الأمر الذي يجعل هذه الاقتصاديات أكثر عرضة لتأثيرات خارجية مرتبطة بالنفط فبانخفاض أسعاره مثلا يصبح نقمة لا نعمة وذلك لعدم وجود بديل له ،مما يترك آثار وخيمة على كافة الأصعدة.

إن أهم الحلول المطروحة للتخلص من التبعية للمورد الواحد هو تبني إستراتيجية لتنويع الاقتصاد كمنهج متكامل يراعى فيه مبدأ الاستدامة بمعناها الحقيقي والشامل، فموضوع التنمية المستدامة يعتبر في الحقيقة من المواضيع المهمة التي استحوذت على اهتمام العالم خلال العشريتين الأخيرتين سواء على الصعيد الساحة الاقتصادية الاجتماعية أو البيئية. هذه التنمية يعد الفهم الصحيح لها بكافة جوانبها وأبعادها ومعاييرها المقدمة الأساسية لوضع السياسات الملائمة التي تؤدي إلى استغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية استغلالا كفأً، وتوجيهها توجيها سليما بما يحقق تطور المجتمع وتلبية احتياجاته الحالية.

ويستهدف هذا الفصل من الدراسة، الإحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، وكذا التأصيل النظري للتنمية المستدامة والنفط، وذلك من خلال أربع مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي**
- **المبحث الثاني:النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه وعلاقته بالمجتمع الريعي**
- **المبحث الثالث: مدخل إلى الاقتصاد النفطي والتنمية المستدامة**
- **المبحث الرابع: العلاقة بين النفط والتنمية المستدامة**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

يلعب التنويع الاقتصادي دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، إذ يسهم في زيادة الإنتاجية وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير،لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين والنفط، وعليه ضرورة تنويع مصادر الدخل حيث تنبع أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية من كونه شرط ضروريا لبناء اقتصاد عصري مستقر يتركز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه

لقد استحوذ هدف التنويع الاقتصادي على اهتمام صناع القرار بغرض تجنب الاقتصاد صدمات تابعة موازنة الدولة لمورد واحد.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي

اختلفت الآراء حول مفهوم التنويع الاقتصادي من بين هذه المفاهيم نجد:

1- تعريف التنويع

بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[1].

2- التنويع الاقتصادي

هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة الدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيادي العامل الوطنية مما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[2].

---

[1] مداحي محمد، (2022): **التنويع الاقتصادي نموذج تنموي مستدام لمواجهة الموارد الطاقوية غير المتجددة في الجزائر**،مجلة دراسات العدد الاقتصادي،المجلد 13،العدد02،جامعة عمار ثليجي، الاغواط،الجزائر، ص4.

[2] ضيف أحمد، عزوز احمد، (2018):**واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص22.

يعرف المعهد العربي للتخطيط التنويع على أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطرة ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة، عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.[1]

كما يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه" السياسات الرامية لتنويع السلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها الدولة وتغيير حصص السلع في مزيج التصدير وإدخال سلع جديدة ضمن قائمة السلع المصدرة مما يعزز النمو الاقتصادي على المدى القصير"، ويمكن أن يتحقق التنويع الاقتصادي إما أفقيا من خلال ابتكار فرص سلع جديدة داخل القطاع نفسه، أو راسيا من خلال إضافة المزيد من مراحل المعالجة للسلع ذاتها.[2]

مما سبق نستنتج إن التنويع الاقتصادي يتضمن التقليل من الاعتماد على المورد الواحد الذي يكون عرضة لتقلبات في الأسعار،الحجم، أو انخفاض الطلب الظرفي عليه، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية، الصناعية، والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية مما يدل على بناء اقتصاد محلي سليم يحقق اكتفاء ذاتي في عدة قطاعات.

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

تهدف البلدان من تبني سياسة التنويع الاقتصادي إلى تحقيق هدف أساسي وهو تخفيض الاعتماد على قطاع واحد(قطاع البترول وعائداته)عن طريق تطوير اقتصاد متنوع غير بترولي ومصادر إيرادات أخرى، وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص،إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-حماية اقتصاد البلد من الصدمات الخارجية: تتجلى أهمية هذا الهدف خاصة في البلدان التي تعتمد على النفط إذ تعد هذه السلعة سلعة عالية تحدد أسعارها في الأسواق العالمية وفقا لإلية العرض والطلب ولعوامل أخرى، وغالبا ما يكون السعر لهذه السلعة خارج عن إرادة البلدان المنتجة والمصدرة لها بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية، فان أسعارها تتسم بعدم الاستقرار والتي غالبا ما تشهدها الأسواق العالمية للنفط[3].

---

[1] المعهد العربي للتخطيط، (2018): **مفهوم ومحددات التنويع الاقتصاد**، الكويت،ص05 ، على الموقع الإلكتروني :https://www.arab-api.org تم الإطلاع 2023/02/12 على الساعة 15:30

[2] شبورو سليم، (2020-2021): **اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات-دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2018-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي لتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص45.

[3] غلاب فاتح وآخرون، (2017): **السياسات والتجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي –حالة ماليزيا واندونيسيا والمكسيك-**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد01، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي، الجزائر، ص83.

2-زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتقليل المخاطر الاستثمارية:يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه[1].

3-توسيع قاعدة الإيرادات: ويعني عدم الاعتماد على مورد واحد بصورة كاملة ويعمل على تنويع مصادر دخلها للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

4- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:حيث تتسم الدول ذات التنويع الاقتصادي الضعيف على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات مما يجعلها عرضة للمخاطر نتيجة انخفاض أسعار هذه المنتجات فتنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي مما يقلص إمكانية الدول في تمويل عملية التنمية[2].

5- زيادة إنتاجية رأس المال: إذ يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة رأس المال البشري مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

6- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:لقد أثبتت الدراسات أن تقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو وبما أن تقلبات الطلب والأسعار من سمات النظام الاقتصادي العالمي، فخيار التنويع يندرج ضمن أحسن الخيارات المتاحة أمام الشركات والأفراد للحماية من التقلبات.

7-توليد الفرص الوظيفية:إذ يعزز التنويع توليد وظائف جديدة بتحفيزه للنمو الاقتصادي إذ يزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.

8-زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتقليل المخاطر الاستثمارية:يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.[3]

9-تعزيز التنمية المستدامة وتامين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزيز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.

---

[1] ضيف أحمد، عزوز أحمد، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] أوكيد حميدة، (2015-2016): **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص148.

[3] ضيف أحمد، عزوز أحمد، مرجع سبق ذكره، ص22.

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي ومحدداته الرئيسية

إن التنويع الاقتصادي الناجح هو ذلك التنويع الذي تحدد الإدارة التنموية بدقة مستوياته، وفروع الاقتصاد التي ستقع عليها مجهودات تحقيقه قبل الشروع في تنفيذه، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

أولا: مستويات التنويع الاقتصادي

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف جوانبها وأشكالها وذلك حسب مجال كل منها، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنويع الخاص بالمستوى الكلي المتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة،بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع نذكر منها ما يلي:

1- تنويع الإنتاج

على مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة الصناعة والخدمات، وهنا يظهر بوضوح أن تنويع الناتج لابد أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي،باعتبار أن هذا القطاع هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي، يضمن توسعا وتشابكا لكافة النشاطات في إطار متكامل الأبعاد.وهو ما ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول فضاءلت جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن إن يساعد في الحد من اعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها مثل "لعنة الموارد الطبيعية" أو "المرض الهولندي" التنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو الأنشطة ذات المستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات[1].

2- تنويع التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير إلى ما ذلك، وبالتالي يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسين، صادرات والواردات. فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكننا من معرفة السلعة المعتمد عليها وبالتالي هذا يؤثر سلبا على مسار عملية التنمية ويكون الحل الأمثل لها تنويع الصادرات ويقصد بها توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية

[1] قاسمي مُحَّد ميلود، جاري فاتح، (2020): **الاقتصاد الجزائري بين حتمية تبني إستراتجية للتنويع أو الارتهان لتقلبات أسعار البترول**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03، العدد02، جامعة أمُحَّد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص56.

بالخدمات الأولية فحسب بل بمنتجات تم معالجتها وتحويلها، ومن جهة أخرى فان شدو التنويع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها[1].

3-تنويع القطاعات التنافسية

الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا مايزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية.

4- تنويع الأصول

أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم الأصول أي دولة إلى ثلاث أنواع: الطبيعية المنتجة وغير الملموسة. وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية من غابات وأراضي، كما تشير الأصول المنتجة الرأس المال المنتج، الاستشارات المادية.[2]

5-تنويع الصادرات: هناك مجموعتين من الصادرات:

- **صادرات المحروقات**: والتي تعتمد بشكل كلي على صادرات النفط.
- **صادرات غير نفطية**: والتي تتمثل في: الموارد الغذائية، موارد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية الغير غذائية ويتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزات تتمثل في التحفيزات المالية، التحفيزات الجباية للتصدير والتحفيزات الجمركية لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي على الدول النفطية تفعيل جميع القطاعات والمستويات لإنجاح هذه العملية.

[1] مرزوق أمال، (2017): **أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، المنعقد يومي يومي 25-26 افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1954، قالمة، الجزائر، ص4.

[2] تيهان مراد ،صاري إسماعيل، (2016): **سياسة التنويع الاقتصادي كخيار امثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، المنعقد يومي 30/29 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، الجزائر، ص3.

6- تنويع الأسواق

إن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث إن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك وجوب طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى وعلاوة على ذلك، هناك وفوارت خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلاد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية [1].

ثانيا: محددات التنويع الاقتصادي

يشكل نجاح أي سياسة اقتصادية ناجحة وتتمتع بالديمومة والاستقرار، توفرها على ظروف ومحددات لقيامها، فالتنويع كسياسة اقتصادية كلية يهدف إلى تعزيز وتيرة النمو الاقتصادي واستدامته من التأثيرات الداخلية والخارجية، وتنمية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة وخاصة الدول التي تمتاز بأنها ذات اقتصاد ريعي وفي العموم تتمثل محددات التنويع الاقتصادي في الركائز التالية:

1-الحكم الراشد

يعد من الضروريات لإرساء مناخ سياسي ريعية اقتصادية تتلاءم مع متطلبات التنويع الاقتصادي، وهذا ينطوي على تصميم السياسات الرامية إلى تدعيم وتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالاستقرار والتطور في السوق الداخلي وإمكانية الولوج للأسواق الخارجية، في هذه المرحلة الحساسة تتطلب فعالية والتنسيق بين الهيئات الرسمية ومراكز صانعة القرار في الدولة ضمن توجه عام تحكمه خطة إستراتجية، ووجودها هام في إنشاء الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي وكضمانة للمتعاملين الاقتصاديين ضد الفساد الإداري[2].

2/ الاقتصاد غير الرسمي (السوق الموازي)

حظيت ظاهرة الاقتصاد غير رسمي باهتمام كبيرا في المداولات والمناقشات على المستويات الإقليمية والدولية وقد شددت هذه المناقشات على ضرورة قيام الدول ينفذ مجموعة من السياسيات المتكاملة والمنسقة الرامية إلى نقل الوحدات الاقتصادية إلى الاقتصاد الرسمي بوصف ذلك مكونا أساسيا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وكما يشير الاقتصاد غير

[1] باهي موسى، روابنية كمال، (2019): **إستراتجية التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصاديات العربية النفطية**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة القانون، المجلد25، العدد03، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص136.

[2] خمخام عطية، (2021-2022): **تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري-دراسة وصفية تحليلية للفترة 2009-2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص78.

الرسمي إلى ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية تمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها، غير أنها لا تلتزم جزئيا أو كليا بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها.

3-القطاع الخاص

يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا في دفع عجلة التنوع الاقتصادي من خلال دفع عجلة الإبداع والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة والاستثمار في البحث والتطوير لأنشطة جديدة، وغالبا ما تكون شركات القطاع الخاص رائدة في الابتكار والإبداع ضمن الاقتصاد الوطني، ولكن العديد من تلك الشركات وخصوصا في الدول النامية تصطدم بعدد من المعوقات لكونها صغيرة الحجم أو تفتقد إلى التمويل ألازم، وفي هذه الحالة لابد للحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة، ووضع سياسات صناعية وتجارية مواتية، وإزالة العقبات البيروقراطية أمام شركات القطاع الخاص وذلك من خلال التواصل الفعال بين الحكومة والقطاع الخاص لبناء شراكات بناءة[1].

4-الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل المؤثرة على التنويع الاقتصادي، حيث إن استغلال هذه الموارد يزيد من نطاق الصادرات وتحقيق قيمة مضافة قد تكون غير متحققة عند الإدارة غير المثلى للموارد الطبيعية، وعدم استغلال المكاسب في المزيد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى حيث أن استثمار الموارد الطبيعية بشكل كفء من أولويات التنوع الاقتصادي وعامل مهم في تحقيق الاستدامة والنمو.

5-البنية التحتية المساعدة

تطوير البنية التحتية بشكل عنصر رئيسي لتوليد نمو مستدام والتنمية العادلة، كما لها تأثير مباشر على الإنتاجية ضمن تكوين الناتج المحلي الإجمالي.إن الإنفاق على البنية التحتية يهدف إلى توفير مناخ جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي فضعف البنية التحتية تعد من العوامل الرئيسية لفشل أو انخفاض ربحية المشروعات،هذا راجع لسبب تعاظم التكاليف نتيجة لرداءة أو نقص في البنية التحتية[2].

[1] شبورو سليم، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] خمخام عطية، مرجع سبق ذكره، ص80.

6-القدرات المؤسسية والموارد البشرية

يمكن اعتبار القدرات المؤسسية والموارد البشرية بمثابة العوامل المساعدة لتسهيل سلاسل التوريد، حيث تساعد على فتح إمكانات التنويع في القطاعات المعتمدة على الموارد، وعلى المستوى الإقليمي فان تنسيق القدرات المؤسسية هو مفتاح لوضع الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية وتنسيق تداخل كما تعتبر الموارد البشرية عاملا مهما لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد من خلال البحث والتطوير والمهارات الإدارية التي تؤدي إلى أفضل المنتجات والعمليات الاقتصادية وبدعم من الحكومة والمجتمع المدني يمكن أن تنطلق إمكانات الموارد البشرية للمساهمة بشكل ايجابي في التنوع الاقتصادي[1].

7-سياسات الدعم والتحفيز

إن سياسات الإعانات والدعم المتقدمة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص لها نتائج سلبية على فعالية القوى العاملة الإبداعية فوفقا لصندوق النقد الدولي" إن استمرار توفير وظائف بالقطاع العام يخفض من سعي المواطنين وراء زيادة الأعمال في القطاع الخاص" ولتدارك هذا الخلل وجب على الحكومات إن تبادر إلى خلق بيئة ومناخ أعمال مساعد على جذب الاستثمار في القطاع الخاص من اجل رفع من مستوى وقيمة مؤهلات الموارد البشرية المتخصصة.

المطلب الثالث: قواعد ومبررات التوزيع الاقتصادي

لقد أكدت الخطط المتعاقبة على ضرورة عدم اعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسة لأسباب ومبررات عديدة حيث لم يكن شعار التنويع كافيا لتحقيقه وإنما كان من أهم اشتراطاته توافر قواعد التنويع الأساسية.

أولا: القواعد الأساسية للتنويع الاقتصادي

إن التنويع كأي دراسة مختصة أخرى تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي ومحاولة مواكبة الوقائع المعاصرة، وهنا نجد أن التنويع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع كافيا لتحقيقه وإنما كان من أهم شروطه توافر قواعد التنويع الأساسية وهنا نجد قواعد التنويع تتمثل في[2]:

- **القاعدة الأولى:** تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها توزيع القطاع أو النشاط الاقتصادي.

---

[1] شبورو سليم، مرجع سبق ذكره،ص48.

[2] لافي مرزوك عاطف، (2013): **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، ص 3

القاعدة الثانية: قاعدة الموارد وتنصرف إلى مدى توافر الموارد المادية والبشرية والثقافية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

بشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى تنويع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة[1].

أما إذا تحققنا من مدى صلاحية مثل هذه القواعد، فلوعدنا إلى تاريخ التحولات التي مر بها العالم الصناعي أبان الثورة الصناعية، نجد أنها تتضمن تنويعا اقتصاديا بائنا فارتفاع حجم الإنتاج الصناعي أدى إلى تنويع الصناعات وارتفاع في إجمالي قيمة الصادرات ما أدى بدوره إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وقد تحقق ذلك بفضل جملة من العوامل أهمها توفر الموارد الأولية وزيادة أنشطة الاستثمار المباشر والمالي وتطور الآلات والمعدات في تلك المرحلة، وقد ترتب على هذا التطور زيادة حجم التجارة الخارجية والداخلية بين البلدان الصناعية التي عنيت بالثورة الصناعية فارتفع مستوى الدخل وازدادت القدرة على تطوير القطاع الزراعي والقطاع المالي والمصرفي لتوفير المستلزمات من الموارد الأولية والغذائية التي تعقب عادة ارتفاع مستوى الدخل.

ثانيا: مبررات اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي

إن التقلبات الكثيرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية وما تخلقه من أثار على البلدان النفطية تستدعي ضرورة لجوء تلك الدول إلى إتباع سياسة التنويع الاقتصادي، حيث له تأثير مباشر على معدلات النمو العام وعلى مسار التنمية الاقتصادية، فالتنويع هو هدف ضروري تسعى معظم الدول لتحقيقه فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف والأمم، فهو يخلق فرص عمل متنوعة وبالتالي تقليص البطالة،وكذلك يؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية والناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشروعات الجديدة وعبر مساهمة العديد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.

ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن الاقتصاد المتنوع يخلق نوع من التأمين على التشغيل، لأن وجود العديد من الصناعات يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل، وثمة من يقول أن الاقتصاديات الأكثر تنوعا تكون أكثر مرونة للأحداث والتطورات الخارجية، كما أن التنويع في كثير من الأحيان يتم الترويج له باعتباره وسيلة لتحقيق الهدف

[1] بن موفق زروق، (2018،2019): **إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص22.

الاقتصادي المزدوج ألا وهو "النمو والاستقرار" وذلك من خلال استغلال الميزة النسبية والموارد الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة، لذلك فإن التنويع الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان[1].

ويمكن إجمال المبررات المختلفة على ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسية فيما يلي:

– اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛

– يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الإنتاجي، فعندما يعتمد اقتصاد ما على مورد واحد في تمويل نفقاته فإن أي انخفاض في أسعار هذا المورد يؤدي إلى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الإنتاجي، وعلى العكس من ذلك فان تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلل من مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد؛

– في حالة الاعتماد على مورد واحد فإن انخفاض سعر ذلك المورد يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات، وانخفاض قيمة الصادرات تعني انخفاض عائدات الصادرات من العملة الصعبة، ومن ثم ستنخفض الإمكانيات والقدرات التمويلية لهذه الدول وهذا ما ينعكس سلبا على استيرادها وتنميتها الاقتصادية[2]؛

– يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي[3]؛

– بالنسبة للدول النفطية فإن النفط يعتبر مورد طبيعي غير كاف، لهذا لابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة كافية لضمان نمو اقتصادي مستدام؛

– اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة؛

– عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي عليه تودي إلى تقلبات حصيلة الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية والإنفاق العام ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كذلك ينجم عنه تقلبات مستويات الدخل القومي

[1] سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، (2021): **أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980–2019**، المجلة العربية للإدارة، المجلد41، العدد2، جامعة دول عربية، مصر، ص 250.

[2] سعود غالي صبر، مرجع سبق ذكره، ص252.

[3] حميدوش علي، بوعكريف زهير، (2017): **تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر –تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية–**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد15، جامعة البليدة، الجزائر، ص 120.

وبالتالي التأثير في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى إثبات واستقرار المصادر التمويلية[1]؛

– يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تنوع مصادر الدخل ومن ثم محاربة لعنة الموارد والمرض الهولندي، حيث أن العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية تمثلت بالإخفاق في معدلات النمو السريع بالرغم من توفر الموارد الطبيعية في هذه البلدان، والتنويع الاقتصادي يساعد على التقليل من هذه اللعنة؛

– يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ قي مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ينتج عنه تسجيل معدل نمو اقتصادي منخفض وعلى عكس ذلك فإن تنويع القاعدة الإنتاجية سوف يعطي انتعاش في مستويات الناتج المحلي الإجمالي[2]؛

– يعمل التنويع الاقتصادي على زيادة معدل التبادل التجاري، فاعتماد التجارة الخارجية على منتج واحد وانخفاض سعر هذا الأخير سوف يؤثر على حجم الصادرات ويؤدي إلى ضعف إيرادات الدولة ولكن في حالة تنوع الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات وبهذا تنخفض الخسائر الناجمة عن التذبذبات وارتفاع معدل التبادل التجاري؛

– يساهم التنويع الاقتصادي في توفير الأمن الغذائي لأي بلد بصورة دائمة، خاصة في حالات الحروب والحالات الطارئة وما تتعرض له العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وتوترات ومقاطعات وعقوبات اقتصادية.

المطلب الرابع: أشكال وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي

تعددت مفاهيم التنويع الاقتصادي حيث يمكننا التطرق إلى عدة أنواع من التنويع الاقتصادي وإستراتيجياته.

أولا: أشكال التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين ستة أنواع للتنويع الاقتصادي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها وهي كالتالي:[3]

1– التنويع العمودي (الرأسي): يعتمد على تبني سياسة توسيع سلسلة المنتجات المصنعة في نفس القطاع بهدف تكوين قطاع متكامل، حيث يتم تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنويع

[1] سعود غالي صبر،مرجع سبق ذكره، ص 252.

[2] حميدوش علي، بوعكريف زهير، مرجع سبق ذكره، ص120.

[3] شارف نور الدين، (2017): **فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة البليدة2، الجزائر، ص37.

العمودي لأعلى) أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها (التنويع العمودي لأسفل).

2- التنويع الأفقي: يعتمد على خلق قطاع إنتاجي جديد يعتمد على خلق الثروة وهي أصعب الاستراتيجيات لأنها تحتاج إلى أنشطة جديدة في الاقتصاد، كما يطلق عليه توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة على سبيل المثال قطاع البترول، وبالتالي فالتنويع الأفقي هو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات والطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.

3- التنويع الجانبي: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواق جديدة.

4- التنويع الشامل: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وتستهدف أسواق جديدة.

5- التنويع الجغرافي: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة لتصدير المنتجات والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.

6- التنويع المالي: هو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب أثار الانكماش الاقتصادي الذي يصيب مناطق معينة.

ثانيا: إستراتيجيات التنويع الاقتصادي

إستراتيجية التنويع الاقتصادي هي إستراتيجية للتحكم وتقليل الخطورة في الاستثمارات ذلك عن طريق العديد من الاستثمارات المختلفة، حيث أن الفكرة الأساسية من إستراتيجية التنويع هي الاستثمار في أسواق مختلفة للحصول على أفضل عائد ربحي مع التعرض لأقل قدر ممكن من المخاطر.

وتضم إستراتيجية التنويع الاقتصادي اتجاهين، الاتجاه الأول يتضمن جانب الطلب المتمثل في الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والاتجاه الثاني يتضمن العرض[1].

[1] نوي نبيلة، (2016-2017): أثر **التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات النرويج**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 77.

❖ **إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي(سياسية جانب الطلب)**:تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الاستقرار الكلي، ويتمثل هذا الإطار في مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي وهي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.

❖ **إصلاح جانب العرض**:يستلزم التوازي مع إصلاح الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، الإقدام على إصلاحات في جانب العرض بتنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن النفط. ورغم اختلاف هذه الإصلاحات باختلاف ظروف البلد إلا أنها يمكن أن تشمل إصلاح القطاعين العام والخاص، تنمية تراكم رأس المال وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع.

حدد معهد رصد الإيرادات من خلال دراسته لعدد من الحالات الناجحة لإستراتيجية التنويع الاقتصادي في عدد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية منها الدول النفطية، مجموعة من النقاط التي تشكل بنود أو مراحل التنويع الاقتصادي، وتتمثل في:

– تحديد القطاعات ذات الأولوية والتي لها القدرة على التنويع والمنافسة على المستوى المحلي والدولي؛

– إشراك جميع الأطراف ذات المصلحة في إستراتيجية التنويع الاقتصادي: الحكومة، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية؛

– تحديد المهارات اللازمة التي تستجيب لمتطلبات القطاعات غير النفطية، وتحديد الفجوة في المهارات ومحاولة سدها من خلال الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير برامج التدريب وتنمية التكنولوجيا والابتكار؛

– تحديد القدرات التجارية التي تحتاجها الشركات للمنافسة وتطويرها، مثل تطوير المنتجات ومجالات التسويق والمبيعات؛

– وضع نظام للرصد والتقييم لضمان التقدم المحرز وتحديد الصعوبات التي تواجهها إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

لنجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي لابد من توفر مجموعة من الشروط كتحسين بيئة الأعمال التي من شأنها أن توفر للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي الظروف الملائمة للمساهمة في إنجاح الإستراتيجية، فضلا عن التركيز على جودة المؤسسات ونظام الحكم، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية، تقديم منتجات أو خدمات جديدة، كسب حصص سوقية جديدة وإضافة بعض العمليات الإنتاجية إلى العمليات الحالية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه وعلاقته بالمجتمع الريعي

كانت هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي حاولت وضع نظريات اقتصادية مختلفة تسعى إلى تفسير مفاهيم التنويع الاقتصادي، فتنويع الموارد الاقتصادية هدف إستراتيجي مستدام ويعد من أهم التحديات التي تواجه الدول الريعية التي تعتمد على تصدير نوع واحد فقط، فهو يحد من تأثير تقلبات الأسعار عند مستوى الإنتاج لتحقيق أقصى قيمة اقتصادية ممكنة وهذا لن يتحقق إلا بتعزيز دور القطاعات الصناعية، الزراعية والسياحية باعتبارها الركائز السياسية في تنويع الاقتصاد القومي بالنسبة للبلد، وذلك بفتح استثمارات أجنبية وسياسية تعزز العلاقات الخارجية للدولة وتزيد من صادراتها بالاعتماد على مؤشرات قياس نسب التنويع الاقتصادي، وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي

ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة للتنويع الاقتصادي ومدى تأثيره على الاقتصاد حيث من بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من أدم سميث (1776)، كارل ماكس، وجوزيف شومبيتر.

فلقد أكد أدم سميث أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A لا ينتج سوى المنتجات X والبلد B ينتج سوى المنتج Y. ولكن على العكس فزيادة مستويات التخصص تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي[1].

كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى. ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت والمزيد من الإنتاج والتقدم الفني.

أما جوزيف شومبيتر (1912) فلقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة، وهي الظاهرة التي وصفها "التدمير الخلاق".

أظهر باسينتي (1981-1983) أكثر من ذلك بكثير وفقا لأفكار كارل ماكس بالقول: "إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار".

[1] باهي موسى، رواينية كمال، مرجع سبق ذكره، ص138.

كما حدد جان جاكوبس مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو، كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي من خلال تأكيدها على دور كل من التغير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فالمقاربات الأولى بينت أولا كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، وثانيا كيف أن دمج وتكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي، فبلدان المحيط الخارجي للاقتصاد العالمي تسهر على تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية والتنويع في التنمية[1].

حسب هذه المقاربة فإن طبيعة البيئة العالمية الديناميكية والمتطورة توفر تحديات وفرص جديدة أمام البلدان النامية، إذ يبقى التنويع حتما جزءًا لا يتجزأ من عملية التغيير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية وتحديا خطيرا بالنسبة للعالم النامي.

قامت دراسات عديدة بالبحث في مسألة تحديد طبيعة العلاقة بين الدخل والتنويع منذ فترة طويلة، غير أن هذه العلاقة كانت غير خطية، أول عمل عرض سنة 2003 من قبل ايمبس واكزيار الذين درسا التنويع من خلال تحليل الاقتصاد القياسي. وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة من الشكل U مقلوب بين تنويع المنتجات والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

وكشفت النتائج أن البلدان ذات الدخل المنخفض لديها بنية إنتاجية منخفضة جدا، ونقطة تحول بين التخصص والتنويع كانت عموما قريبة من مستوى الدخل 10000 دولار أمريكي للفرد الواحد في عام 1985.

وكشفت النتائج أ، البلدان في المرحلة الأولى من التنمية تهدف إلى رفع مستوى المداخيل، وعند وصولها إلى مرحلة معينة من الدخل حددتها من 7000 إلى 10000 دولار أمريكي، تميل مرة أخرى إلى إعادة تركيز الإنتاج غير أن ذلك يقصد به تركيز الإنتاج في حد ذاته وليس طبيعة المنتج المهيمن، وتوصلت إلى أن معظم الدول النامية في المراحل الأولى.

كما أبرزت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي، أن هناك علاقة ارتباط قوية بين "طفرات التنويع وتسارع النمو" وشكل أكثر وضوحا، طفرات التنويع ترتبط مع تسارع النمو اللاحق ويشكل قوي، وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة.

[1] باهي موسى، مرجع سبق ذكره، ص 139.

وكخلاصة لما سبق، فقد أظهرت نتائج الطرح النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة عرفت تجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع، حيث أثبتت أغلبها أهمية التنويع في التنمية والنمو الاقتصادي، وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي للمنتج.

المطلب الثاني: مقاييس ومؤشرات التنويع الاقتصادي

يمكن الاستناد إلى مؤشرات ومقاييس التنويع الاقتصادي إلى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقا للأداء الاقتصادي، وهذا حسب درجة التركز الاقتصادي على النحو التالي:

1- مؤشرات دالة على التنويع الاقتصادي: هذه المعايير والمتغيرات تعبر عن أداء الاقتصاد الكلي ويمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنويع الاقتصادي وتقييمها في بلد ما، ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الاقتصادي نكر ما يلي:

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** وتدل على النسبة المئوية لإسهام القطاعات الوحيدة أو الريعية (النفط مثلا) مقابل القطاعات الأخرى (قطاعات غير نفطية مثلا) في الناتج المحلي الخام، إضافة إلى نمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج الإجمالي حسب القطاع عند توفير البيانات[1].
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعد استقرار سعر النفط:** ومن المفروض أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- **تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** لأن التقليل من الاعتماد على إيرادات النفط أحد أهداف التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، ومن المؤشرات المفيدة أيضا هي وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن.
- **تطور الصادرات غير النفطية والعناصر المكونة لها:** بصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا القياس تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تغيرات أسعار النفط وصادراته[2].

---

[1] بن موفق زروق، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001): **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)**، الأمم المتحدة، نيويورك، ص20، دراسة منشورة على الانترنيت على الرابط:

https://digitallibrary.un.org/record/459099?ln=ar تم الإطلاع 2023/02/20.

➢ **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** أي تطور إجمالي العمالة بمجملها، حسب القطاع ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

➢ **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر هام عام في الدول النفطية، وهو مؤشر يقيس إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

➢ **توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص:** حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، ولاختيار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

2- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية: يقاس التنويع الاقتصادي المتعلق بالتجارة الخارجية بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني أو على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال-هيرشمان والذي يختصر بالشكل (H.H.I) ويعد الأكثر شيوعا، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي، وعموما نذكر بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي التالية:

أ. معامل هيرفندال- هيرشمان (Herfindal- Hirshman)

يعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، وقد استخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في الصناعة أو في قطاع معين. ويعرف معامل هيرشمان بالصيغة التالية[1]:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (\mathrm{x}i/x)^2 - \sqrt{1/N}}}{1 - 1\sqrt{1/N}}$$

[1] خمخام عطية، مرجع سبق ذكره، ص84.

حيث:

- Xi: الناتج المحلي الإجمالي في قطاع (i)
- X: الناتج المحلي الإجمالي (PIB)
- N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس)

مؤشر هرفندال- هرشمان تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد أي $0 \leq HHI \leq 1$

- يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة في المتغير المدروس كاملا.
- يأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع معدم، وفي هذه الحالة يكون الناتج متمركز في قطاع واحد، وعدم مساهمة القطاعات الأخرى فيه.

وبالرغم من أهمية مؤشر هيرفندال- هيرشمان إلا أنه في الواقع يثير عدة إشكالات في اعتماد قياسه على الوزن النسبي للمنتجات في إجمالي الصادرات، إضافة لكونه لا يدمج معلومات على حجم الصادرات ولا نوعية الصادرات (أولية، مصنعة، إعادة تصدير...) ولا محتواها التكنولوجي، وبالتالي لا يمكن من تحليل ديناميكية أو جودة هذه الصادرات[1].

ب.معامل جيني

ينسب مؤشر جيني إلى الإحصائي كواردو جيني سنة 1912، ويعتبر من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها. ولقد استخدم هذا المنحنى لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي (M.O.Lorence) عام 1950، وهو يعد حاليا من أكثر الأشكال البيانية استخداما للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة وغيرها، وارتباطه بعدد كبير من مقاييس اللامساواة (التفاوت) المشتقة عنه وبشكل خاص (معامل جيني ومعامل الاختلاف ومعامل كوزنتز)[2].

يعتمد مؤشر جيني على منحنى لورانز حيث تقوم فكرته على حساب المساحة المحصورة بين منحنى لورانز والخط الافتراضي للمساواة المطلقة ومن ثم ضرب هذه المساحة في 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين التساوي والاحداثيتين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذلك فإن قيمة معامل جيني تتراوح بين 0 إلى 1، حيث إذا أخذ قيمة الصفر يعني المساواة الكاملة ويكون ذلك عندما ينطبق منحنى لورانز على خط التساوي، وإذا أخذ قيمة الواحد يعني

[1] العباس بلقاسم، أبوشماله نواف، (2019): **تقرير التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية الإصدار الثالث يونيو 2018**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص61.

[2] يونس على احمد، (2010): **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2019**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، ص287.

عدم المساواة مثالية، وهذا عندما ينطبق منحنى لورانز على الخط الأفقي والخط العمودي وعبر عنه هندسيا بالمعادلة التالية[1]:

معامل جيني= المساحة بين منحنى لورانز والخط المرشد/ المساحة الإجمالية تحت الخط المرشد

الشكل رقم (1-1): منحنى مؤشر جيني

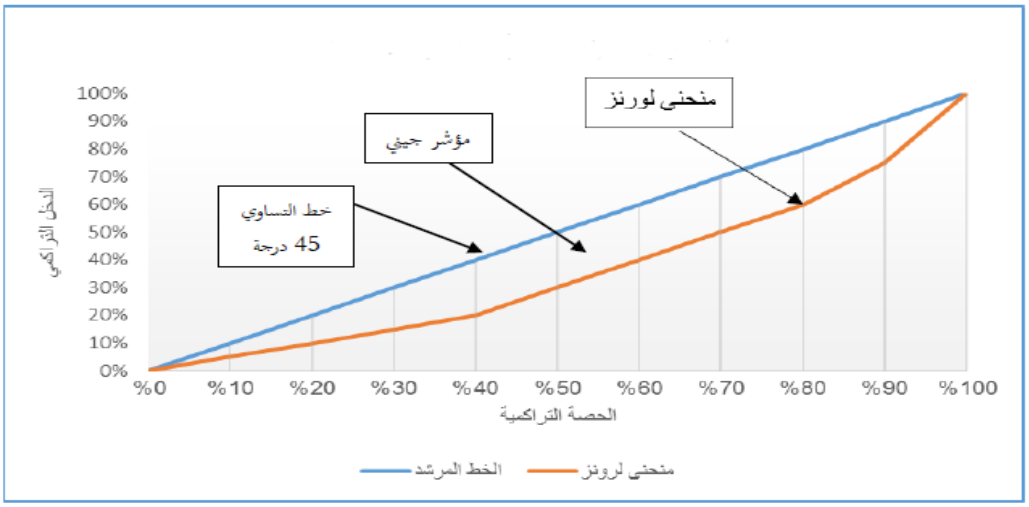

المصدر: ممو سعيدة، آيت حمد سمير، (2019): تشخيص التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر للفترة 2000-2017، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد09، العدد03، ص517.

من الشكل أعلاه يتضح لنا أن مجال تموقع مؤشر جيني في المجال الذي يقع بين منحنى لورانز وخط التساوي، وهنالك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها[2]:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (X_k - X_{k-1})(Y_k + Y_{k-1})$$

حيث:

- Xk التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي(الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي.
- Yk: التكرار التجمعي النسبي التصاعدي (عدد اللقطات)
- N: عدد القطاعات

[1] خمخام عطية، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] المرجع نفسه، ص 86.

ج. مؤشر Ogive (The Ogive Inde)

استخدم المؤشر لأول مرة من قبل تريس (Tress) سنة 1938 لقياس درجة التنويع الاقتصادي. ويعطي المؤشر بالعلاقة التالية[1]:

$$OGV=\sum_{i=1}^{n}\frac{\left(si\frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث:

- N: يمثل عدد القطاعات.
- Si: يمثل إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات في الاقتصاد.

إذا كان $OGV=0$ فإن النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، وهو ما يشير إلى تنوع كبير في الاقتصاد. وكلما ارتفعت قيمة OGV فإن ذلك يدل على ضعف تنويع الاقتصاد.

د. مقياس فلاديمير كوسوف

يقيس هذا المؤشر التغيرات الحاصلة في الهيكل الاقتصادي، يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية[2]:

$$COS=\frac{\sum_{i=1}^{n}\alpha i\times\beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\alpha i^2}\times\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\beta i^2}}$$

حيث:

- αi : الأهمية النسبية لكل قطاع من مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.
- βi: الأهمية النسبية لكل قطاع من مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.
- COS: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة $cos=0$ يعني ذلك حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حالة الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

[1] نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] خمخام عطية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

المطلب الثالث: سياسات التنويع الاقتصادي وعلاقته بالمجتمع الريعي

لاشك أن من بين الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين.

أولا: سياسات التنويع الاقتصادي

تواجد البلدان التي لها ميزة تنافسية قوية جدا في مورد طبيعي معين عددا من التحديات، منها مشكلة إدارة الإيرادات المالية، وضعف روابط هذا القطاع مع القطاعات الأخرى، وهناك جدل يدور بين الاقتصاديين حول كيفية استخدام الإيرادات الناجمة عن وفرة الموارد في طرائق تخفض تكاليف الإنتاج وخلق صناعات جديدة وفرص عمل، وما السياسات التي تمكن الدولة النفطية من التحول من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع يكون للقطاعات الاقتصادية المختلفة[1].

الرأي الأول: الاتجاه التلقائي للنمو الصناعي

يعتمد أصحاب هذا الرأي على قانون انجل الذي يتجه نحو التدرج الصناعي الذي يبدأ أولا السلع الاستهلاكية، ومن ثم السلع الاستهلاكية المعمرة، والسلع الوسطية، وهذا كلها تدفع بقوى الطلب إلى إنشاء صناعات الاستثمار وتنميتها بعيدا عن تدخل الدولة.

وأكد روزنشين–رودان على أهمية الدفعة القوية ورفض الأسلوب التدريجي في التنمية، فقد وضح إن الوافرات الخارجية الناتجة عن فكرة الدفعة القوية ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها إذا ما أرادت الدول النامية تحقيق عمليات التنمية لها وهي: تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة، تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة، تكامل دالة الادخار وعدم قابلية جانب المدخرات للتجزئة.

الرأي الثاني: التصنيع طبقا بخطة الموضوعة

إن هذا الرأي الذي يتبناه هوفمان هو يستهدف النمو الصناعي السريع ويرتكز على الصناعات الأساسية وصناعات سلع الإنتاج، وهذا النمط اتبع في كل من الاتحاد السوفيتي والصين في القرن العشرين.

[1] بن جلول، بلعربي عبد القادر، (2020):**التنويع الاقتصادي في الجزائر الإستراتجية البديلة لقطاع النفط**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد04، العدد1، جامعة العربي السبتي، تبسة، ص213.

إن الرأي الأول تنقصه السرعة المنشودة كما ينطوي على ضياع كبير للموارد،إذ يجري التحول البنياني في هذه الحالة عن طريق عملية التجربة والخطأ. أما الرأي الثاني فهو أمر مستبعد للدول النامية، ويعود ذلك للعلاقات الاقتصادية الراهنة، ووجود عقبات في السوق الدولية تتعمدها الدول الكبرى، وتستخدم مختلف الضغوط الاقتصادية للحد من انتقال السلع الرأسمية.

إستراتجية النمو المتوازن وغير المتوازن

يوجد مذهبان أساسيان في إستراتجية تنوع الاقتصاد وتنميته، هما النمو المتوازن والنمو غير المتوازن[1].

✓ **النمو المتوازن:** يرى أن ضيق السوق يضعف حاجز الاستثمار، ومن هنا يبحث عن برنامج استثماري يحفز ويوسع السوق، أي توجيه كمية من الاستثمار إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة يمثل كل منها سوق للصناعات من فكرة قانون ساي للأسواق، وهو كل زيادة الإنتاج إذا تم توزيعها وفقا لاهتمامات وحاجات أفراد المجتمع فان هذا الإنتاج سوف يوجد الطلب وحاجات أفراد المجتمع، فان هذا الإنتاج سوف يخلق الطلب الخاص به.

✓ **النمو غير المتوازن:**الذي يقوده هرشمان حيث يرى ان تنفيذ استراتجية النمو المتوازن ستنتهي إلى أحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية، أي وجود قطاع صناعي متقدم وآخر تقليدي راكد لا يرتبط احدهما بالأخر.

ويرى هرشمان القيد ليس في حجم السوق إنما يتمثل في القدرة على اتخاذ القرار وبخاصة قرارات الاستثمار، ومن ثم يبحث عن الشروط الواجب توافرها لاتخاذ هذه القرارات بكفاءة عالية وتمثل سياساتها التركيز على قطاع معين في الاقتصاد القومي لخلق سلسلة من الضغوط والاختناقات واختلال التوازن، والتي تؤدي بدورها إلى تقدم هذا القطاع وتجذب بدورها القطاعات الأخرى.

القطاع القائد العملية التنويع الاقتصادي

السؤال الذي يساق هو كيفية تحديد القطاع القائد العملية التنمية ؟إذ يعالج هرشمان المشكلة من خلال موضوع النمط الأمثل لتعاقب الاستثمارات، ويعالج الموضوع من ناحتين:

- **اختلال التوازن بين رأس المال الاجتماعي والأنشطة الإنتاجية المباشرة:** وتتم عن طريق المفاضلة بين التنمية عن طريق فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي، او عن طريق تكوين فائض في استثمارات النشاط الإنتاجي ويؤيد هرشمان التنمية عن طريق إيجاد فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي إذ تولد قوة دفع ذاتية في تحقيق عمليات

[1] بن جلول، بلعربي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص214.

التنمية، وتحفز على الاستثمار في الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر الذي يتولد نتيجة وفرة خدمات رأس المال الاجتماعي.

- **اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر:** وتعتمد على المفاضلة بين مختلف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر، ويفرق هرشمان بين اثأر الدفع إلى الأمام وأثار الدفع إلى الخلف، وتقاس هذه الآثار باستخدام جداول المستخدم المنتج التي تبين ان الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج تتميز بارتفاع جملة أثار الدفع إلى الأمام والى الخلف.

ثانيا: التنويع الاقتصادي وعلاقته بالمجتمع الريعي

إن تسليط الضوء على مجتمع النزعة الريعية من شانه تقريب المواد وفهم ماهية الاقتصاد الريعي وملامحه وإدارته فالمجتمع الريعي كان تبلور في ذهنيته نمط من العيش ومستواه قد يكون من الصعوبة إن يتخلى عنه، فالفرد يجد صعوبة في التخلي عن مستوى استهلاكه وطريقة معيشه إذا ما تولدت عنه قناعة انه لا ينبغي له إلا أن يكون بهذا المستوى من الاستهلاك[1].

تم فحص العقلية، نجد إنها نزعة تراكمية متوارثة بين الأجيال للدرجة التي أضحى اعتبار هذا الثراء بوصفه دخلا دائما بمثابة حتمية قد وهبت لهم من دون غيرهم.وهي خاصية تأثرت بها الحكومات أيضا، فالاعتبارات السياسية والكاريزما التي تمنح لهم في المحافل مردها هو ذلك الثراء لذا جاء سلوك إدارة الدولة متسقا مع سلوك الجماعي والفردي في المجتمع.

ومن هذه الناحية كان لدولة دوره محوري في تكريس هذه النزعة إذ مارست دورين متناقصين، فمن جهة عززت قواها السياسة وأجهزتها الأمنية كما تمكنت من اعتماد مركزية اتخاذ القرار، وجعلت الناس ينصرفون عن اهتماماتهم السياسة وعن دورهم المفترض في صناعة القرار. ومن جهة أخرى قادت عملية التنمية إلى تطوير ميدان التعليم وخلق نخبة متعلمة حصلت على مواقع مهمة في الدولة وبالتالي صعب كبح تطلعاتها السياسة من أجل المساهمة في صناعة القرار السياسي.

أما جانب التنويع الاقتصادي فقد أصبح يحتل مكانة مهمة في البلدان الريعية والتي تعتمد على مصدر واحد في تمويل وتسيير حياتها الاقتصادية إذ إن استمرار الاعتماد على هذا المصدر وخصوصا إذا اتسم بغياب التجدد وعدم

[1] لافي مرزوك عاطف، مرجع سبق ذكره ، ص2.

الاستمرار أي انه ينفذ تزداد سرعة النفاذ كلما تم الاعتماد عليه بشكل اكبر سيجعل اقتصاد هذا البلد اقتصاد ركيك وغير متين بل هش ينهار بمجرد تعرض المصدر الذي يعتمد عليه إلى التقلبات.

فالتنويع الاقتصادي للبلد الريعي سيسهم في جعل اقتصاده غير ركيك ومتين ولم يتعرض للانهيار بفعل تعرض احد مصادره إلى التقلبات سواء كانت داخلية أم خارجية أو غيرها.

المطلب الرابع: أهمية التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

التنويع الاقتصادي ضرورة تسعى لتحقيقها معظم الدول خاصة النفطية فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه مرونة للتكيف مع تغير الظروف، كذلك يؤدي إلى زيادة القمة المضافة المحلية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة.

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي

يمارس التنويع الاقتصادي دورا مهما في تحريك عجلة التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية، يمكن إبراز أهميته في النقاط التالية:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي[1]؛

- تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعي؛

- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛

- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئية اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة؛

- تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام[2]؛

- فتح المجال للاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

---

[1] عقون سارة، نوفل سمايلي، (2021):**دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر–تجارب دولية ناجحة–**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد02، العدد06، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص14.

[2] جابي أمينة هناء وآخرون، (2017): **ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية–دراية حالة ماليزيا–**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص306.

ثانيا: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي، تحقيق معدلات نمو ايجابية على فترات زمنية طويلة تراجع خطيرة نتيجة التعرض لأزمات اقتصادية أو تراجع وركود.وكلما كان عدم ثبات النمو أقل كلما كان أكثر استدامة،وغالبا ما يكون عدم ثبات النمو في الدول التي تعتمد على الموارد الأساسية خاصة النفط اكبر من الدول ذات الاقتصادي المتنوع وهناك من الاقتصاديين من يشترط لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أن يفوق معدل النمو 5% سنويا ويظل مستمرا لما يزيد عن عقدين.

وبينت الدراسات إن الأداء الاقتصادي عندما يرتبط بإنتاج منتج واحد فان انخفاض الأسعار أو الطلب على هذا المنتج لأي أسباب يؤدي بالضرورة إلى تعريض الهيكل الإنتاجي للاقتصاد للمخاطر، وبالمقابل فان التنويع سوق يقلص من النتائج السلبية الناجمة عن الاعتماد المفرط على منتج واحد.كما إن نقص التنويع الاقتصادي الناتج عن تركيز إنتاج في عدد محدود من المنتجات أو منتج واحد يؤدي إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وان هذا التذبذب على علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي.وبالتالي تقليص التذبذب الناتج عن زيادة درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي[1].

المبحث الثالث: مدخل إلى الاقتصاد النفطي والتنمية المستدامة

إن النفط ليس هم العامل الوحيد لتحقيق التنمية، إلا أنه لازال يشكل أحد أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الاقتصاديات النفطية، وهذا أولا من خلال ما يوفره من موارد مالية كبيرة، يتم استخدامها في تمويل الحصول على السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، وثانيا من كونه مادة حيوية يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية قوية، خاصة صناعة التكرير والصناعة البتروكماوية، بالإضافة إلى كونه أحد مدخلات الإنتاج الضرورية للعديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية على رأسها الصناعة والزراعة.

[1] نوى نبيلة، (2022):**دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال الفترة 2003–2020**، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، ص642.

المطلب الأول: النفط والأسواق النفطية

لقد لعب النفط دورا مهما في اقتصاديات العالم، فمن خلاله تستطيع كافة دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية ضمان سيرورة اقتصادياتها مما يضمن تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، وقد حاز النفط على هذه المكانة المرموقة بسبب سهولة استغلاله ووفرته النسبية بالمقارنة مع المصادر الأخرى للطاقة.

أولا: مفهوم النفط وخصائصه

1-تعريف النفط

تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هذا المصطلح فهناك من يسميه بالنفط والبعض الأخر البترول وهناك من وصل به الحال إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود عليه نظرا للأهمية الاقتصادية التي احتلها في الاقتصاد العالمي.

إن كلمة النفط هي بالأصل كلمة لاتينية"petroleum" وتتكون من جزئيين "pet" صخر وزيت "oleum" أي بمعنى زيت الصخر، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لان مشتاقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، ويتواجد في الطبيعة في حالة سائلة كالبترول الخام أو قد يتواجد في حالة غازية[1].

كما يعرف النفط بأنه عبارة عن سائل زيتي كثيف وقابل للاشتعال يتشكل نتيجة تحلل بقايا وأحافير الكائنات الحية في باطن الأرض بفعل الضغط والحرارة العاليين، ويعتبر من مصادر الطاقة غير المتجددة؛ لأنه يحتاج إلى وقت طويل جدا حتى يتكون.ويمكن الحصول عليه عن طريق الحفر والتنقيب بالات ومعدات معينة واستخراجه من باطن الأرض، وذلك عن طريق شركات مصرح لها بالقيام بهذا العمل[2].

ويعرف النفط أيضا على انه مادة بسيطة متكونة من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة يتكون من 200 أو أكثر من المركبات العضوية، ويوجد على شكل سائل دهني يتميز برائحته المميزة، وتتعدد

[1] طيبي حمزة، (2014):**الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد11، جامعة المسيلة، الجزائر، ص140.

[2] قصابي شعبان، (2019-2020): **دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمية وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص8.

ألوانه ما بين الأسود، الأخضر، البني ،والأصفر، كما انه يختلف من نوع إلى أخر وفق ما يعرف بالكثافة النوعية للزيت الخام[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج أن النفط عبارة عن مادة طبيعية تستخرج من التكوينات والترسبات الجيولوجية في جوف الأرض، يختلف في مظهره ولونه وتركيبه بشكل كبير وذلك يكون باختلاف أماكن تواجده واستخراجه وهذا يكون راجع للخصائص الجيولوجية التي تتميز بها كل منطقة، حتى في الحقل الواحد قد يتواجد العديد من الأنواع فبترول الدول الأوروبية يختلف عن بترول الدول الإفريقية وكذلك العربية والأسيوية.

2- خصائص النفط

إن خصائص السلعة النفطية يرتبط بطبيعتها أو كيفية استغلالها مما يكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدراتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزاتها[2]:

- ✓ تركيبه الكيماوي حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا؛
- ✓ يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤدي إلى التلوث؛
- ✓ النفط مادة إستراتجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يصفي طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- ✓ يعتبر النفط مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله؛
- ✓ النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد؛
- ✓ يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها؛
- ✓ تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000منتجا، بشكل النفط حوالي أكثر من 40% من استهلاك مصادر الطاقة الرئيسية، ويعتمد عليه في النشاط الاقتصادي والتطور التكنولوجي.

[1] ياسين مصطفى، (2019-2020):**اثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ص10.

[2] قصابي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص25.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول السوق النفطية

تستحوذ سوق النفط العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دوري حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي.

1- تعريف سوق النفط،خصائصها وتصنيفاتها

أ- تعريف سوق النفط

تعد الشركات العالمية الكبرى عامة والشركات الأمريكية خاصة الطرف الأول في نشأة سوق النفط بسبب ولادة الصناعة النفطية في الولايات المتحد الأمريكية سنة 1859م، حيث ترعرعت هذه الصناعة وتطورت في أحضان النظام الرأسمالي. ومن هنا يمكننا تعريف سوق النفط العالمية كما يلي:

إن السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلع النفطية، خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق وكذا العوامل السياسية،العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى[1].

أو هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين ، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة.

من خلال التعاريف السابقة لسوق النفط يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا السوق وهي كالآتي:

- المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا.
- السلعة المتبادلة هي السلعة النفطية ومشتقاتها.
- الأطراف المتبادلة وهم العارضون للسلعة والطالبون لها.
- وجود سعر معين وزمن معين للتبادل.

[1] بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ب–خصائص السوق النفطية

تتلخص أهم خصائص سوق النفط في النقاط التالية:

❖ **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري:** ومعنى ذلك أن هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي،وهذا من جانب الطلب والذي تمثله وكالة الطاقة الدولية.

❖ **عدم مرونة الطلب في الأجل القصير:** يتميز الطلب على البترول في الأجل القصير بعدم مرونته، حيث أن الصناعات المبنية على استخدام البترول لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر أخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا،ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة[1].

❖ **سوق التكتل (الكارتال،المنظمات والهيئات):** تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها ،إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق،وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتال النفطي في فترة الثلاثينات ،ثم تلتها الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط) ،الأوبك (الدول العربية المصدرة للنفط) والوكالة الدولة للطاقة[2].

❖ **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن،حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة،فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن،مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها أثار عكسية[3].

❖ **السوق النفطية ذات طابع غير مستقل:** ويرجع عدم استقرار السوق النفطية إلى الأهمية الكبرى للبترول في الاقتصاد العالمي وتأثيره في جميع أوجه النشاط الاقتصادي،ويعبر عن عدم استقرار السوق النفطية بالأساس بعدم استقرار الأسعار،التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى .

2– القوى الفاعلة في السوق النفطية

حيث يمكن تقسيم الأطراف الفاعلة في السوق النفطية إلى:

---

[1] بلوافي عبد المالك، (2019–2020): **أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971–2014**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 ، الجزائر، ص 81.

[2] المرجع نفسه، ص82.

[3] مخلفي أمينة، (2013): **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر، ص ص 54–55.

أ-الدول المنتجة: وتنقسم إلى:

❖ **منظمة الأوبك :**

أنشئت منظمة الأقطار المصدرة للبترول الأوبك عام 1960،تشمل الدول الأعضاء في أوبك حاليا: الجزائر، أنغولا،غينيا الاستوائية، الغابون، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، جمهورية الكوندو، المملكة العربية السعودية،الإمارات المتحدة العربية وفنزويلا. وقد شملت هذه المنظمة أعضاء سابقين الإكوادور، إندونيسيا وقطر[1].

تهدف هذه المنظمة إلى تنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء ، وإيجاد الطرق والوسائل لاستقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل، ويصل إنتاج المنظمة إلى 40 % من الإنتاج العالمي ،في حين يبلغ حجم صادراتها 55 % من الصادرات العالمية للنفط.

ترتبط قرارات منظمة الأوبك المتخذة في كل عام بشأن الحصص الإنتاجية ارتباطا وثيقا مع التغير في الأسعار الفورية للنفط في الدول الأعضاء في منظمة أوابك المشتملة في سلة أوبك، والجدول التالي يبين الدول الأعضاء حاليا في المنظمة وتاريخ انضمامها:

1 بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص25.

الجدول رقم (1-1): الدول الأعضاء في منظمة الأوبك

الدول الأعضاء	تاريخ الانضمام
الجزائر	1969
أنغولا	2007
غينيا الاستوائية	2017
الغابون	2016
إيران	1960
العراق	1960
الكويت	1960
فنزويلا	1960
ليبيا	1962
نيجيريا	1971
جمهورية الكوندو	2018
المملكة العربية السعودية	1960
الإمارات المتحدة العربية	1967

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني https://ar.wikipedia.org تاريخ الإطلاع: 2023/04/13.

❖ **منظمة الأوابك:**

هي منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أنشئت عام 1968، وتضم في عضويتها كل من الدول التالية: الكويت، السعودية، ليبيا، الإمارات، البحرين،الجزائر،سوريا،العراق، قطر ومصر.

تعتبر الأوابك منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي، أنشئت باتفاقية بين أقطار تنتج البترول وتصدره، هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس

المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء[1]، ويشكل إنتاج جول الأوابك نحو 27% من مجموع الإنتاج العالمي ،وتحتفظ لديها بنحو 56% من الاحتياط العالمي للنفط ، والجدول التالي يبين الأعضاء الدول في المنظمة وتاريخ انضمامها:

الجدول رقم (1-2): الدول الأعضاء في منظمة الأوابك

الدول الأعضاء	تاريخ الانضمام
الكويت	**1968**
السعودية	**1968**
ليبيا	**1968**
الجزائر	**1970**
البحرين	**1970**
قطر	**1970**
الإمارات	**1970**
العراق	**1972**
سوريا	**1972**
مصر	**1973**
تونس	**1982**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني:https://oapecorg.org/تاريخ الاطلاع 2023/04/15.

❖ **الدول المنتجة خارج الأوبك:**

معظم الدول المنتجة خارج الأوبك هي عبارة عن دول صناعية متقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، النرويج ودول منتجة ومستوردة كبريطانيا والصين والهند،ودول منتجة ومصدرة أبرزها روسيا والمكسيك والنرويج، إلا أنها تغطي كل أو جزء من حاجاتها الداخلية وتبيع كميات محدودة جدا من النفط الأخرى التي تنتج كميات قليلة من النفط للأسواق في الخارج، تمثل هذه الدول نسبة 65% من الإنتاج العالمي النفطي،كما

[1] https://oapecorg.org consulté le : 13/04/2023

تمتلك أعلى حصة في طاقة التكرير العالمية أما احتياطها فهو أقل من 20% من الاحتياطي النفطي العالمي[1].

✓ **من ناحية الدول المستهلكة:** المتمثلة في:

أ/ وكالة الطاقة الدولة: هي منظمة عالمية تأسست سنة 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، وقد جاءت بدعوة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة،وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجمعات دراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول،ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول، وقد انظم عدد أخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 29 دولة[2].

الهدف الأساسي العام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، أما المجالات التي تركز عليها وكالة الطاقة الدولية أربعة هي: الأمن الطاقوي، التنمية الاقتصادية، الوعي البيئي، المشاركة في جميع أنحاء العالم.

ب/ الشركات العالمية للنفط: تتميز الشركات العالمية للنفط بصفات مميزة لها في مثيلاتها من الشركات الأخرى، إذ أن بعض هذه المميزات ترتبط بطبيعة المادة النفطية نفسها وكذلك النشاط القائم لاستغلالها والبعض الأخر من الصفات ارتبط بطبيعة المرحلة والظروف التي رافقت تطور الشركات النفطية ونشاطها الاقتصادي، ومن أبرز هذه الخصائص[3]:

- ميزة الاحتكار للنشاط الاقتصادي والصناعي والنفطي، سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أو الخارجي أو الاثنين معا.
- ميزة التنوع وتوسع النشاط الاقتصادي للشركات الاحتكارية الكبرى، لتشمل استغلال مصادر الطاقة المختلفة البديلة عن النفط والمنافسة له كالفحم الحجري،اليورانيوم وكذلك مصادر الطاقة المتجددة .

يمكن القول أن الأهمية الغالبة للنفط في اقتصاديات العالمجعلت سوق النفط غير حر بالمعنى الاقتصادي التقليدي ،وغير محكومة بقوانين السوق فقط ،فهي متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح

[1] مهيدي حسينة، (2019): **دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 80.

[2] المرجع نفسه، ص84.

[3] المرجع نفسه، ص ص 85-86.

الدولة الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول وبين الدول النامية المنتجة له وكذا بين الهيئات والمنظمات تمثل كل الطرق ولاسيما من ناحية تحديد الأسعار.

المطلب الثاني: ماهية السعر النفطي

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي نتيجة لتأثير بعض العوامل والمؤثرات التي تساهم في تغييرها مما استوجب دراسة مفهوم السعر النفطي، أنواعه والعوامل المحددة له.

أولا: تعريف السعر النفط وأنواعه

إن سعر برميل من النفط يختلف من مكان لأخر اعتمادا على عدة عوامل: الثقل النوعي أو مكان استخراجه وغيرها.

1-تعريف السعر النفط

سعر النفط هو عبارة عن قيمة الشيء المعبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أي قد يكون أقل أو اكبر من قيمة المنتج لتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية وطبيعية السوق والأطراف الفاعلة فيها[1].

كما يعرف على"أنه قيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط خلال مدة زمنية معينة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية،سياسية، اجتماعية، مناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها، وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب كبيعة السوق النفط الدولية التي تتسم بالدينامكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة. وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي.إذ حدد في البداية على انه تكلفة الإنتاج مضافا إليها الربح المتوسط.وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريا تسيطر عليه الشركات النفطية الكبرى[2].

[1] موسي أسيا، (2020-2021):**اثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية لحالة الجزائر-دراسة قياسية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص27.

[2] زاوي عبير، (2019): **الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط(2010-2017)**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد04، العدد02،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص29.

كما يعرف على انه القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبرا بالوحدة النقدية الأمريكية، وان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسمبالدينامكية وعدم الاستقرار[1].

وعليه يمكن القول إن السعر النفطي هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق.

2- أنواع أسعار النفط

عند تناول ذكر أسعار النفط الخام فلابد من التطرق إلى ذكر أنواعه لشيوع استخدام العديد من المصطلحات النفطية فلكل مصطلح معنى مختلف عن غيره وفيما يلي نذكر أبرز الأنواع شيوعا:

- **السعر المعلن:** يقصد به الأسعار النفطية المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية وظهر لأول مرة سنة 1880في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرافد وايل والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه في السوق الأمريكية[2].
- **السعر المحقق:** هو السعر المتحقق لقاء التسهيلات أو الحسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية خصم من السعر المعلن[3].
- **سعر الإشارة:** هم سعر متوسط بين السعر المعلن وسعر المحقق، ظهر في فترة الستينات نتيجة لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية المستقلة والشركات الاحتكارية.
- **سعر الكلفة الضريبية:** يمثل هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومة الأقطار المنتجة للنفط المعنية، كما تعتبر هذه

---

[1] حفصي رشيد ، (2022): **أثر أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) خلال الفترة (1980-2018)**، مجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد08، العدد02، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، الجزائر، ص25.

[2] سعاد بن مسعود، (2019-2020): **أثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر(دراسة تحليلية قياسية 1980-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة زيان عاشور، جلفة، الجزائر،ص47.

[3] شباب سيهام، (2018-2019): **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص90.

الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة[1].

➢ **السعر الفوري:** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة.

➢ **السعر المستقبلي:** هو السعر الذي يتم التفاوض عليه بين المتعاملين لشحنة النفط لكن تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.

➢ **السعر الاسمي:** يعبر عن القيمة النقدية بالدولار التي تعطى لوحدة واحدة من النفط (عادة برميل) خلال لحظة زمنية معينة.

➢ **السعر الحقيقي:** وهو السعر الاسمي معدلا وفق لمعدل التضخم أو معدل التغير في القدرة الشرائية وأسعار عقود الأجل الطويل وهو السعر الذي يتم الاتفاق عليه في وقت ما على أن يتم التسليم في وقت لاحق[2].

ثانيا: العوامل المحددة لسعر النفط

هناك عدة عوامل تؤثر على محددات السعر النفطي باعتباره سلعة كباقي السلع.

محددات أسعار النفط من جانب العرض

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض واستجابة لما يطلبه المستهلكين عن الأسعار السائدة في السوق وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة احتياجات استهلاكها المحلي أو لتصديره، وتحقيق لمورد نقدي يلي احتياجا المستقبل.ويتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل تختلف درجة تأثيرها من عامل لآخر، من أهم هذه العوامل نجد:

1/ الاحتياطات النفطية: يعد الاحتياطي النفطي الركيزة الرئيسية في وضع إستراتجية صناعة البترول في العالم، وتحظي عملية تقدير وتقييم الاحتياطات البترولية باهتمام كبير من جميع المهتمين بالصناعة البترولية، كما تعتبر الاحتياطات النفطية عاملا هاما في التأثير على العرض النفطي، فكلما كانت الاحتياطات كبيرة كلما زاد الاعتقاد إن هناك إمكانية على الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر أبار جديدة.

2/ الكلفة الإنتاجية: تعد كلفة الإنتاج من أهم العوامل التي تحدد الحد الذي يمكن أن تصل إليه الأسعار، حيث أنه لا يمكن للأسعار أن تبقى أقل من هذه التكلفة لفترة طويلة، فالعرض يتأثر سواء بصورة ايجابية أو بصورة سلبية، الأولى عند

[1] موسي آسيا، مرجع سبق ذكره،ص28.

[2] شباب سيهام، مرجع سبق ذكره، ص91.

قلة أو صغر أو تناقص مقدار ومستوى الكلفة فتؤدي إلى تزايد الكميات المنتجة والمعروضة، أما الثانية في حالة ارتفاعها يؤدي إلى تقليص أو تحديد الكميات المنتجة والمعروضة أو في انعدام عرضها نهائيا حتى مع تواجد كميات الثروة البترولية الكامنة[1].

3/ المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط.

4/المصادر البديلة للنفط وأسعارها:تلعب أسعار الموارد البديلة للنفط دورا فعالا في التأثير على العرض النفطي فانخفاض جودة الموارد البديلة والأسعار تساهم في التأثير على الطلب النفطي مما يؤدي إلى انخفاض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج عن انخفاض السلع البديلة.

5/ السياسات النفطية للدول المنتجة:هي مجموعة من السياسات التي أنتجتها الدول المنتجة للنفط وكان لها أثر كبير على العرض العالمي للنفط منها: سياسة تغليب المتطلبات المالية خلال 1973-1986، وسياسة تغليب السوق في الفترة ما بين 1986-1999، وسياسة تثبيت الأسعار ابتدأ من عام 2000.

6/ العوامل الجيوسياسية والحروب والأحداث السياسة:تلعب العوامل الجيوسساسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط فالتوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع ، وبذلك بقي العامل السياسي عاملا أنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسة معينة[2].

7/ الكوارث الطبيعية: تؤثر الكوارث الطبيعية على المعروض النفطي، حيث تأثر على انخفاض الإمدادات النفطية وتوقف عمليات الإنتاج في بعض المناطق بالإضافة إلى تأخر حاملات النفط في الوصول إلى الموانئ، بالإضافة إلى آثار أخرى كالتضرر المنصات البحرية أو شبكات الأنابيب.

محددات أسعار النفط من جانب الطلب

يعرف الطلب على النفط على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية تلك

[1] قصابي شعبان، مرجع سبق ذكره، ص92.
[2] المرجع نفسه، ص94.

الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي مثل البنزين أو الكيروسين، أو لغرض إنتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل من العوامل المؤثرة على الطلب نذكر منها:

1/النمو الاقتصادي العالمي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، حيث تقاس النمو الاقتصادي بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ويزيد من الطلب على النفط أي أن العلاقة بينهما طردية.

2/ سعر النفط الخام وأسعار بدائل النفط:يمثل السعر عنصرا أساسيا ومهما في تحديد الكميات المطلوبة من أي سلعة، وهذا ما توضحه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد وجود علاقة عكسية بين الطلب على السلعة وسعرها،فارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب والعكس صحيح، وهذا ما يمكن إسقاطه على الطلب النفطي كون النفط يعد كسلعة اقتصادية مهمة[1].

3/ تكاليف النقل البحري للنفط العالمي:تكاليف النقل البحري إلى محطات التجميع بالناقلات البحرية، وتقاس بالدولار الأمريكي لكل حاوية نفطية، حيث أن عالم قطاع الناقلات البحرية العملاقة، وناقلات النفط خصوصا حافل بالأسرار والتعقيدات، ويخضع لدورات تتداخل بشكل مثير مع دورات الحركة الاقتصادية الكبرى.

4/ النمو السكاني:أكدت النظريات الاقتصادية علي وجود علاقة طردية وقوية بين الطلب على المنتجات والزيادة في النمو الديمغرافي، فالسلع أو المنتجات النفطية هي في الأخير ستوجه إلى المستهلك النهائي والمتمثل في الجماهير التي تبحث وتعمل على تلبية احتياجاتها المتزايدة واللامتناهية[2].

5/ المناخ:عوامل الجو والمناخ في الكلب على النفط، فمن البديهي أن يزداد الطلب في البلدان البادرة بحكم موقعها الجغرافي، كبلدان وسط وشمال أوروبا وذلك لأغراض التدفئة، وقد لوحظ أن أسعار النفط تتأثر بالزيادة نتيجة تزايد الطلب عليه قبيل حلول فصل الخريف وموسم البرد.

6/ سعر صرف الدولار: نظرا لارتباط الوثيق بين الدولار وسعر النفط وباعتبار أن التبادلات التجارية النفطية جميعا تجري بعملة الدولار فإن انخفاض أو ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاديات الدول المنتجة.ولقد أثبت الدراسات أن التغيير في أسعار صرف الدولار تختلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط[3].

---

[1] إدريس أميرة، (2015-2016): **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص نقود مالية وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص103.

[2] المرجع نفسه، ص104.

[3] موري أسيا، مرجع سبق ذكره،ص35.

7/ المضاربات في السوق النفطية: وهي ظاهرة نتسحب على جميع أسواق البورصات العالمية فالمتعاملون في هذه الأسواق لا يكترثون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط للنفط وذلك حتى يستطيعوا مواصلة عمليات البيع والشراء.

المطلب الثالث: التنمية المستدامة، أهدافها ومبادئها

ظهر مفهوم التنمية المستدامة خلال انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، أين تم وضعه من طرف كل من إنياسيساش وموريس سترونج " IniaciSash، MouriceStrong " حيث تم تصميم نموذج للتنمية يحترم البيئة ويولي عناية خاصة بالإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية مرافقة للعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها

1- مفهوم التنمية المستدامة

- **تعريف لجنة بروندتلاند**

في 1987 أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي عرفت أيضا بلجنة بروندتلاندBrundtland تقريرا عرف بـ "مستقبلتنا مشترك"، استخدم هذا التقرير لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي. وعرفها على أنها: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"[1].

- **تعريف البنك الدولي**

يعتبر البنك الدولي نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن.

- **تعريف الأمم المتحدة:**

هي التنمية التي تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة، دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتها، كما استخدمت الأمم المتحدة شعارا أخر وهو التنمية البشرية ، فقد وضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[1] نوي نبيلة، (2011-2012): **إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي العالمي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص الاقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص5.

أن التنمية المستدامة والتنمية البشرية قضيتان متلازمتان[1]، "فالتنمية البشرية تعني توسيع خيارات الناسوقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكبر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية ودون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر"[2].

- **تعريف المشرع الجزائري**

عرف المشرع الجزائري في إطار ما تضمنه القانون رقم 10-03 مؤرخ في 19 جويلية سنة 2003، والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث نص في المادة الرابعة على أن: " التنمية المستدامة مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".

- **تعريف منظمة الأغذية والزراعةFAO 1989**

التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيرات التكنولوجيا والمؤسسية بما يضمن التحقيق والإشباع الدائم للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية على أن تحمي هذه التنمية الأرض، الماء والمصادر الجينية الحيوانية والنباتية، مع كونها لا تضر بيئيا، ملائمة تقنيا، مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا[3].

من خلال ما سبق نجد أن مفهوم التنمية المستدامة يتطلب الربط بين ثلاث مجالات، اقتصادية اجتماعية وبيئية، والتي تمثل أبعاد التنمية المستدامة، حيث تعتبر هذه الأخيرة عملية تغيير شاملة طويلة الأمد، يشكل الإنسان العنصر الفاعل فيها وغايتها النهائية وتسعى التنمية المستدامة إلى تلبية حاجاته الأساسية مع الحفاظ على البيئة، من خلال تحقيق التوازن بين مختلف أبعادها، والعمل في ظل نظام سياسي ديمقراطي عادل يضمن حرية الإنسان وحقه في التنمية ويحقق العدالة داخل الجيل الواحد من الأجيال.

2- خصائص التنمية المستدامة

إن فلسفة نموذج التنمية المستدامة التي تنصرف إلى إيجاد المجال الأمثل الذي يتم فيه تعظيم مكاسب الرفاه البشري عبر المكان وفي ظل تفاضل الزمن، دون تجاوز قدرة الأرض في الحفاظ على توازن النظام البيئي، أي خلق مواطن التناغم

[1] جديدي روضة، جديدي سمية، (2019):**الطاقات المتجددة في الجزائر بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط تقلبات أسعار النفط**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، جامعة الواد، الجزائر، ص245.

[2] لعرابي رتيبة، (2022):**واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية فترة "2000-2019"**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 19، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، ص148.

[3] جامع عبد الله، (2020-2021):**انعكاسات متطلبات التنمية المستدامة على الصناعة النفطية –دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص07.

بين ماهو قائم من تعارض بين البيئة والتنمية (إعادة توجيه مسار استغلال الرأسمال البيئي بما يحفظ توازن هذا الأخير ودون تسقيف معدلات النمو) يجعلها تتمتع بجملة من الخصائص التي تميزها عن ما سبقها من نماذج للتنمية، وسيتم فيما يلي ذكر أهم هذه الخصائص[1]:

أ. الديمومة والاستمرارية: وتتطلب توليد دخل مرتفع يسمح بإعادة استثمار جزء منه، وهو ما يمكن من إجراء الإحلال التجديد والصيانة للموارد، فهي تنمية تهدف إلى تحقيق معدلات دخل مرتفعة من جهة وعدالة في توزيعه، وكفاءة عالية في استخدامه من جهة أخرى، بما يمكنها من الاستمرارية والاستدامة، أي أنها تنمية طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار مصير ومستقبل الأجيال القادمة.

ب. تحقيق التوازن البيئي بالاعتماد على التسيير الإيكولوجي: يجب أن يخضع استخدام الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو الناضبة للتسيير الإيكولوجي المستدام، الذي يكرس العدالة في توزيع رأس المال الطبيعي بين الأجيال من خلال إدارة الجودة في الاستخدام العادل، بحيث يحسن البيئة ويحافظ عليها ويخلق الانسجام بين مساعي التنمية وقيود البيئة.

ج. التنمية المستدامة مشروع عالمي: تركز التنمية المستدامة على إرساء مبادئ العدالة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، كما تركز على البعد العالمي لمشكلة التلوث البيئي، من خلال الدعوة إلى احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحماية البيئة، وإجراء تغيرات هيكلية في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتحقيق أهداف الألفية والارتقاء بمستوى المعيشة للفئات الأكثر حرمانا.

د. التنمية المستدامة تعتمد على مداخل وأسس بيئية، أهمها:

- **قاعدة المدخلات:** وتشمل سيناريوهات استغلال الموارد المتجددة بمعدل لا يفوق قدرة أو معدل تجددها في الطبيعة، والموارد الغير متجددة يتم استغلالها بعقلانية، وبأقصى قدرة من الكفاءة.
- **قاعدة المخرجات:** يجب ألا يتجاوز التلوث الحدود القصوى للتلوث في البيئة، أي عدم تجاوز القدرة الاستيعابية للبيئة وعدم الإضرار بها.

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول، (2007): **التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج**، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، مصر، ص86.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة ومبادئها

1- أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة جملة من الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، إلا أن هذه الأهداف تختلف باختلاف وجهات نظر الهيآت الدولية التي تضعها وذلك كما يلي:

حسب اللجنة العالمية للتنمية والبيئة:

أقرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ثلاث أهداف رئيسية للتنمية المستدامة هي[1]:

- تحقيق الفعالية الاقتصادية، بهدف تحقيق الرفاهية؛
- الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، لتكريس التضامن والشراكة بين أفراد المجتمع؛
- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، عبر العمل على التجسيد الفعلي لهذا الهدف.

حسب إعلان ريودي جانيرو:

ركز إعلان ريو على جملة من الأهداف التالية للتنمية المستدامة:

- تحقيق الكفاءة الاقتصادية مع تحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- الاستخدام المستدام للموارد وحماية النظم البيئية؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

الأهداف الإنمائية للألفية:

في سنة 2000 تبنت الأمم المتحدة ما يعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، وتحتوي ثمانية أهداف، وقد جعلت الأمم المتحدة سنة 2015 كأفق زمني أقصى لتحقيق هذه الأهداف، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي[2]:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة؛
- تخفيض نسبة وفيات الأطفال؛
- تحسين صحة الأمهات

[1] نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] المرجع نفسه، ص16.

- مكافحة فيروس ومرض نقع المناعة البشرية (الإيدز)، والملاريا والأمراض الأخرى؛
- ضمان استمرارية الموارد البيئية؛
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وتجدر الإشارة هنا أن كل هدف من هذه الأهداف تنضوي تحته مجموعة من الأهداف الفرعية، والمؤشرات الثانوية لقياس مدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف، كما لا بد أن نشير أيضا إلى أن هذه الأهداف شاملة وكاملة ومست كل أو جل أهداف التنمية المستدامة حاضرا ومستقبلا.

2- مبادئ التنمية المستدامة

عبر مختلف المراحل التي مرت بها التنمية المستدامة منذ نشأها، وإلى أن أصبحت تأخذ شكل سياسات وبرامج تتجسد من خلالها، بدأت تتبلور عقيدة تنموية شاملة ومستدامة تقوم على جملة من المبادئ يتمثل أهمها فيما يلي:

أولا: المبدأ الأخلاقي: ويقوم على ضرورة احترام حياة الإنسان من طرف جميع الأفراد، كما يحترم الفرد حياته ويقدسها لابد عليه أن يحترم حياة الآخرين ويقدسها، وكما يسعى لتحسين ظروف حياته المادية والمعنوية والروحية، لا بد أن يضطلع بنفس الدور اتجاه الآخرين[1]؛

ثانيا: مبدأ إدماج وحماية البيئة: ويركز على إدماج البيئة وأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات العامة، وعلى مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا صيانة لقاعدة الموارد الطبيعية وحق الأجيال المستقبلية في بيئة نظيفة ولائقة؛

ثالثا: مبدأ الملوث يدفع: ويعني هذا المبدأ إلزام الملوث بدفع تكلفة الوقاية أو التخفيض من الآثار البيئية السلبية الناجمة عن الأنشطة التي يمارسها. فليس من العدل أن لا يتحمل كل فرد مسؤولية أفعاله، خاصة إذا كان لها أثار سلبية تمتد عبر الأجيال؛

رابعا: مبدأ حماية التنوع الحيوي والأنظمة البيئية : وذلك لأن التنوع الحيوي والأنظمة البيئية يقدمان خدمات لا يمكن تقديرها، ولابد من حمايتها لضمان استفادة الأجيال الحالية و المستقبلية منها، سواء كانت هذه الحماية بالوقاية أو بمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن نشاطات الأفراد؛

[1] هادي صادق، (2013-2014): **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج – خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص24.

خامسا: مبدأ حماية الإرث الثقافي والحضاري للمجتمعات: هذا الإرث يتكون من الممتلكات والأماكن والمناظر الطبيعية والعادات والتقاليد... وهو يعكس خصوصية المجتمعات؛

سادسا: مبدأ الفعالية الاقتصادية: لابد أن يتمتع الأداء الاقتصادي بالكفاءة العالية، والتي تشجع على الابتكار وتحقق الازدهار الاقتصادي، والتطور الاجتماعي، وتضمن حماية البيئة. وهي الأسس الرئيسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة[1]؛

سابعا: مبدأ المسؤولية والتضامن الدوليين: ويعني المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، وعن محاربة الفقر في كل أنحاء العالم، وهذا من خلال سن التشريعات وإنشاء المؤسسات الكفيلة بذلك؛

ثامنا: مبدأ المشاركة والشفافية: ويقوم على إشراك جميع أطياف المجتمع في عملية وضع السياسات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، وضمان الشفافية أثناء تنفيذ هذه السياسات والمتابعة والمساءلة بعد تنفيذها؛

تاسعا: مبدأ العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية: ويركز هذا المبدأ على ضمان المساواة بين الجيل الحالي فيما بينهم من جهة، وبين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من جهة أخرى[2].

لقد أصبحت هذه المبادئ دليلا يسترشد به من طرف صانعي السياسات التنموية في العالم، وخاصة ما تعلق منها بالحفاظ على البيئة وصيانتها.

المطلب الرابع: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

إن الملاحظ من خلال ما تطرحه فيما يتعلق بالتنمية المستدامة أنها تتضمن أبعاد متعددة متداخلة ومتكاملة فيما بينها، يسمح التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أجل تقييم هذا التقدم نحتاج إلى مؤشرات، وهذا ما سيتم التطرق إليه.

أولا: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة كما عرفناها سابقا تهتم بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، فإن نجاح هذه التنمية مرهون بمدى قدرتها على التركيز على هذه الجوانب بصفة كاملة وبتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بينها دون إفراط الاهتمام بجانب واحد أو التفريط في جانب آخر.

[1] هادي صادق، مرجع سبق ذكره،ص 25

[2] المرجع نفسه، ص25.

الشكل رقم (1-2): أبعاد التنمية المستدامة

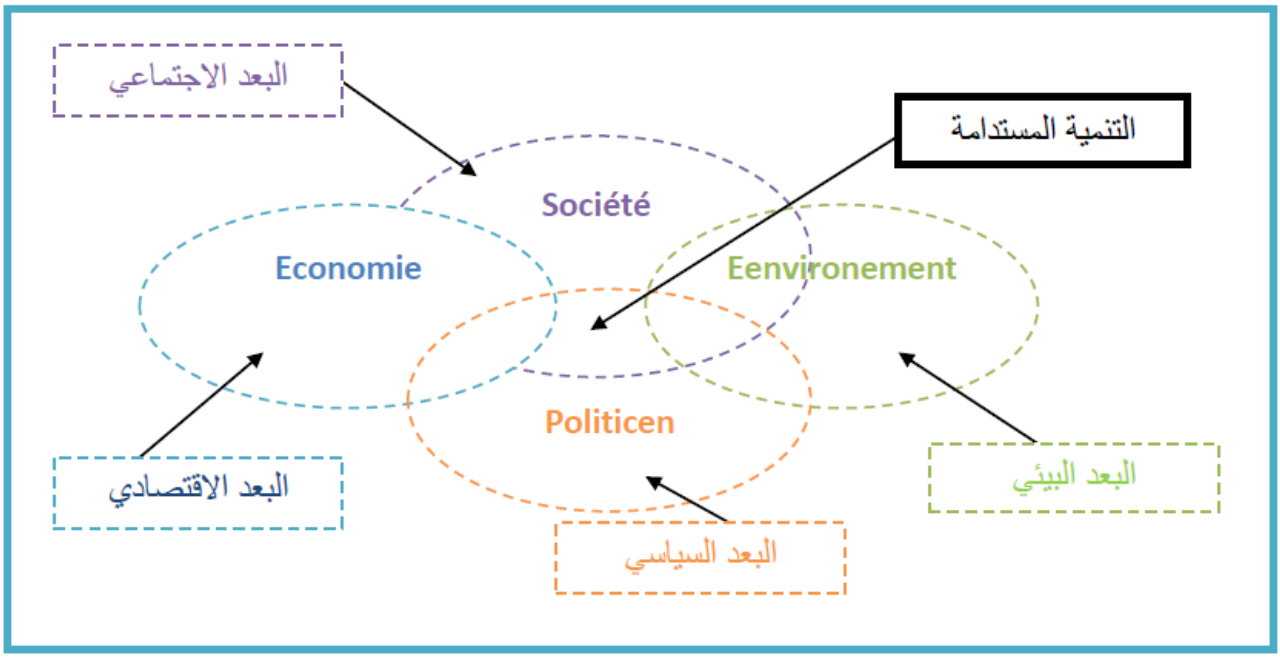

المصدر:من إعداد الطالبتين.

البعد الاقتصادي:

تهدف إلى إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة، فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية، إلى جانب ذلك تهتم التنمية المستدامة بالمساواة بين الشعوب والدول في التنمية الاقتصادية، حيث تشير المؤشرات العالمية إلى أن شعوب الدول المتقدمة تنعم بالثروة والرفاه الاجتماعي، وازدياد مستوى نموها الاقتصادي مما أدى إلى تطور كبير في مواردها الطبيعية وتراجع أداء اقتصادياتها، مما ينعكس سلبا على الجانب الاجتماعي لشعوبها من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة أفرادها وذلك نتيجة لاعتمادها على الاقتصاد الريعي، وزيادة الإنفاق العسكري بدلا من محاربة الفقر والأزمات الاقتصادية التي يعيشها وهذا ما يفرض رشاد استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى حماية البيئة وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والقادمة[1].

ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج المتوافق مع النظام البيئي يختلف عن الإنتاج الحالي وعليه فإنه ينبغي تغيير أسلوب الإنتاج، وذلك من خلال إدخال إصلاحات أساسية وبشكل أولي على نظام الإنتاج كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية)، ويعتبر تغيير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماي لنظام

[1] فلاحي صالح عمر، (2004):**التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 03، العدد 03، جامعة باتنة، الجزائر، ص ص 9-10.

طبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية) مثل التحول من استخدام النفط إلى استخدام الطاقات المتجددة، والتحول من استخدام مواد خام إلى استخدام مواد مستعملة[1]، فضلا عن ذلك العمل على تقليص المخرجات من نفايات وملوثات، وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية، وفي الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية، وكذلك عقلنه استغلال الموارد الطبيعية بمستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية.

البعد الاجتماعي:

البعد الاجتماعي لا يقل أهمية عن البعد الاقتصادي، حيث نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يعتم بالإنسان ويركز على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي ويهتم بالعدالة الاجتماعية، وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها، بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة، فالإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال تحسين أوضاع الفقر وتقليل عدد الأفراد الذين يعيشون دون خط الفقر، وتوفير الرعاية الصحية لجميع الأفراد من خلال العمل على تخفيض معدلات وفيات الأمراض ومحاربة سوء التغذية وتوفير الخدمات والمرافق الصحية الضرورية، إضافة إلى رفع مستويات الإنفاق على التعليم والحرص على مجانيته خاصة[2].

والعمل على وضع سياسات وإستراتيجيات وطنية لتشجيع التغير في أنماط الاستهلاك غير المستدامة وتقليص الهوة بين دول الشمال والجنوب، وبالرغم من أن المقاربات السابقة للتنمية لم تأخذ في حسبانها المكون الثقافي في المسيرة التنموية للشعوب، إلا أ، الجو الذي لا يراعي الخصوصيات الثقافية من شأنه أن يسبب العديد من الإظطرابات والتوترات الاجتماعية والتي طالما تعيق مسار التنمية الشاملة، حيث يسعى المدخل الثقافي للتنمية المستدامة إلى تحقيق التكامل في عمليات التنمية من خلال تمكين الأفراد والجماعات المحلية وتعبئة طاقاتهم، وسيادة مبادئ الحكم الراشد والديمقراطية الشعبية[3].

البعد البيئي والتكنولوجي:

يركز البعد البيئي للتنمية على مراعاة الحدود البيئية بحيث أن لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، حيث يهتم البعد البيئي للتنمية المستدامة بضمان حسن تسيير الموارد الطبيعية واستغلالها في تلبية احتياجات الإنسان، وتحقيق كل هذا يتوقف على الاهتمام بالتنوع البيولوجي للثروات والموارد المكتشفة والمخزنة من الطاقة

---

[1] فراحتية كمال، (2018): **التنمية المستدامة**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 11، جامعة المسيلة، الجزائر، ص282.

[2] مُحَمَّد سمير مصطفى، (2006): **استراتيجيات التنمية المستدامة: مقاربة نظرية وتطبيقية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونيسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص ص 254، 255.

[3] المرجع نفسه، ص 455.

المتجددة والتلوث البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أما الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات وانجراف التربة.

أما بالنسبة للبعد التكنولوجي الذي يبدأ بأخذ نصيبه من الاهتمام من قبل الدارسين والمختصين، فيتجسد في العناصر التالية[1]:

- ✓ استخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف في المرافق الصناعية والتي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والطاقوية؛
- ✓ الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية والتشريعات؛
- ✓ تطوير تكنولوجيات تستغل للتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المضرة بالبيئة؛
- ✓ العمل على تطوير مصادر للطاقة النظيفة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

البعد السياسي:

يؤدي البعد السياسي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد إدارة الحياة السياسية وفق مبادئ الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وكبح الفساد، حيث تعد التنمية المستدامة مشروعا للسلام باعتبارها قاعدة الحوار بين الدول، حيث يرى العديد من المفكرين أن استدامة التنمية الفعلية تكمن في التقسيم الدولي للثروة وهو ما يفرض طلبات بيئية مختلفة وغير متساوية بين الدول الفقيرة والغنية، فالعوامل الاقتصادية والسياسية من شأنها أن تساهم في إعادة توزيع الثروة في العالم بأجياله المتلاحقة[2].

ثانيا: مؤشرات التنمية المستدامة

في سنة 1992 وبمناسبة انعقاد قمة الأرض بريودي جانيرو تم اعتماد مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي، على أنها تنمية فعالة اقتصادية عادلة اجتماعيا ومستدامة بيئيا، كما تم تبني فكرة مفادها أن تحقق التقدم في مجال الاستدامة يتطلب أدوات ومعلومات كمية لقياسه وفي فصلها الأربعين تناولت الأجندة 21 هذه النقطة من خلال حث الدول على الاعتماد على بعض المؤشرات في اتخاذ القرارات.

---

[1] خلوفي سفيان، عيسى معزوزي، (2018):**جهود الجزائر في مجال استثمار الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول استثمارات التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا والجنوب –واقع وأفاق–**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المنعقد يومي 07/06 نوفمبر، ص ص 7-6.

[2] كربال بغداد، حمداني محمد، (2010): **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، ص09.

في سنة 1995 قامت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة بإعداد برنامج عمل تضمن اقتراح 134 مؤشرا، ولكن هذا الرقم أخذ في التقلص شيئا فشيئا نظرا لعدم فعالية بعض المؤشرات المقترحة بعد تجربتها في العديد من الدول، وتنقسم تلك المؤشرات إلى ثلاث أصناف اقتصادية، بيئية واجتماعية.

❖ **المؤشرات الاقتصادية:**

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي يقاس به مستوى وحجم الإنتاج الكلي، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، إلا أنه يمثل عنصرا من عناصر نوعية الحياة ومستوى الكفاءة الفردية.

ويقيس هذا المؤشر مستوى إجمالي الناتج الاقتصادي بالنسبة لعدد السكان في دولة ما، ويعكس التغيرات الحاصلة في المستوى المعيشي للسكان، ويمكن من خلال تقييم الإنتاج العام على كل فرد من أفراد المجتمع مع إظهار مدى إمكانية تقاسم هذا الإنتاج بين أفراد البلد الواحد، وبالرغم من أن هذا المؤشر لا يعمل على قياس التنمية المستدامة بشكل مباشر إلا أنه مقياس مهم للمظاهر الاقتصادية للتنمية المستدامة[1].

2- نصيب الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي:

يتم الحصول على هذا المؤشر من خلال حساب تكوين رأس المال الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعامل مع عمليات الأنشطة الاقتصادية ومختلف أنماطها، ويعد مؤشرا مهما للدول النامية التي تسعى إلى زيادة شراكتها في الاقتصاد العالمي.

3-معدل التضخم

معدل التضخم هو عبارة عن متوسط نسبة التغيير في أسعار المستهلك بين فترتين زمنيتين تدعى الأولى "فترة الأساس" والثانية "فترة المقارنة"، ويعتمد حساب معدل التضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على الأثر السلبي للتغير في الأسعار في فئات المجتمع المختلفة، خاصة أصحاب الدخول والأجور المحدودة بصفة عامة.وعموما فإن معدلات التضخم التي تتجاوز 5% تشكل خطورة مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

[1] عتروس سيف الدين، (2017-2018): **تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري في الجزائر –دراسة حالة مدينة القالة–**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة ، تخصص اقتصاد البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 107.

إن ارتفاع معدل التضخم في الدول دليل على اختلال التوازن فيها، وهو ما يشكل عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن انخفاضه مع غياب العوامل الأخرى التي من شأنها خلق مناخ استثماري لا يعني بالضرورة ارتفاعا في النمو[1].

4-التجارة الخارجية

تؤدي التجارة الخارجية إلى الاستخدام الأمثل والتخصص الكفء للموارد الاقتصادية من خلال توجيه عنصر العمل ورأس المال المحليين إلى فروع القطاعات الاقتصادية وأنشطتها التي تتمتع بميزة نسبية، وقدرات تنافسية، وتمكين الدول من الحصول على كميات أكبر من الواردات بمختلف أنواعها في مقابل ما تصدره من سلع وخدمات، وتشجيع زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي وتطبيق الأساليب الحديثة في إنتاج السلع التصديرية، الأمر الذي يؤدي في مجمعه إلى تعزيز القاعدة الاقتصادية وزيادة كبيرة ومستمرة في معدل النمو، وتعمل التجارة الخارجية على تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد محليا ودوليا، فكلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا كلما استفادت الدول أكثر من الموارد المتاحة[2].

5- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

وهو عبارة عن نسبة مجموع صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبين هذا المؤشر مدى سرعة تأثير الاقتصاد سلبا ويقاس كنسبة مئوية.

❖ **المؤشرات البيئية:**

1-الغلاف الجوي

هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته ومنها التغير المناخي ونوعية الهواء التي ترتبط مباشرة بصحة الإنسان وتوازن النظام البيئي، كما أن لبعضها تأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع، هذا وقد اهتمت الأجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي، ووضعت العديد من التوصيات التي تهدف إلى حماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون وكذلك الاتجاه نحو التكنولوجيات النظيفة، ويمكن استنباط ثلاث مؤشرات رئيسية خاصة بالغلاف الجوي والتي تتمثل في كل من[3]:

- **التغير المناخي**: يتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات ثنائي أكسيد الكربون.

[1] عتروس سيف الدين، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] المرجع نفسه، ص 109.

[3] شتوح وليد، (2008-2009):**واقع وأفاق التنمية المستدامة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 47.

- **ترقق طبقة الأوزون:** يتم قياسه من خلال استهلاك الغازات المستنزفة للأوزون كالكلور، الفلور والكربون.
- **نوعية الهواء:** يتم قياسه من خلال تركيز ملوثات الهواء في محيط المناطق الحضرية.

2- الأراضي

إن للأراضي تشبعات كبيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، فالأرض لا تتكون فقط من البيئة الفيزيائية وطوبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية القابلة للتلوث نتيجة المدخلات الجديدة التي تستعمل لزيادة إنتاجية التربة من أسمدة ومخصبات، لذلك أوصت الأجندة 21 على ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي، يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأرض على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها وكذلك حمايتها من التلوث والتدهور والتصحر[1].

أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

- **الزراعة:** يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- **الغابات:** يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض وكذلك معدل قطع الغابات.
- **التصحر:** يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- **الحضرية:** يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

3- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية نظرا لتعقيد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها، خاصة إذا علمنا أن ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية، وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات التي تعيش فيها، أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية فهي[2]:

- **المناطق الساحلية:** تقاس بتركيز الطحالب في المياه ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
- **مصائد السماك:** وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

[1] شتوح وليد، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[2] المرجع نفسه، ص 49.

4-المياه العذبة

لا شك أن المياه عي عصب الحياة الرئيسي وللتنمية لذلك يعتبر الماء من أكثر الموارد تعرضا للتلوث والاستنزاف نتيجة للتأثيرات السلبية للنشاط الاقتصادي خاصة في الدول التي تعاني من ندرة كبيرة في المياه كدول إفريقيا والشرق الأوسط، لذلك أصبحت إدارة المياه بطريقة مستدامة من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه العالم حاليا، خاصة مع التزايد السكاني الهائل وتزايد الطلب في الزراعة والصناعة، ويتم قياس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا العضوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حجم المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

5- التنويع الحيوي

وقد تكون علاقة التنويع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا، حيث يعتقد البعض أن التنويع البيولوجي يعني فقط حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحيطات مصطدمة بالتقدم الاقتصادي الذي يستخدم مكونات البيئة كمدخلات العملية الإنتاجية، إذ أن 75% من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، وهذه النباتات إذا ما انقرضت من الطبيعة فإن قيمتها العلاجية ستفقد أيضا، لذلك فإن حماية التنوع الحيوي يضمن أن تبقى الأنظمة البيئية تمارس أدوارها المعتادة في تنظيف البيئة واستقرار المناخ وتقديم خدمات أخلاقية للأجيال الحالية والحاضرة، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسين هما:

- **الأنظمة البيئية:** يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الأرضية الكلية.
- **الأنواع:** يتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

❖ **المؤشرات الاجتماعية**

1-العدالة الاجتماعية

وهو مؤشر يعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وقد تم اختيار عدد من المؤشرات لقياس العدالة الاجتماعية وهي:[1]

[1] عدنان فرحان الحوارين (2016)، **التنمية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات–**، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ص 4، على الموقع الإلكتروني: http://iraqieconomists.net/ar/wpcontent/uploads/sites/2/2016/04/Adnan-Al-Jawareen-Sustainable-Development-in-Iraq.pdf تم الإطلاع 2023/03/15.

- **الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.
- **المساواة في النوع الاجتماعي:** ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل[1].
- **معدل البطالة.**

2-الصحة العامة

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغداء صحي ورعاية صحية دقيقة، هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة، والعكس صحيح أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

- **حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- **الرعاية الصحية:** وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال[2].

3- التعليم

يعد التعليم متطلبا رئيسا لتحقيق التنمية المستدامة، أما مؤشرات التعليم فهي:

- **مستوى التعليم:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- **محو الأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع

4- السكن

تقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد وهو ونسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص، ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر أخر أفضل منه بعد.

[1] عدنان فرحان الحوارين، مرجع سبق ذكره، ص5.
[2] شتوح وليد، مرجع سبق ذكره، ص 46.

5- الأمن

يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الإجتماعي.

6- السكان

هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال عليها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام، مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة[1].

المبحث الرابع: العلاقة بين النفط والتنمية المستدامة

إن استخدام مورد النفط تواجهه الكثير من التحديات، فهو من الموارد الناضبة المهددة بالنفاذ ناهيك عن المشاكل البيئية الناتجة عن صناعته بمراحلها المختلفة. نعلم أن النفط ليس المورد الوحيد لتحقيق التنمية إلا أنه لازال يشكل أحد أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في هذه العملية في الاقتصاديات النفطية. ومن خلال هذا المبحث سوف يتم تسليط الضوء على التنمية المستدامة ودورها في تحسين كفاءة استخدام هذا المورد.

المطلب الأول: دور النفط في عملية التنمية المستدامة

يمكن وصف النفط بأنه "**جسر للتنمية**"وهذا عند النظر إلى ما تحصل عليه الدول النفطية من إيرادات مالية كبيرة ناتجة عن عملية النفط وإلى ما يمكن أن يتحقق من خلال استغلال هذه الإيرادات استغلالا رشيدا كتنمية اقتصادية واجتماعية، حيث تستطيع الدول من خلال هذا الجسر المرور إلى مرحلة التنمية المستدامة والشاملة، وتعد اقتصادياتها لعصر ما بعد النفط.

أولا: الاستغلال المباشر للنفط وأثره في تحقيق التنمية

تتخصص الدول النامية عموما في تصدير المواد الأولية في شكلها الخام ومنها النفط، بينما هذا الأخير -كسلعة اقتصادية- لا تقتصر على مراحل الاستخراج والتصدير فقط، وإنما لابد أن يرتبط ذلك بعملية تكاملية، مالية وإنتاجية مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك على اعتبار أن عملية التنمية تتطلب توافر عوامل الإنتاج، واستغلال الموارد

[1] شتوح وليد، مرجع سبق ذكره، ص47.

بغرض زيادة كفايتها الإنتاجية، وتحقيق الزيادة في الدخل القومي، ولذلك فإن أفضل طرق استخدام هذا المورد لاختيار عمليات الاستثمار هي التي تحقق أفضل معدل استثمار للإمكانيات المتاحة، والنفط يمثل المصدر الطبيعي للإمكانيات الاقتصادية المتاحة للدول النفطية[1].

كما يشكل الاستغلال المباشر أساس عملية التنمية، لأنه يعني السيطرة على مراحل الإنتاج النفطي، بدءا من مرحلة البحث والتنقيب، وصولا إلى مرحلة التسويق النهائي للمنتجات النفطية، واستغلال الإيرادات في تطوير وتنمية الهيكل المالي والاقتصادي لهذه الدول، والتي في معظمها دول نامية وفي حاجة إلى مصادر تمويل كبيرة لتحقيق التنمية والقضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الطبيعي أن جعل النفط جسرا حقيقيا للتنمية يتطلب تخطيطا صحيحا وتطبيقا كفؤا وتعاونا دوليا، يعزز هذا الدور الأساسي للنفط، وهذه كلها وظائف بالغة الصعوبة تتطلب ما يلي:

- يجب أن تعكس أسعار النفط القيمة الاقتصادية الحقيقية له، بحكم وضعه ضمن إجمالي موارد الطاقة المتاحة في الحاضر، وكمورد ناضب في المستقبل؛
- يجب أن لا يتعدى أجل نضوب هذا المورد تاريخ تحول هذه الاقتصاديات من التركيز على النفط إلى اقتصاديات أكثر تنوعا، ومكتفية ذاتيا؛
- لا بد أن ترتبط السياسات النفطية لهذه الدول بزيادة القيمة المضافة لهذا القطاع، عبر دمجه مع القطاعات الاقتصادية الأخرى كلما أمكن ذلك.

وخلاصة القول إن الاستغلال المباشر للنفط يدعم القطاعات الإنمائية والاستثمارية للبلدان النفطية، ويعمل على تغيير الهياكل الأساسية لها، كما يمثل حلا وسطا لمشكلة الفوائض المالية ويدفع التطور نحو التنمية المستدامة.

ثانيا: تنمية الصناعات البترولية

تعتبر تنمية الصناعات البترولية ضرورة حيوية، نتيجة لطبيعة البترول كمصدر ناضب وغير متجدد،ولذلك فمن الضروري لبناء هيكل اقتصادي متين أن نعمل على رفع معدل إنتاجية البترول بواسطة تنمية الثروة البترولية، واستثمارها اقتصاديا في كافة المشروعات الإنمائية لتحقيق التنمية المستدامة.

وتظهر الأهمية البالغة لتطوير وتنمية الصناعات البترولية من خلال مجموعة من النتائج المترتبة على ذلك وأهمها:

[1] هادي صادق، مرجع سبق ذكره، ص 84.

- تساهم الصناعة البترولية في زيادة الدخل الوطني للبلدان المنتجة والمصدرة، وترفع من معدل حركة التصنيع التي تعد أساسا للبنيان الاقتصادي؛
- تنمية الصناعات البترولية من شأنه أ يعيد للتجارة الدولية نوعا من التوازن، وإعادة بناء نظام اقتصادي عالمي جديد على أساس تحسين نسب التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية المصدرة للمواد الأولية؛
- التنمية هي الوسيلة الرئيسية لتطبيق الطرق الفنية ذات المستوى المتقدم في مختلف القطاعات الصناعية، وبالتالي تمثل الصناعات البترولية مصدرا للتنمية في الدول النفطية؛
- تفيد تنمية الصناعات البترولية بقية الصناعات الأخرى المعتمدة عليها، وتقوم بتدعيم الهياكل الاقتصادية للبلدان المنتجة وغير المنتجة للبترول؛
- تؤدي الصناعة البترولية إلى تنسيق خطط التنمية وتكوين المختصين في تشغيل المشروعات البترولية وغير البترولية؛
- يبلغ معدل رأس المال الناتج عن الصناعات البترولية ثلاث أضعاف حجم النفقات الكلية اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية، مما يعود بالفائدة على الدخل القومي، ولذلك يمكن توفير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية بواسطة تنمية الصناعات البترولية.

وعليه فإن تنمية الصناعات البترولية يشكل الأساس الاقتصادي لدفع عجلة التصنيع بالدول النفطية، وتطويرها نحو التنمية الاقتصادية، وذلك نظرا لما تتميز به من ثروات بترولية وموارد متأتية منها، ما ينعكس إيجابا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، ويضمن استكمال السيطرة على مختلف مراحل هذه الصناعة، ويحسن نسب التبادل التجاري للدول النفطية.

ثالثا: الأهمية الوظيفية للثروة البترولية في الاقتصاديات النفطية

ويعتبر هذا الفرع من الدراسة شاملا لمختلف الأدوار التي يمكن أن تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الوطني، سواء تعلق ذلك بالاستغلال المباشر لها كمصدر أساسي من مصادر الطاقة، أو باستغلال عوائدها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتبرز أهمية الثروة البترولية من طبيعة الوظائف الهامة التي تنتج عن استغلالها واستخدام مواردها في الاقتصاديات الحديثة ومن بينها[1]:

الوظيفة الطاقوية: يعتبر النفط والغاز من أهم موارد تأمين الطلب العالمي المتزايد على مصادر الطاقة في العالم، وقد بلغت نسبة مساهمة كل منهما في ذلك 38 % للنفط، و 24 % للغاز سنة 2003 ،كما تشير معظم الدراسات إلى استمرار أهمية هذه المصادر الطاقوية في المدى المتوسط، وإلى غاية سنة 2060 في المدى البعيد .

[1] هادي صادق، مرجع سبق ذكره، ص 86.

الوظيفة المالية: حيث تعد الثروة النفطية من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة، وكذا الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي بالنسبة للاقتصاديات النفطية والمتقدمة وهذا نتيجة تصدير هذه الثروة، إما في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية بعد تكريرها، كما تعتبر العائدات المالية المتأتية من الضرائب والرسوم المرتبطة بالاستيراد والاستهلاك مصدرا مهما أيضا للعوائد المالية في الدول المستهلكة للنفط خاصة المتقدمة منها.

الوظيفة التشغيلية: حيث يساهم تطور الأنشطة الاقتصادية المتعلقة باستغلال واستخدام الثروة النفطية، بدأً من مرحلة الاستكشاف إلى الاستخراج والتكرير والتوزيع، في رفع نسبة التشغيل والتقليل من البطالة ولو أن هذه المساهمة ضعيفة، وهذا نظرا لتميز الصناعة النفطية عبر مختلف مراحلها بالاستخدام الكثيف لرأس المال والتكنولوجيا الحديثة على حساب اليد العاملة.

الوظيفة الإنتاجية التصنيعية: حيث دخل الثروة النفطية كمادة أولية أو وسيطة أو مشاركة في إنتاج الآلاف من السلع لمخلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وكلما توسعت تشكيلة السلع المنتجة، كلما زادت مكانة وأهمية القطاع بالنسبة لمختلف الأنشطة ، الإنتاجية الصناعية والزراعية وكذلك الأنشطة الخدمية المرتبطة بالصناعات النفطية ،وكلما ارتفعت القدرات التصنيعية كلما ارتفعت قيمة الثروة البترولية وازدادت أهمية الإستراتيجية، وساهمت في تعزيز الترابط والاندماج القطاعي بين مختلف فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني.

الوظيفة التكنولوجية التقنية: كلما تطور القطاع النفطي عبر مختلف مراحل استخراجه وإنتاجه وتسويقه، كلما تطورت القدرة التحكمية في التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، وازدادت إمكانيات أقلمتها وتطويعها وإنتاجها، خاصة إذا تبنت الدولة إستراتيجيات الشراكة التصنيعية مع الشركات الأجنبية بدلا من الشراكة الاستخراجية التسويقية، وهذا بالنسبة للدول النفطية النامية، التي تتميز بمستوى تحكم ضعيف في التكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى الاحتكار الكبير لهذه التكنولوجيات من طرف الشركات العالمية المسيطرة في هذا المجال.

الوظيفة الاندماجية التكاملية: فكلما تطور القطاع النفطي وازداد ارتباطه بقطاعات الاقتصاد الوطني بفروعه المتعددة، كلما ازدادت درجات الاندماج والترابط الداخلي والتكامل على المستوى الوطني، وبالمقابل تم تحجيم الاندماج السلبي في السوق الدولية، وجعله في الحدود الملائمة، التي تقلص من التبعية المالية والتجارية والاقتصادية من جهة، وتؤدي إلى ربط عملية استخدام الثروة النفطية باحتياجاتالعملية التنموية القطرية من جهة أخرى، وهذا للحد من استنزاف الثروة بشكل سريع.

الوظيفة التجارية: يلعب القطاع النفطي دورا محوريا في الحركية التجارية على المستوى الداخلي، وهذا كلما تزايدت تشكيلة مخرجاته وسلعه الموزعة في السوق المحلية، كما يساهم في تطوير الحركية التجارية للدولة على المستوى الخارجي من خلال المساهمة في الصادرات.

من هنا تظهر مختلف الوظائف السابقة للثروة النفطية، الدور الحيوي والمتنوع الذي يمكن أن يلعبه هذا المورد في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية القطرية وفي تطوير وتنويع التجارة الخارجية.

المطلب الثاني:العوائد النفطية والتنمية المستدامة

لقد نشأت العلاقة بين النفط والتنمية المستدامة مع توسيع عمليات الاستكشاف والإنتاج منذ فترة الخمسينات وخلال الستينات، إلا أن هذه العلاقة لم تتواجد إلا في بداية السبعينات وتحديدا منذ 1973 حين اعتبرت نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط الخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين المنتجين والمستهلكين أو بين الحكومات والشركات النفطية العالمية أو بين حكومات الدول المنتجة والمستهلكة. ومن خلال هذه الخلفية الزمنية والتي شهدت علاقة مميزة للبترول مع التنمية المستدامة،كان لابد تظهر أثار ايجابية وأخرى سلبية يمثل هذه العلاقة ويتم من خلال العناصر الأساسية للتنمية.

أولا: تأثير العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية

ويظهر هذا التأثير على التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

1- تأثير النفط على قطاع الصناعة

يبرز اثر النفط على قطاع الصناعة من خلال تأثيره على الصناعة التحويلية والتي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي، فعلى الرغم من انخفاض مساهمة الصناعة التمويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن طبيعة هذه الصناعة في الدول المصدرة للبترول والتي تتمثل في صناعات بتروكيمائية ومصافي بترول حديثة وصناعات معدنية وأسمدة كيماوية لها اثر اكبر مما هي عليه في الأقطار الأخرى، حيث تمثل الصناعات الغذائية والغزل والملابس والأحذية السمة البارزة للصناعة التحويلية، وبالتالي هي صناعات تهدف إلى إشباع احتياجات السوق المحلية بعكس الصناعات البتروكيماوية ومصافي النفط والصناعات المعدنية التي تعتمد على قطاع النفط وتوجه بشكل رئيسي للأسواق الخارجية.[1]

بالإضافة إلى مصافي النفط وإنتاج البتروكيماويات، هناك مشاريع صناعية أخرى تعتمد على النفط كمصدر للطاقة مثل: الحديد والصلب والألمنيوم والاسمنت وبالتالي فمن الصعوبة فصل المشاريع الصناعية الأخرى في هذه الدول عن النفط لأنها تعتمد عليه كمصدر لرأس المال للقوة الشرائية في الأسواق المحلية.

[1] بابوي خالد، بن جدو محي الدين، (2011-2012): **ترشيد استخدام الثروة النفطية لتحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، ص123-124.

2- تأثير النفط على قطاع الزراعة

يعتبر توجيه جزء من العوائد النفطية لقطاع للزراعة ضرورة ملحة ذات أبعاد إستراتجية واضحة المعالم وذلك نتيجة لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع غالبا للاستهلاك المحلي، وعلى الرغم من ضالة الموارد الأرضية والمائية في الدول النفطية والتي تعتبر أساسا لتطور هذا القطاع إلا أنه تم توجيه جزء كبير من الفوائض النفطية لتطوير قطاع الزراعة مما انعكس على الفجوة الغذائية لهذه الأخطار، وقد استفاد قطاع الزراعة إلى حد كبير من الاستثمار في البنية التحتية في الأقطار المصدرة للبترول ومن المساعدات التي حصل عليها المزارعون بهدف زيادة الإنتاج الزراعي في هذه الأقطار.[1]

3- تأثير النفط على قطاع الخدمات

لقد أدت الثروة النفطية إلى الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ الدولة الريعية وهو ما انعكس بدوره على ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات،وقد أدت الفوائض النفطية وخطط التنمية المستدامة في هذه الأقطار على حدوث هجرة الأيدي العاملة مما أدى بدوره إلى نمو قطاع الخدمات في الدول المستقبلة لهذه العمالة، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية المستدامة من جهة وزيادة الوعي الاجتماعي من جهة أخرى فقد سعت هذه الأقطار إلى توفير الحاجات الأساسية من تعليم ومسكن ومرافق ولقد كان النفط كذلك وراء التنوع قطاع تجاري وخدمي كبير وواسع في الدول، حيث خلفت إيرادات النفط الحاجة لقطاع مصرفي كبير واسع في الدول أي قوي يقوم على تدوير الفوائض وإدارة الفروض الدولية والقيام بالاستثمارات الدولية.

4- تأثير النفط على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

رغم تزايد أهمية دور التجارة الخارجية منذ الخمسينات إلا أن تطورها مع العالم الخارجي لم يتسارع إلا مع ارتفاع مستوى تصدير النفط،وهناك أسباب كثيرة لهذا النمط من التجارة الخارجية فحجم الواردات لا يتحدد فقط بحجم الإيرادات النفطية إنما بعوامل أخرى قد تساهم في تمويل الواردات مثل عائدات الاستثمارات الخارجية والاقتراض من الخارج، ومن هنا استطاعت الدول المصدرة لبترول تجميع فوائض مالية ضخمة من عائداتها النفطية نتيجة للفائض في الحساب الجاري وفي ميزان المدفوعات.[2]

[1] بابوي خالد، بن جدو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص124.
[2] المرجع نفسه، ص125.

ثانيا: تأثير النفط على التنمية البشرية

لقد ظهر واضحا أثر توظيف عوائد النفط على التنمية البشرية في الأقطار المصدرة والمنتجة للبترول خاصة مع بداية السبعينات، ودق تزامن هذا الأثر مع الاقتراحات والتوجيهات التي ظهرت منذ ذلك الحين والتي ركزت على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، بحيث تكون استراتجيات التنمية شاملة لتضمن الجوانب الاجتماعية وخاصة العنصر البشري،رغم أن هناك عدة مؤشرات لقياس التنمية البشرية إلا أن مقياس التنمية البشرية والذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر من أهمها لأنه يتكون من مؤشرات تقيس ثلاث عناصر من عناصر التنمية البشرية وهي: مؤشر توقع الحياة عند الولادة، مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة، مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: تأثير النفط على التنمية البيئية

ليس بالضرورة أن تتعارض الاعتبارات البيئية مع اعتبارات النمو الاقتصادي فترشيد استغلال واستخدام الطاقة يمكن أن يرفع كفاءة مصادر الطاقة وفي نفس الوقت تخدم الأغراض البيئية من خلال الحفاظ على هذه الموارد غير القابلة للتجديد، وبما أن هناك أبعاد بيئية لبرامج التنمية المستدامة فإن تحقيق هذه البرامج يحتاج إلى استهلاك كميات كبيرة من النفط، وبالتالي أصبحت موضوعات البيئية والتنمية المستدامة والنفط مرتبطة يبعضها البعض بعلاقات تكامل اعتماد متبادل،فلا يمكن استمرار عملية التنمية بدون الموارد الطبيعية كما أنه لا يمكن حماية البيئية والحفاظ عليها في ظل ظروف اقتصادية معينة تتطلب العمل على رفع مستوى المعيشة من خلال تحقيق تنمية مستديمة.[1]

إضافة إلى استنزاف الموارد الغير متجددة هناك آثار ومشاكل بيئية مرتبطة بإنتاج النفط تتمثل في إدارة المياه المنتجة مع النفط والتخلص من الغاز المصاحب ومنع تسريب الغاز والنفط من الأنابيب والخزانات وتساهم عمليات تكرير النفط في تلوث كل من الهواء والماء.إلا أن هذه الآثار البيئية تعتبر أقل ضررا من عمليات استنزاف الموارد الغير قابلة لتجديد، خاصة إن هناك تقنيات جديدة لمعالجة مثل هذه الآثار فقد حقق التطور في هذه الصناعات تطورا ملحوظا في حماية البيئة وذلك للحد من الانبعاث الملوثة أو منع ظهورها.

المطلب الثالث: الاستخدام الأمثل للثروة النفطية في ظل ضوابط التنمية المستدامة

يتوقف الاستخدام الأمثل للثروة النفطية بما يتضمن استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية منها،على جملة من التدابير التي تقع على المورد في حالته الطبيعية وعلى إيراداته المالية المتأتية من صادراته ،وذلك كما يلي:

[1] بابوي خالد، بن جدو محي الدين، مرجع سبق ذكره،ص126.

أولا: التسيير الأمثل للمخزون النفطي

تواجد الدول النفطية –النامية على وجه الخصوص– تحديا رئيسيا في المستقبل، يتمثل في كيفية استخدام ما تبقى من مخزون نفطي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا يمكن إن يتحقق ذلك من خلال جملة من الإجراءات، لعل أهمها ما يلي:

1– تقليل الاعتماد على مؤشر الطلب العالمي في تحديد حجم الإنتاج[1]

إن الاعتماد على السوق العالمية كمؤشر أساسي لتحديد حجم الإنتاج، يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية الناضبة وغير القابلة للتجدد في صورتها الأولية الاستخراجية، وحرمان الأجيال اللاحقة منها كما يؤدي إلى تطور قطاع نفطي مندمج بشكل كبير في السوق العالمية، وهذا ما يجعل قيمة التكاليف الاستثمارية في القطاع النفطي تتحدد على أساس تنمية قدرات الإنتاج الموجه للتصدير، وليس على أساس متطلبات التنمية الشاملة المستدامة في هذه الدول،وبذلك يصبح هذا القطاع منعزلا عن الاقتصاد الوطني، ومتكاملا مع السوق العالمية، وترتبط معظم مخرجاته الأولية بشكل أساسي مع احتياجات الاقتصاديات الأجنبية وهي حقيقة حال معظم الدول النامية في العالم أن لم نقل جميعها، ويتضح ذلك بشكل جلي من خلال تغيرات حجم الإنتاج فيها بشكل يتناسب طرديا مع تقلبات أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية.وهذا ما يستدعي إعادة التفكير في ضرورة ربط استغلال الثروة النفطية باحتياجات التنمية المحلية بدرجة أساسية، سواء ما تعلق بالاحتياجات من النفط أو إيراداته.

2– ربط استغلال الثروة النفطية بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني

إن ما يمكن ملاحظته أن الطاقة الاستيعابية للدول النفطية النامية كبيرة في مجملها وتجعلها قادرة على امتصاص كافة العائدات النفطية، من خلال البرامج التنموية والمشاريع الاستثمارية المرتبطة بها،ولكن نريد أن نؤكد هنا على الطاقة الاستيعابية الاقتصادية التي تستوعب حجما مناسبا من الاستثمارات، الذي يحدث حركية اندماجية بين قطاعات الاقتصاد الوطني، عكس الحركية السلبية التي تترتب عن تجاوز تلك الطاقة، وما يصاحبها من اعتماد شبه كامل على السوق الدولية في تامين كافة مستلزمات ومدخلات المشاريع الكبرى المبرمجة وبالتالي فإن التقدير السليم لحجم الإنفاق الاستثماري، ومدى ارتباطه بالطاقة الاستيعابية الوطنية وتأثيره القطاعية الاندماجية الترابطية،يمكن اعتباره كإحدى المؤشرات الهامة التي يسترشد بها ما أجل تحديد حجم الإنتاج الذي يوفر العائدات المناسبة في إطار ضوابط الاستدامة.

[1] هادي صادق، مرجع سبق ذكره،ص91.

ثانيا: الاستخدام الكفء للموارد المالية النفطية على مستوى الاقتصاديات الوطنية

يرتبط الاستخدام العقلاني للموارد المالية المتأتية من النفط في ظل ضوابط التنمية المستدامة، بمدى توجيه هذه الإيرادات إلى تنمية الأنشطة الاقتصادية التي تزيد من درجة الاندماج والترابط القطاعي بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني من جهة، وتعزيز وتطوير دور القطاع النفطي في حد ذاته كي يتجاوز عملية الاستخراج والتصدير إلى إقامة وتطوير الصناعات البترولية من جهة ثانية.

1- تطوير الصناعات البترولية والتكريرية

إن توجيه عائدات النفط نحو دعم الصناعات البترولية والتكريرية من شأنه إن يؤدي إلى الحد من تصدير النفط في صورته الخام،ويرفع من القيمة المضافة لهذا القطاع من خلال تصدير مشتقات ومنتجات التكرير، إذ إن برميل النفط الخام عند سعر بين 15-17 دولار ترتفع قيمته إلى حوالي 20دولار بتحويله إلي بنزين، ثم إلى 55 دولارا بتحويله إلى بتروكيماويات أساسية مثل:الاثلين والبروبلين، ثم إلى 150دولار بإنتاج البتروكيماويات النهائية، وأخيرا ترتفع قيمته من 270 إلى 300 دولار بعد مرحلة الصناعات التكميلية، ومن جهة ثانية يسمح بتلبية احتياجات السوق المحلية من هذه المشتقات، التي تتطلبها تنمية مختلف فروع الاقتصاد الوطني الأخرى، وعلى رأسها قطاع الصناعة والزراعة، وهذا كله يعزز ويحتم ضرورة التوجه نحو تنمية وتطوير هذه الصناعات.[1]

وإذا كانت صناعة البتروكيماويات في بعض مراحلها تعتمد على التكنولوجيا كثيفة رأس المال وعمالة محدودة وفائقة المهارة وقد تكون غير متاحة محليان إلا أن الأنشطة الاقتصادية أو الصناعات التكميلية التي تدخل فيها البتروكيماويات كمدخلات،تتصف باستخدام حجم عمالة اكبر مثل القطاع الصناعي الذي تحتاج بعض فروعه إلى هذه المدخلات كمادة أولية، سواء في إنتاج المنتجات الصناعية النهائية أو كمادة طاقوية. إن كل هذه الإجراءات تساعد على توسيع وتنويع قاعدة المنتجات البترولية والبتروكيمائية، بما يؤدي إلى تطوير القطاع البترولي وتعزيز مساهمته بشكل أكبر في الناتج المحلي.

2-تطوير القطاعات الاقتصادية التقليدية

إن الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد المتأتية من النفط، خارج قطاع النفط، يكون من خلال توجيهها لتنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التقليدية، وذلك كما يلي:

[1] هادي صادق، مرجع سبق ذكره،ص94.

أ- توجيه الإيرادات المالية النفطية لتطوير القطاع الصناعي

تعتمد التنمية الاقتصادية في الدول النفطية على إيرادات النفط كمصدر أول للتمويل، ومن ثم فإن أساس التنمية يعني حسن استثمار هذه الإيرادات وترشيدها وتوجيهها للاستثمارات الإنمائية، ومنها الاستثمارات في القطاع الصناعي، وهي العملية التي تتطلب اختيار المجالات الحيوية وذات أولوية، التي تدفع عملية النمو في هذا القطاع، وتسمح ببناء قاعدة صناعية متينة ومتنوعة بين الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، وتضمن تكامل هذا القطاع مع باقي فروع الاقتصاد الوطني، من خلال تزويدها بمختلف احتياجاتها من المدخلات الصناعية، رأسمالية كانت أو وسيطة، وكذلك تلبية احتياجات السوق الوطنية من السلع الصناعية الموجهة للاستهلاك النهائي كالصناعات الغذائية وغيرها، وبهذا يصبح القطاع الصناعي مترابط ومتكامل مع باقي القطاعات،حيث تتجه مخرجاته لسد معظم احتياجات السوق المحلية، ويحصل على معظم مدخلاته منها، وبالتالي يخفض درجة الاعتماد على الواردات الأجنبية ويحد من التبعية للاقتصاديات الأجنبية.

ب- توجيه الإيرادات المالية النفطية لتطوير القطاع الزراعي

يعتبر توجيه جزء من الإيرادات النفطية لتطوير وتحديث قطاع الزراعة ضرورة ملحة، ذات أبعاد إستراتجية واضحة المعالم، وذلك نتيجة لأهمية هذا القطاع وما يوفره من سلع ومنتجات تكون غالبا موجهة لتلبية الطلب المحلي،وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وما يمكن أن يلعبه هذا القطاع من دور كبير في تعبئة المدخرات لتمويل التنمية بعد نضوب النفط.

ويرتبط تطوير هذا القطاع وتحديثه بضرورة توجيه استثمارات هامة للفروع النفطية التي توجه مخرجاتها لهذا القطاع من أسمدة ومبيدات ومنتجات بلاستيكية غيرها، بالإضافة إلى تمويل عملية إدخال الممكننة المتطورة والأساليب الحديثة في عمليات استغلال الثروة الزراعية، وبهذا تحدث تحولات هامة في القطاع الزراعي في إطار معايير التنمية الزراعية المستدامة، تمكنه من سد احتياجات البلاد والتخلص من مظاهر التبعية الغذائية للسوق العالمية.[1]

ج-توجيه الإيرادات المالية النفطية لتطوير قطاع السياحة

يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وهذا بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد، ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة البطالة، ولما يمكن أن يلعبه من دور ريادي في تعزيز روابط التكامل

[1] صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص95.

مع القطاعات الاقتصادية الأخرى سواء كانت صناعية أو خدمية أو زراعية،من خلال الاستعمال المباشر لمخرجات هذه القطاعات، وعليه فان توجيه الإيرادات المالية النفطية لتحديث وتطوير القطاع السياحي في الدول النفطية، خاصة النامية منها، وهذا من خلال بناء وتجهيز مختلف المرافق السياحية وما يرتبط بها من بنية تحتية، وتكوين العمالة المتخصصة في هذا المجال.وغير ذلك مما يرتبط بهذا القطاع، من شأنه أن يجعل من الصناعة السياحية بديلا استراتجيا لاستغلال الإيرادات النفطية بشكل يضمن استدامة دور السياحة في الاقتصاد الوطني، ويتقلص من الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة.

3-تطوير قطاع الموارد البشرية وتنمية اقتصاد المعرفة

يقول معظم الاقتصاديين أن الموارد البشرية للدولة وليس مواردها الطبيعية أو رأس مالها العيني، هي المحدد النهائي والأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، فعلى سبيل المثال: يرى الاقتصادي "فردريك هاريسون" أن: الموارد البشرية هي المكون الأساسي لثروة الأمم، فراس المال والموارد الطبيعية هي عوامل غير فعالة أو على الأكثر مساعدة في العملية الإنتاجية، فالفرد هو المحرك الرئيسي النشط والفعال، الذي يقوم بناء وتشييد المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم فالدولة غير القادرة على تنمية مهارات ومعرفة أفرادها واستغلالها بطريقة فعالة في الاقتصاد الوطني، لا تستطيع بأي حال من الأحوال إن تنمي أي شيء آخر.

وعليه تتوقف قدرة الدولة على استغلال مواردها الطبيعية وتحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل على مستوى التكوين والمهارة والبراعة الفنية والإدارية والمعرفية لمواردها البشرية.

كما أن تسارع التحولات الاقتصادية العالمية، واتجاه كبرى الدول المتطورة نحو مقاربات تنموية أقل اعتمادا على التقنيات، وأكثر استغلالا لرأس المال البشري في ظل بروز اقتصاد معرفي جديد، قائم أساسا على الكفاءات البشرية كمورد رئيسي وميزة تنافسية، والاستخدام واسع النطاق لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، يفرض توجيه الإيرادات المالية النفطية نحو تنمية الموارد البشرية وتطوير اقتصاد المعرفة، بغية اكتساب المعارف والمحافظة على الموارد الطبيعية لتقليل من الهوة الرقمية المتسعة في المعلومات والمعرفة أو إزالتها، وهذا عبر تطوير وتحديث مناهج التربية والتعليم والبحث والإبداع والاهتمام بمنظومات الصحة والرعاية الاجتماعية بما يكفل تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

4-تطوير مصادر الطاقة البديلة

يكتسي تطوير وكذا التوسع في استخدام الطاقات المتجددة أهمية كبيرة، إذ لا يمكن لدول العالم أن تخطط لمستقبلها في مجال الطاقة على المدى البعيد اعتمادا على مصادر طاقوية ناضبة،خاصة في ظل الارتفاع المستمر للطلب العالمي على

الطاقة، وهذا ما يستدعي ضرورة توفير قدرات إنتاج ضخمة للطاقة مستقبلا، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية، وفي هذا المجال تمثل الطاقات المتجددة خيارا ملائما يجب استغلاله وتطويره.[1]

وعلى هذا الأساس لابد من الاهتمام بتطوير مختلف مصادر الطاقة المتجددة في الدول النفطية، وهذا عبر توجيه جزء من الإيرادات المالية الناتجة عن تصدير النفط إلى تطوير وتنمية هذه المصادر، خاصة وأن كل الدول النفطية تقريبا لها إمكانيات كبيرة في هدا المجال سواء ما تعلق بالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو الطاقات المائية، بالإضافة إلى ما سمحت به التطورات التكنولوجية المستمرة من انخفاض مطرد في تكاليف إنتاج هذه الطاقات.

5-تطوير الهياكل القاعدية

لايمكن الحديث عن إن تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية في أي بلد، في ظل غياب هياكل قاعدية حديثة وكثيفة، تكفل توفير الشروط الضرورية و الطبيعية لتحقيق هذه التنمية، وبناء على ذلك يعتبر الاهتمام بتطوير مختلف هذه الهياكل من طرق نقل وموانئ وإطارات ومسك حديدية، ومؤسسات اقتصادية وتعليمية وتكوينية، ومختلف الهياكل الأخرى الضرورية لخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية داخل الدولةفي صلب الأولويات التي تقع على عاتق الدولة.

وتتيح الإيرادات المالية الكبيرة للنفط أمام الدول النفطية إمكانية تمويل مختلف المشاريع التي تهدف إلى تطوير وتحديث هذه الهياكل القاعدية، وهذا بما يعود على تنشيط الحركية الاقتصادية داخل البلد بشكل عام.

[1] هادي صادق، مرجع سبق ذكره، ص97.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل، أن التنويع الاقتصادي أضحى ضرورة حتمية وطريق آمن لتجنب التناقضات والإختلالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بإشراك جميع الموارد المجتمعية المتاحة بهدف تجاوز المخاطر والصدمات، والتخلص من أحادية الاقتصاد ومساوئها والتحرر من التبعية لمورد واحد وأسعاره في الأسواق الخارجية. ولتبني إستراتيجية فعالة للتنويع الاقتصادي لابد من انتهاج برنامج اقتصادي دقيق ومتكامل يراعي جميع مقومات الاقتصاد الوطني وخصائصه ويضمن نجاحها.

ويعتبر التنويع الاقتصادي الحل الأمثل والخيار الإستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة التي تحظى بالاهتمام الكبير على المستوى الدولي، كونها تهتم بتنمية الموارد الطبيعية واستدامتها للأجيال المستقبلية، وتهدف إلى إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي دون استنزاف الموارد الطبيعية، حيث تقع التنمية المستدامة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان لابد من إرساء مبادئها والاهتمام بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها، ومحاولة إيجاد الحلول للمشاكل الحالية وتجنب نشوء مشكلات جديدة تهدد الوجود.

الفصل الثاني

التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

– عرض تجارب دولية–

تمهيد

اختلفت تداعيات انخفاض أسعار النفط على العديد الدول، ويرجع ذلك أساسا لمدى اعتماد اقتصاد كل دولة على قطاع النفط ومدى قدرتها على استغلال الفوائض النفطية في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث يعتبر التنويع الاقتصادي الإستراتيجية لأنجع لمواجهة الصدمات النفطية والمساعدة على إيجاد وظائف في القطاع النفطي، وإقامة الاقتصاد غير النفطي المطلوب في المستقبل عند نضوب النفط، وكذلك تحقيق هدف من الأهداف الرئيسية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها وهو التنمية المستدامة التي لا يمكن تحقيقها في ظل اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد، ولا من خلال الاعتماد على تصدير سلعة واحدة مهيمنة، مما يجعل لازما على الدول ذات المورد الواحد أن تسلك طريق التنويع.

وانطلاقا من هذا الواقع كان لازما على الدول ذات الاقتصاديات الأحادية إحداث تحولات وتغيرات جوهرية في هيكل اقتصادياتها وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسساتية، وعليه سوف نحاول من خلال هذا الفصل تقييم التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة وتبيان أثر هذا التنويع على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال أربعة مباحث نتناول من خلالها أهمية قطاع النفط وتطوراته واكتشاف علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية المستدامة،كما سنخصص جزءا من الدراسة لعرض تجارب بعض الدول في التنويع الاقتصادي ومعرفة أسباب الفشل والنجاح للتوصل إلى اقتراح إستراتيجية يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: آليات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة اعتمادًا على إستراتيجية التنويع الاقتصادي مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها، تنطلق من إدراج مبادئ وأسس الاستدامة في مختلف مراحل إنجاز هذا التنويع من خلال جملة من الآليات المحددة التي تسمح بنجاحه.

وباعتبار العلاقة القوية والمباشرة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة سوف نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الآلية التي يمكن من خلالها أن يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة

تشكل التنمية المستدامة إطارا يمكن من خلاله متابعة مدى النجاح في تحقيق التنويع الاقتصادي، والذي يهدف في نهاية المطاف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو مستدام، حيث تعتمد دراسة التنويع بشكل أساسي على وجود الآليات التي تدفع بنجاحه والتي تختلف من اقتصاد إلى آخر ومن بينها نجد:

أولا: آليات التنويع الاقتصادي

1– الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: إن الشراكة بين القطاع العام والخاص ما هي إلا مصطلح جديد وكلمة منمقة تشير إلى مفهوم قديم ولذلك يطلق عليها (just a fashionable word) كما أنها تعد غطاء لبعض الاستراتيجيات والأهداف، ومن هذه الأهداف الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات العامة.[1]

هذه الشراكة الفاعلة بين القطاعين تعبر بشكل أوضح عن نشاط مشترك ينفذه أعضاء في قطاع اقتصادي متشابه، إذ أصبح تطوير تنظيمات تشاركية من القطاعين هدفا استراتيجيا تسعى إليه الدول المتقدمة والنامية على السواء، ومن أجل دفع عملية التنمية والتقدم فيها وتمكينها من مواكبة متطلبات أداء الأعمال لتحقيق الميزة التنافسية، وهذا ما يؤدي بها إلى تطوير قطاعات مختلفة تساهم في تنويع الاقتصاد.

2– برامج الإصلاح الاقتصادي: يعرف الإصلاح الاقتصادي على أنه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر، وتتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع لما يعرف بالخوصصة.

تتزايد الحاجة إلى عملية الإصلاح خاصة في البلدان النامية، وأمام عجز السياسات الاقتصادية القائمة على إنجازها للأهداف الاقتصادية سواء المتعلقة بتحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) أو التوازن الداخلي (بين العرض والطلب)، وهذا بالاعتماد على نوعين من البرامج:

[1] مصطفى هشام، الجمل محمد سالم، (2016):**الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة كلية الشريعة والقانون،كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، طنطا، العدد 31، مصر، ص 38.

✓ برامج التعديل التي يصممها ويتولى تنفيذها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية والتي تتم على الهياكل الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ويتم تنفيذها في إطار زمني يفوق ثلاث سنوات؛

✓ برامج التثبيت الهيكلي التي يصممها وينفذها صندوق النقد الدولي والتي تتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية التي تتم في مجال السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف والتي يتم تنفيذها في الأجل القصير سنة واحدة غالبا.

وتهدف برامج الإصلاح الاقتصادي على العموم إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بطريقة تسمح له بتنمية مختلف القطاعات بالاعتماد على القطاع الخاص وتنويع ورفع نسبة الصادرات.

3– إعادة الاعتبار للدولة التنموية: تعتبر الدولة التنموية الدولة التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، أي توجيه عمليات التنمية وهو ما يسمى ب"الدولة المحفزة" في إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية[1]. وانطلاقا من ذلك تؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية، الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية.

4– الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني سواء في البلاد المتقدمة أو النامية، خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والإنتاج المتزايد لتوليد فرص العمل، وذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة وحدها فقط، بل وجود بيئة ملائمة للأعمال الريادية، وتوفير شبكة واسعة من الموردين والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكاملية في أي من القطاعات الاقتصادية وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

5– الاستثمار الأجنبي المباشر: تسعى البلدان النامية لاستكمال مسيرتها التنموية في ضل العقبات نتيجة نقص مواردها المحلية، مما دفع بها للاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية[3]، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد آثارا إيجابية، إذ تم توظيف هذه الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومن ثم زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، كما يؤدي إلى تحسين بيئة العمل العامة ويقوي المنافسة وزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى إيجاد آثار ايجابية في سوق العمل وامتصاص جزء من

[1] شبور سليم، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمة ناصر، (2012):**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد العراقي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق، ص1.

[3] آيت عكاش سمير، بين ناصر محمد، (2015): **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي "نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، المنعقد يوم 05 ماي، جامعة البويرة، الجزائر، ص06.

البطالة، حيث يساعد على إحداث تنمية اقتصادية في البلد المضيف بقدر معين حسب نوع وحجم الاستثمار المباشر فيه، وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا أساسيا في توفير الخبرات الإدارية والتقنية العالمية والأسواق وزيادة الصادرات والإنتاج وتنويعها. ويمكن إدراج أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي[1]:

– يعد أحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدولة النامية ومصدر من مصادر التمويل.

– مكملا للادخار المحلي لتمويل خطط التنمية في مختلف القطاعات.

– الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية والموارد الطبيعية وتخفيض مستوى البطالة ونقل التكنولوجيا.

ثانيا: علاقة التنويع الاقتصادي بتحقيق التنمية المستدامة

يعد التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصاديات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، زيادة على ذلك ينظر إليه من هذه الزاوية باعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب المواد الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة. كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة مثل تلبية الاحتياجات للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس، كما أنه يعمل أيضا على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي، وتنوع مجالات النشاط الاقتصادي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي، بالإضافة إلى أنه يؤسس اقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء.[2]

من خلال ما سبق ذكره نجد أن التنويع الاقتصادي يشكل الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف دول العالم عامة والدول النامية المعتمدة على النفط خاصة نظرا لمساهمته في شتى أبعاد التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وحتى بيئيا نتيجة لما يحققه من أهمية يمكن حصرها في العناصر التالية:[3]

- ✓ المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

[1] بعداش عبد الكريم، (2008):**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2008**، أطروحة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص57.

[2] موسى باهي، رواينية كمال، مرجع سبق ذكره، ص 141.

[3] بايزيد كمال، (2019–2020): **التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، الجزائر،، ص 71.

✓ يساهم في توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، مما يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها؛

✓ توفير الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع الصادرات التي تؤدي إلى التقليص من المخاطر المؤدية إلى انخفاض العوائد من النقد الأجنبي، وبالتالي ضمان إمكانية الدولة في تمويل وارداتها أو تمويل عملية التنمية؛

✓ تحقيق التكامل الاقتصادي ما بين القطاعات وداخل القطاع الواحد؛

✓ خلق مناصب للشغل ومنه التقليص من معدلات البطالة وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للسكان مع ضمان حياة كريمة لهم؛

✓ المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي التحسين من الوضع الصحي الذي سببه نقص الغذاء؛

✓ يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وبجعلها تستغل استغلالا أمثلا نتيجة تعدد مصادر الدخل التي تقلل من الضغط على استغلال تلك الموارد خاصة غير المتجددة منها؛

✓ التقليص من حجم التلوث البيئي التي يكون سببها الاعتماد على موردا واحدا أكثر تلوثا كصناعة النفط مثلا.

بعد تحديد أبرز النقاط التي تظهر أهمية أو ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة يتضح أن غياب هذا التنويع قد يعرقل إمكانية تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا أو اجتماعيا أو بيئيا كما يلي[1]:

عرقلة الاستدامة الاقتصادية :

- ضعف مؤشرات الأداء الاقتصادي (النمو الاقتصادي نصيب الفرد من الدخل الوطني، الميزان التجاري وميزان المدفوعات...).

-التأثير السلبي على الوضعية المالية ،ومشكلة الدين الخارجي.

- التأثير السلبي على المناخ الاستثماري وارتفاع المخاطر الاستثمارية.

- عدم تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك ، والتركيز على استنزاف موارد معينة من المادة الخام.

عرقلة الاستدامة الاجتماعية:

- انتشار البطالة والفقر.

-التأثير السلبي على العدالة الاجتماعية.

-التأثير السلبي على مستويات المعيشة والجانب الصحي.

-التأثير السلبي على السلم الاجتماعي.

[1] بايزيد كمال، مرجع سبق ذكره، ص72.

عرقلة الاستدامة البيئية:

- ارتفاع التلوث البيئي من خلال التركيز على مورد طبيعي واحد ملوث (النفط مثلا).
- التأثير على الغطاء النباتي نتيجة الفقر.

المطلب الثاني: إدماج التنمية المستدامة في عملية التنويع الاقتصادي

بعد التطرق إلى أهم آليات التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة، سيتم في هذا المطلب توضيح كيفية إدماج هذه التنمية في عملية التنويع الاقتصادي.

1- مراجعة وتعديل مسار التنمية الراهن

عند الشروع في تجسيد إستراتيجية التنمية المستدامة على أساس التنويع الاقتصادي، يتطلب ذلك الانطلاق في تعديل وضبط المسار التنموي الراهن، ويكون من خلال معالجة أو تصحيح الاختلافات الهيكلية، وذلك في حدود ما تسمح به الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني، وفي إطار من البرامج ذات الأهداف الكمية وعبر مراحل محددة وواضحة المعالم، وتتمثل الأهداف في هذا الإطار في [1] :

- ✓ تكريس سيطرة الدولة على مواردها الذاتية باعتبارها حجر الزاوية في إستراتيجية التنمية القائمة على التنويع الاقتصادي؛
- ✓ الاستخدام الأمثل للاحتياطات من هذه الموارد؛
- ✓ إعطاء الأولوية في توظيف عائدات هذه الموارد الطبيعية في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية والإقليمية

2- إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية: والتي ينبغي أن تقوم على:[2]

- ✓ إعادة ترتيب بنود الميزانية العامة للدولة من حيث حجم النفقات وتخصيصها، بحيث يحتل التعليم والبحث العلمي والصحة والإسكان حيزا مهما جدا منها؛
- ✓ اعتماد سياسة محافظة وواقعية في تقدير ميزانية الدولة، والحد من عجزها السنوي، وعدم الاعتماد على فوارق النفط السعرية؛

---

[1] بن طايش رميساء، مالوسي أحمد، (2021-2022): **التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2019)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص24.

[2] شنوف شعيب، لعلا رمضاني، (2008): **الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، الجزائر، ص67.

✓ اعتماد مبادئ الشفافية والإفصاح الكامل لكل الأرقام والمعلومات والفرضيات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة، وتفاصيل الإيرادات والنفقات، والالتزام بالمعايير الدولية في إعداد ونشر ميزانية الدولة الفعلية والتقديرية.

3– إعادة تنظيم القوى العاملة وتطوير إدارتها: من خلال:

✓ برمجة الاعتماد على القوى العاملة المحلية من خلال إعطائها الأولوية في الحصول على العمل عند تنفيذ السياسات والخطط التنموية؛

✓ إعداد وتحفيز القوة العاملة من أجل العمل المنتج، والتوجه إلى أكثر القطاعات الاقتصادية التي بحاجة إليها وذلك عن طريق تحسين تكوينها ووضع الحوافز المادية والمعنوية وتطوير تقنيات العمل.

4– تأهيل الاقتصاد الوطني لبدأ عملية التنمية: وذلك بالحفاظ على استمرارها باعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال ترسيخ قواعد محلية صلبة، اقتصادية، تكنولوجية ،علمية وثقافية، ترتكز على مقومات ذاتية دائمة ومتجددة.

كما تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات، كما أنها تنطوي على إدراك الإمكانيات البشرية وإدارة الموارد الموجودة من أجل الرفاهية المستدامة للبشرية، حيث أصبحت التنمية المستدامة منذ التسعينات من القرن العشرين تحتل دورا بارزا ومن أهم اهتمامات مختلف الحكومات، ومطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة.[1]

وباعتبارها أنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، حيث يمكن أن تتحقق من خلال الإطار الاجتماعي والبيئي الذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد.[2]

وتعتبر سياسة التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والنهوض الاقتصادي الحقيقي وذلك من خلال:[3]

➢ زيادة الأهمية النسبية بكل القطاعات والنشاطات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل؛

---

[1] بن طايش رميساء، مالوسي أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 25

[1] بوزيان هاجر، بكدي فاطم (2008): **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور ودوافع التسيير**، المركز الوطني بخميس مليانة، ص2 على الموقع الالكتروني: https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/décembre_2008/com_dic_2008_2.pdf consulté le : 10-04-2023

[3] هادي صادق، مرجع سبق ذكره، ص65.

- إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني سعيا للخروج من حالة الانحصار في مصادر الدخل؛
- التقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، كما هو حال الاقتصاديات النفطية، ما يؤدي إلى كفالة الاستغلال الأمثل لمختلف موارد المجتمع؛
- تصفية مظاهر التخلف والتبعية وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني، مما يجنبه الوقوع في الأزمات والتعرض للصدمات الخارجية.

المطلب الثالث:معوقات التنويع الاقتصادي

يمكن أن يكون التنويع الاقتصادي مفيدا ومع ذلك هناك عوائق تعرقل تأسيسه وكفاءته فهناك عائق أمام التنويع الاقتصادي في العالم النامي وهو كيفية منع حالات " الإفراط في التخصص" وهو الوضع الذي تقوم فيه الدول بتطوير أنظمة وإجراءات لبعض مناطق محددة من الاقتصاد ولكن تجد صعوبة في نقل هذه الخبرة إلى قطاعات أخرى أو حتى ذات الصلة، علاوة على ذلك، مع وجود الائتمان المحدود من الاستثمار الأجنبي، غالبا ما يتم منع صناع السياسة من الاستثمار في القطاعات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة تركيز النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك توجد حواجز تجارية كبيرة موجودة، وقد لا تتمكن الشركات في الدول النامية من التنافس ضد نظيراتها في السوق العالمية، ويفترض إن هذا بسبب محدودية الوصول إلى التمويل والعوائق الإدارية، وضعف قدرات الإنتاج بما في ذلك في ذلك العديد من العوامل الأخرى التي تقلل من قدرتها على التنويع وان تكون أكثر قدرة على المنافسة.[1]

من المنظور السياسي، يتمثل التحدي الذي يواجهه صانعو السياسة وفق "ايسانوفEsanov"، في تحديد حدود السياسة التي تنطوي عليها التنويع ومراعاة هذه السياسة ويعني هذا أن صانعي السياسات لو يدركوا بالقدر الكافي حقيقة أن التركيز على قطاع أو مورد واحد يظهر إمكانية أن التنويع يعزز النمو الفعال على المدى الطويل ولاسيما في إطار نموذج التنويع.

يرجع ذلك لحقيقة أنه على الرغم من أن الحكومات في العالم النامي لديها أدوات السياسة اللازمة لبدء التغيير الهيكلي وكذلك عملية التنويع؛ هو اختيار الأدوات الصحيحة التي تحدد نجاح التنويع الاقتصادي على المدى الطويل. ونتيجة لذلك، فإن اقتباس جليب Gelb بالقول:" من الأسهل سياسيا في الغالب إدخال بعض البرامج الجديدة بدلا من معالجة العقبات التي طال أمدها بالنسبة للأعمال التجارية والمصالح الراسخة وراءها " ويعد مبررا مقنعا.

[1] قدي عبد المجيد، (2003): **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية– دراسة تحليلية وتقييمية–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، ص35.

وبالتالي يبرز عائق أمام التكامل العالمي للتنويع الاقتصادي، والمتمثل في حقيقية أن السياسات غير الفعالة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية لا تزال قائمة ويتم استخدامها من قبل صانعي السياسات ولاسيما في البلدان الغنية بالموارد الموجهة نحو التصدير، والسبب المفترض لذلك هو عدم وجود ضغط من جانب كل من المواطنين والمؤسسات الدولية التي لها روابط اقتصادية مع هذه المناطق لجعلها تتغير أو تصبح فعالة من قبل صانعي السياسة. وكذلك من بين العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة انجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محمية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى؛
- ✓ ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حد من نجاح فرض تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛
- ✓ بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحمية من جهة والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
- ✓ غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، ما جعل مسألة عدم الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر، يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنمية.

إن تنوع سبب من أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الوطنية الشاملة، يستدعي حتما العمل عمى تجاوز هذه المعوقات، من خلال إستراتجية شاملة، تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول، والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية، لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستزاد فقط، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية لهذه الدول.

المبحث الثاني: واقع الاقتصاديات النفطية العالمية وتحديات التنمية المستدامة

لقد أدى الاعتماد المفرط غلى النفط كمصدر للطاقة في العالم، وكمادة أولية في العديد من الصناعات في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء إلى جعل هذا المورد ذو أهمية بالغة بالنسبة لكل الدول المنتجة والمستهلكة،

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001): **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية)**،الأمم المتحدة، نيويورك، ص ص 19-20 ، دراسة منشورة على الانترنيت على الرابط:
https://digitallibrary.un.org/record/459099?ln=ar تاريخ الإطلاع 2023/04/7.

خاصة في ظل تركزه في مناطق معينة من العالم وبكميات محدودة، وقد نتج عن هذا الدور جملة من الانعكاسات والتحديات ذات الطابع الاقتصادي والبيئي المرتبطة بمدى وفرة هذه المادة، وما يترتب على استغلالها عبر مختلف حلقات سلسلة الإمداد من البحث والتنقيب إلى الإنتاج، الاستعمال والتصدير.

المطلب الأول: الاحتياط العالمي للنفط وتغيرات الأسعار النفطية لسنة 2022

سنتطرق من خلال هذا المطلب لأبرز التغيرات في سوق النفط، الاحتياطات العالمية للنفط، الطلب والمعروض النفطي وكذلك تغيرات الأسعار لسنة 2022

أولا: الاحتياطي العالمي للنفط لسنة 2022

1– الاحتياطي العالمي للنفط

يعرف الاحتياطي العالمي بأنه كمية وحجم النفط المخزن في باطن الأرض الذي لم يستخرج بعد ويمكن استخراجه بالوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف. يتغير الاحتياطي النفطي مع الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة، وتقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكمن عرضا وطولا وسمكا. ويمكن تصنيف الاحتياطي النفطي إلى عدة أصناف والأكثر شيوعا منها هي:

أولا: الاحتياطي المؤكد

هو كميات النفط المتاحة وفق المعلومات الجيولوجية والهندسية، ويمكن استخراجها من المكامن الاقتصادية وفق الظروف الاقتصادية والتقنية المتوافرة[1].

ثانيا: الاحتياطي المحتمل

هو الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من النفط بعد استخراج كميات الاحتياطي المؤكد.

ثالثا: الاحتياطي غير المكتشف

هو عبارة عن كميات النفط المتوقع الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر آبار فيها[2]، حيث متابعة احتياطي النفط الموجود عبر العالم مهمة كبيرة وشاقة، وتجمع مختلف المصادر المهتمة بالشؤون النفطية على أن الاحتياطي النفطي في العالم يزداد سنة بعد سنة بسبب استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة مع الاكتشافات الجديدة لحقول أخرى تظهر هنا وهناك. وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي الذي يرصد احتياطيات النفط والغاز لدى مختلف دول العالم خلال عامَي 2021 و2022:

[1] علة مراد، (2017):**دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000–2014**، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد04، العدد13، الإمارات العربية المتحدة، ص 100.

الشكل رقم (2–1): احتياطيات النفط والغاز لدى مختلف دول العالم، خلال عامي 2021 و2022

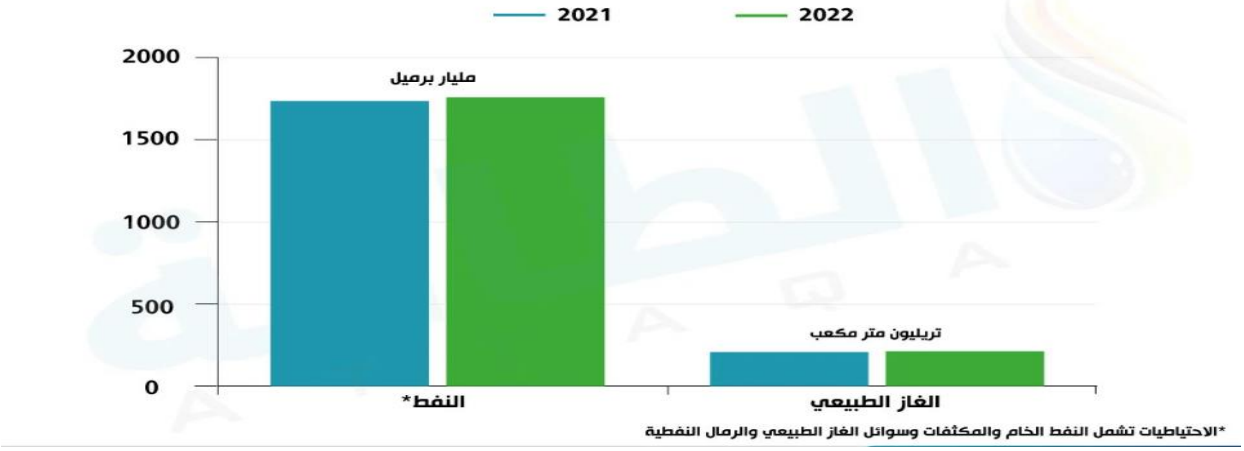

المصدر:تقارير وحدة أبحاث الطاقة، المتاحة عبر الموقع الالكتروني: https://attaqa.net

يشير الرسم البياني إلى أن إجمالي احتياطيات النفط المؤكدة حول العالم قد بلغت 1757.04 مليار برميل بنهاية عام 2022، مقابل 1734.6 مليار برميل بنهاية العام السابق له (2021)، وفق بيانات أويلآند غاز جورنال.

وتُعدّ هذه الزيادة البالغة 22 مليار برميل تقريبًا خلال العام الجاري في احتياطيات الخام المؤكدة، هي الأولى منذ عام 2019، عندما تراجعت احتياطيات النفط العالمية –كما تشير البيانات التاريخية لشركة النفط البريطانية بي بي– إلى مستوى 1734.8 مليار برميل (أو 1744 مليار برميل عند أخذ احتياطيات غايانا في الحسبان)[1].

ويوضح الرسم البياني التالي، وفق البيانات التي جمعتها وحدة أبحاث الطاقة، احتياطيات النفط المؤكدة عالميًا منذ عام 1980 حتى عام 2022:

[1] تقارير وحدة أبحاث الطاقة، متاح عبر الموقع الالكتروني:
consulté le : 12/04/2023https://attaqa.net

الشكل (2–2): احتياطيات النفط المؤكدة عالميًا منذ عام 1980 حتى عام 2022

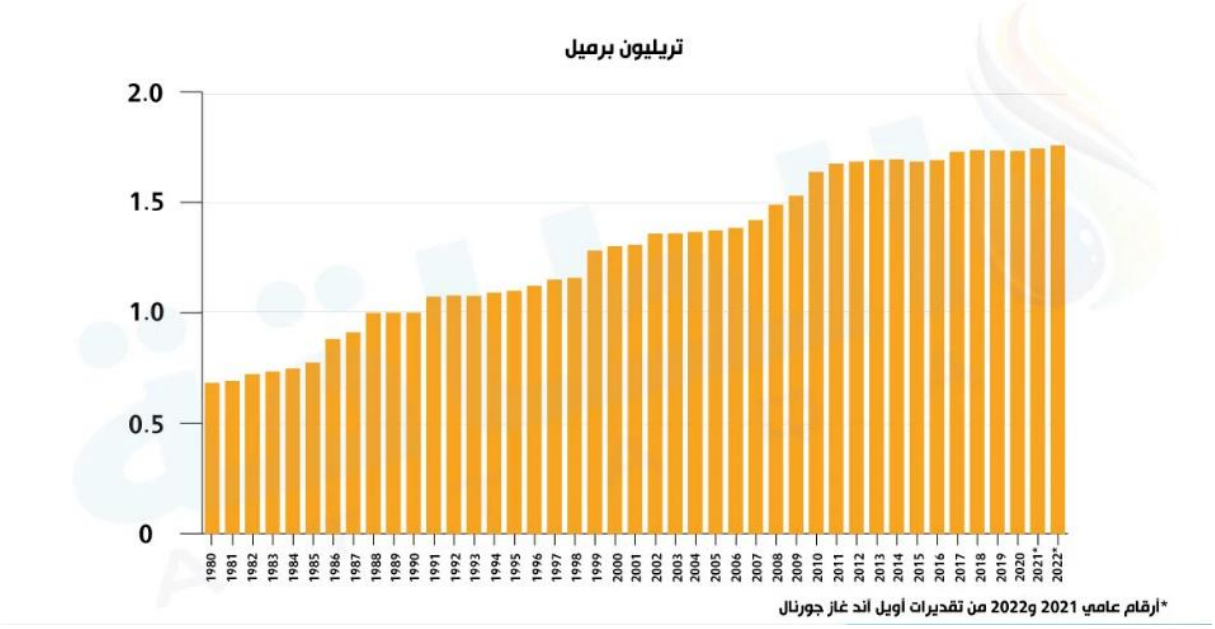

المصدر:تقارير وحدة أبحاث الطاقة، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:https://attaqa.net

1– أبرز التغييرات في احتياطيات النفط

تمتلك منطقة الشرق الأوسط أكبر حصة 49% من احتياطيات النفط المؤكدة عالميًا، إذ بلغت 869.6 مليار برميل بنهاية عام 2022، مقابل 860 مليار برميل بنهاية العام السابق له.

وجاءت الزيادة في المنطقة مدفوعة بقفزة قوية في الاحتياطيات النفطية المؤكدة من النفط لدى السعودية، إذ ارتفعت إلى 267.2 مليار برميل بنهاية العام، مقارنة مع 261.6 مليار برميل قبل عام مضى.كما أن احتياطيات الإمارات من الخام شهدت زيادة، لتصل إلى 111 مليار برميل، بدلا من 107 مليارات برميل احتياطيات مسجلة بنهاية 2021، حسب بيانات أويلآند غاز جورنال التي تتبع احتياطيات النفط والغاز في مختلف دول العالم.

وشهدت احتياطيات النفط المؤكدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ زيادة طفيفة إلى 45.8 مليار برميل بنهاية هذا العام مقابل 45.7 مليار برميل بنهاية 2021 مع زيادة احتياطيات الصين – التي تُشكّل نصف ما تملكه المنطقة بأكملها من احتياطي الخام– لترتفع إلى 27 مليار برميل بنهاية العام مقابل 26.5 مليار برميل بنهاية 2021.

وشهدت منطقة أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي سابقًا –أيضًا– زيادة طفيفة في مجموع الاحتياطيات، لترتفع إلى 119.95 مليار برميل بنهاية العام، بدلًا من 119.94 مليار برميل في 2021.

وعلى النقيض، تراجعت الاحتياطيات المؤكدة من الذهب الأسود في باقي مناطق العالم، إذ هبطت بنحو 9.4% لدى دول نصف الكرة الغربي، لتصل إلى 519.5 مليار برميل بنهاية 2022.

وبالنسبة لاحتياطيات أفريقيا المؤكدة من النفط، فتراجعت هي الأخرى بنحو 3.7% على أساس سنوي، مسجلة 119.1 مليار برميل بنهاية 2022، وانخفضت الاحتياطيات كذلك في منطقة أوروبا الغربية إلى 11.1 مليار برميل، مقابل 11.6 مليارًا بنهاية 2021 [1]. **ويرصد الرسم البياني التالي، والذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، مقارنة بين احتياطيات العالم المؤكدة من النفط حسب المنطقة خلال عامي 2021 و2022.**

الشكل (2–3): مقارنة بين احتياطيات العالم المؤكدة من النفط حسب المنطقة خلال عامي 2021 و2022.

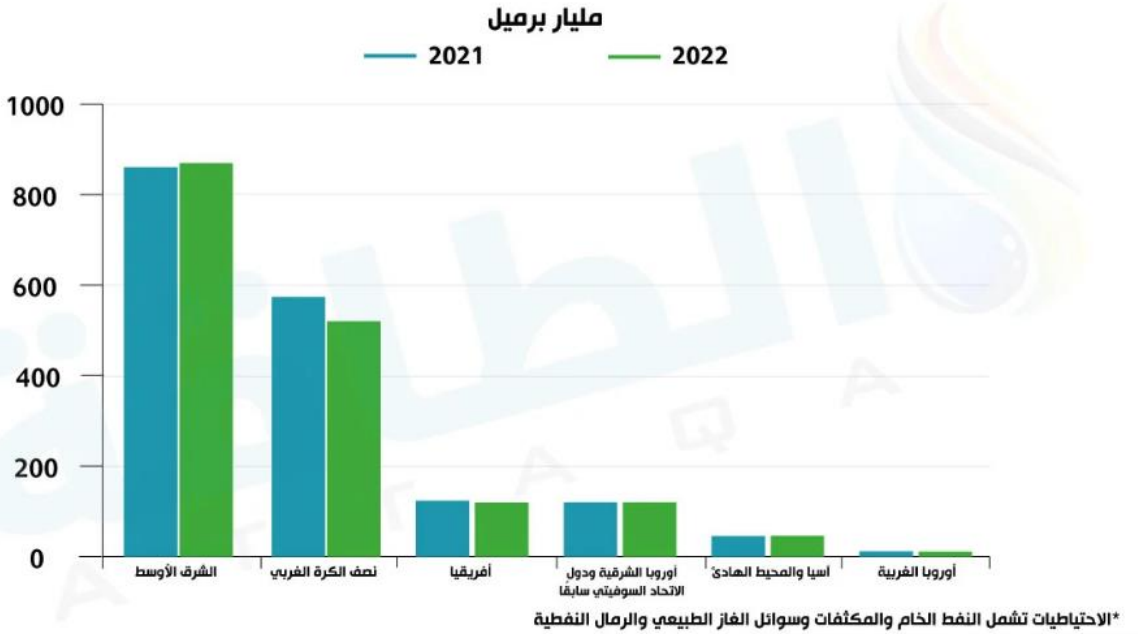

المصدر: تقارير وحدة أبحاث الطاقة، المتاحة عبر الموقع الالكتروني: https://attaqa.net

2– الدول الأكثر والأقل امتلاكًا لاحتياطيات النفط

تأتي فنزويلا في الصدارة، دون منافس، عند الحديث عن قائمة أكثر الدول امتلاكًا لاحتياطيات النفط الخام حول العالم، إذ تمتلك الدولة 303.5 مليار برميل بنهاية عام 2022، بانخفاض طفيف عن المستويات المسجلة نهاية 2021، والبالغة 303.6 مليار برميل، وذلك بعد أن بلغت ذروة عند 303.8 مليار برميل عام 2020، بحسب أحدث البيانات التي رصدتها بيانات أويلآند غاز حتى نهاية العام الماضي[2].

وتحلّ السعودية ثانيًا، باحتياطيات 267.2 مليار برميل، تليها إيران بنحو 208.6 مليار برميل، كما تمتلك كندا 163.8 مليار برميل، لتأتي بالمرتبة الرابعة، يليها العراق (145مليار برميل) في الترتيب الخامس، وفق بيانات أويلآند غاز جورنال التي ترصد احتياطيات النفط والغاز عالميًا.

[1] تقارير وحدة أبحاث الطاقة، متاح على الموقع الالكتروني:
consulté le: 12/04/2023https://attaqa.net

[2]SNA Businnes.comconsulté le: 12/04/2023

وبالنسبة للمراكز من السادس إلى السابع، فكان الترتيب كالتالي: الإمارات (111 مليار برميل) والكويت 101.5) مليار برميل) وروسيا (80 مليار برميل) والولايات المتحدة (79.2 مليار برميل) وليبيا (48.4مليار برميل)[1].

وفيما يلي، يوضح الرسم البياني أكثر 10 دول حول العالم امتلاكًا لاحتياطيات النفط حتى نهاية عام 2022، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة عن بيانات أويلآند غاز جورنال:

الشكل (2–4): أكثر 10 دول حول العالم امتلاكًا لاحتياطيات النفط حتى نهاية عام 2022

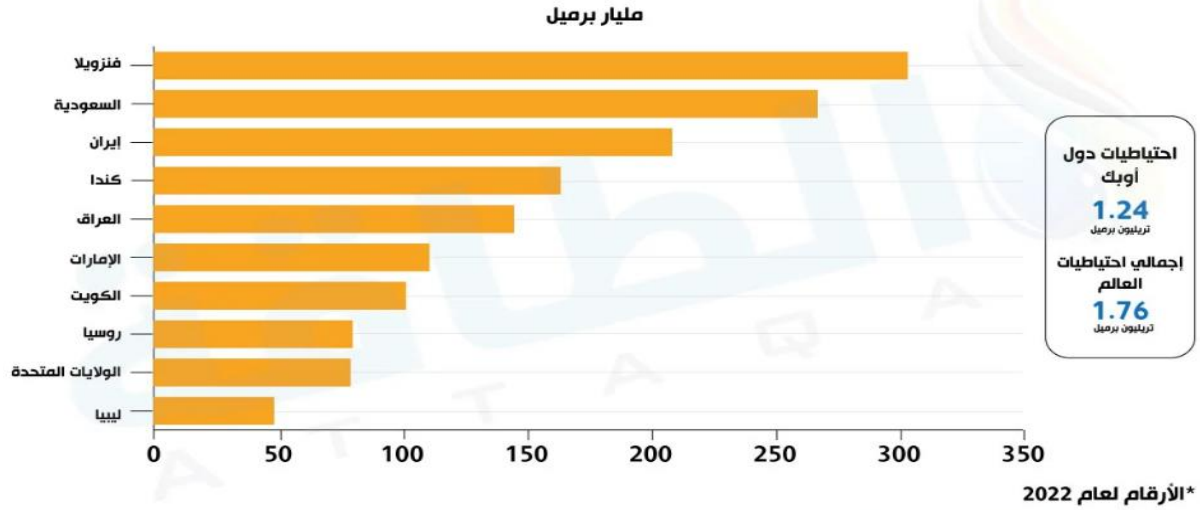

المصدر: تقارير وحدة أبحاث الطاقة، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:https://attaqa.net

وتندرج إثيوبيا والمغرب والأردن ودول أخرى قائمة أقل 10 دول حول العالم امتلاكًا لاحتياطيات النفط حتى نهاية عام 2022، وفق ما جمعته وحدة أبحاث الطاقة،**كما يوضح الرسم البياني الآتي:**

الشكل (2–5): أقل10 دول حول العالم امتلاكًا لاحتياطيات النفط حتى نهاية عام 2022.

المصدر: تقارير وحدة أبحاث الطاقة، المتاحة عبر الموقع الالكتروني: https://attaqa.net

[1] تقارير وحدة أبحاث الطاقة، متاح على الموقع الالكتروني:
consulté le :12/04/2023https://attaqa.net

3– احتياطيات الدول العربية من النفط

رغم أن السعودية تشغل المرتبة الثانية عالميًا، فإنها تأتي في صدارة القائمة عند اقتصارها على الدول العربية فقط، يليها العراق ثم الإمارات والكويت وليبيا وقطر على الترتيب، بحسب بيانات أويلآند غاز جورنال، والتي ترصد احتياطيات النفط والغاز سنويًا[1].ويوضح الرسم البياني التالي أكثر الدول العربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط المؤكدة خلال عامي 2021 و2022:

الشكل(2–6): أكثر الدول العربية امتلاكًا لاحتياطيات النفط المؤكدة خلال عامي 2021 و2022

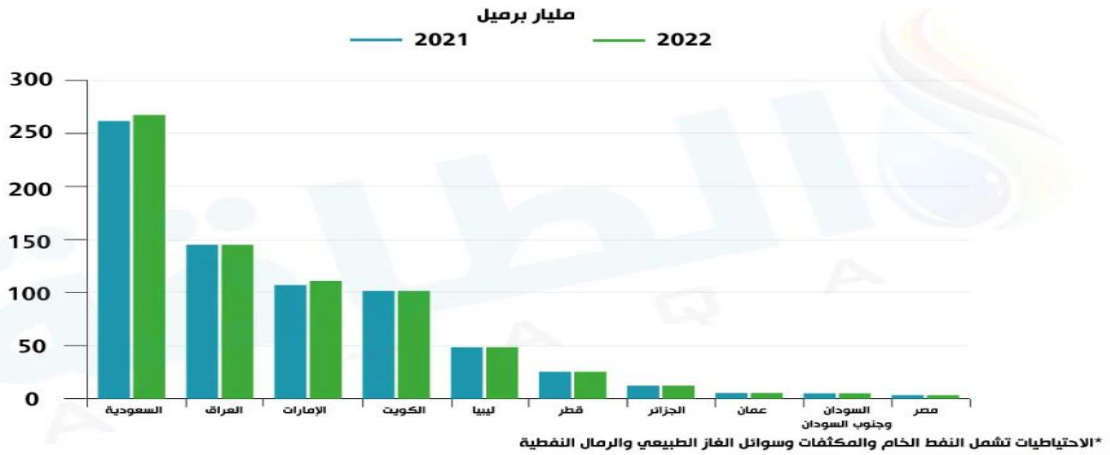

المصدر: تقارير وحدة أبحاث الطاقة، المتاحة عبر الموقع الالكتروني: https://attaqa.net

ثانيا: أبرز تغيرات سوق النفط العالمية في 2022

أحدثت أزمة غزو أوكرانيا تقلبات حادة في سوق النفط العالمية خلال عام 2022، وكذلك في جميع أسواق الطاقة، بعدما تقيّدت الإمدادات الروسية جراء العقوبات الغربية، وسيطرت حالة عدم اليقين على تحركات الأسعار والطلب والمعروض في 2022، وسط مزيج من العوامل الإيجابية والسلبية بالنسبة إلى السوق، التي كانت قد التقطت أنفاسها من تداعيات كورونا خلال عام 2021، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وعمل تحالف أوبك+ على زيادة الإنتاج لمواجهة مخاوف نقص إمدادات سوق النفط، التي أثارها الغزو الروسي لأوكرانيا، في حين تركت تداعيات كورونا بصمتها في الصين وكذلك تباطؤ النمو الاقتصادي على وتيرة زيادة الطلب على الخام، خاصة في النصف الثاني من العام.[2]

[1] تقارير وحدة أبحاث الطاقة، متاح على الموقع الالكتروني:
consulté le :13/04/2023https://attaqa.net

[2] أحمد شوقي، تقارير وحدة أبحاث الطاقة، متاح على الموقع الالكتروني:
consulté le :13/04/2023https://attaqa.net

1–تحركات أسعار النفط في 2022

ارتفعت أسعار النفط في إجمالي 2022؛ إذ صعد خام برنت (خام نفطي يستخدم كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي، خاصة في الأسواق الأوروبية والأفريقية)[1] بنحو 5.7%، في حين حقق خام غرب تكساس الوسيط(أحد خامات النفط المصنفة بأنها عالية الجودة والمستخدمة كمعيار لتحديد أسعار النفط عالمياً) مكاسب قدرها 4.2%، لكنها قلّصت غالبية مكاسبها التي كانت قد تجاوزت 50% في وقت ما خلال النصف الأول من العام.

وتعد مكاسب الخام في 2022 أقل بكثير، مقارنة بالعام السابق له، الذي شهد أفضل أداء سنوي في 12 عامًا، مع ارتفاع 50% تقريبًا، بعد التعافي من وباء كورونا.

ووصلت أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بالقرب من 140 دولارًا للبرميل في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، وتحديدًا في أوائل مارس، ورغم أنها اقتربت بعض الشيء من هذه المستوياتخلال جويلية، لكن الاتجاه الهبوطي كان الغالب منذ ذلك الحين[2].ويرصد الرسم البياني التالي متوسط أسعار النفط اليومية خلال 2022 وفق إدارة معلومات الطاقة الأميركية:

الشكل (2–7): متوسط أسعار النفط اليومية خلال 2022

المصدر: تقارير وحدة أبحاث الطاقة، المتاحة عبر الموقع الالكتروني: https://attaqa.net

وتأثرت أسعار النفط سلبًا، في النصف الثاني من عام 2022، من تباطؤ الطلب في الصين مع تداعيات كورونا إلى جانب مخاوف الركود الاقتصادي، التي أثارها ارتفاع معدلات الفائدة والتضخم، لكن ذلك لم يمنعها من تحقيق مكاسب سنوية في النهاية.

[1] https://ar.wikipedia.orgconsulté le :14/04/2023

[2] أحمد شوقي، تقارير وحدة أبحاث الطاقة، متاح على الموقع الالكتروني:
consulté le :14/04/2023https://attaqa.net

2– الطلب والمعروض في سوق النفط 2022:

نما الطلب العالمي على النفط من 97.56 مليون برميل يوميًا خلال 2021 إلى 99.82 مليون برميل يوميًا في 2022، لكنه لم يصل بعد إلى مستويات ما قبل وباء كورونا، حسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.بينما تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى الاستهلاك العالمي من النفط بنحو 2.25 مليون برميل يوميًا، ليصل إلى 99.93 مليون برميل يوميًا، وفق البيانات التي اطلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة[1]، كما يوضح الرسم التالي:

الشكل (2–8): الطلب على النفط عالميا

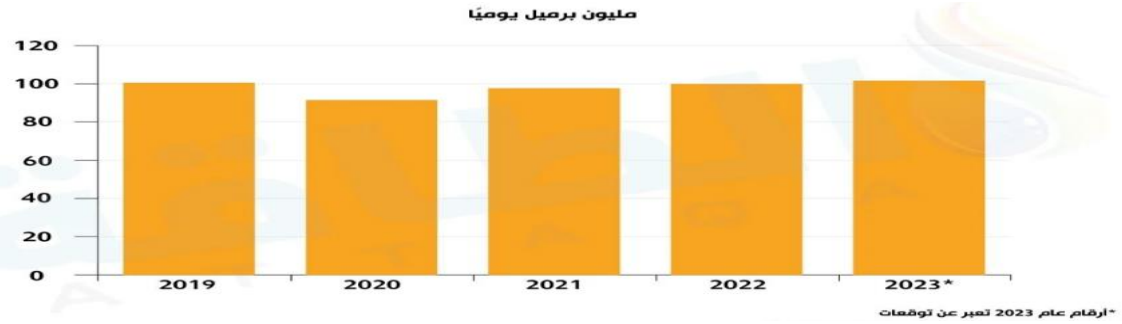

المصدر: تقارير وحدة أبحاث الطاقة، المتاحة عبر الموقع الالكتروني: https://attaqa.net

ومن المتوقع ارتفاع المعروض العالمي من النفط بنحو 4.7 مليون برميل يوميًا، خلال 2022، بفضل زيادة إنتاج تحالف أوبك+، ليصل إلى 100 مليون برميل يوميًا، لكنه يظل أقل من مستويات ما قبل الجائحة، وفق المعلومات التي نقلتها وحدة أبحاث الطاقة عن أحدث التقارير الشهرية لوكالة الطاقة الدولية.

بينما تشير تقديرات منظمة أوبك إلى نمو الطلب على النفط عالميًا بنحو 2.55 مليون برميل يوميًا في 2022، ليصل الإجمالي إلى 99.56 مليون برميل يوميًا، لكن مجددًا يظل الاستهلاك أقل من مستويات ما قبل الوباء البالغة 99.66 مليون برميل يوميًا، وفق التقرير الشهري الصادر في ديسمبر 2022.

المطلب الثاني: تحديات التنمية المستدامة

هناك تحديات وصعوبات كثيرة تواجه التنمية المستدامة، خاصة في الجزائر منها تحديات اقتصادية، تحديات اجتماعية وتحديات بيئية وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب:

[1] أحمد شوقي، تقارير وحدة أبحاث الطاقة، متاح على الموقع الالكتروني:
consulté le :14/04/2023https://attaqa.net

أولا: تحديات التنمية المستدامة

التحديات الاقتصادية: تتمثل أبرز التحديات الاقتصادية فيما يلي:

1- الأزمات الاقتصادية

إن الناتج الطبيعي للعولمة والنظام العالمي الجديد هو تأثر دول العالم بأي أزمة اقتصادية عالمية، كأزمة الرهن العقاري 2008 والتي أثرت على اقتصاديات العديد من دول العالم المتقدمة والنامية وشكلت عائقا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأيضا جائحة كورونا التي أثرت على النمو الاقتصادي على المستوى العالمي.[1]

2- ضعف الأداء الاقتصادي

وهذا ناتج عن محدودية الموارد الطبيعية والاقتصادية والمالية، ويجب أن يكون هناك استغلال أمثل لتلك الموارد عن طريق[2]:

- استخدام كافة الموارد بأقصى كفاءة ممكنة وبالتالي التقليل من الضعف إلى أدنى حد ممكن؛
- عدم تجاوز المعدل الذي يمكن إعادة توليد تلك الموارد عنده؛
- تقليل استخدام الموارد غير المتجددة أو الاستغناء عنها إن أمكن؛
- تحقيق أقصى استخدام ممكن للموارد المتجددة.

كما قامت المجموعة المعنية بالموارد الدولية بتحليل الآثار الاقتصادية لقلة الموارد الطبيعية وفي تقرير صادر عنها في 2011، تناولت بالتحليل استخراج أربع فئات من المواد الخام الأولية: معادن البناء، المعادن الصناعية، الوقود الأحفوري والكتلة الإحيائية، حيث أن نسبة استخراج هذه الموارد وجمعها تتراوح في الإجمال بين 47 و59 مليار طن في السنة، وذلك من الممكن أن يؤدي إلى زيادة الاستخراج السنوي للموارد على الصعيد العالمي بثلاث أضعاف بحلول عام 2050.

التحديات الاجتماعية

أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة مشكلة الفقر والتي تعتبر من أهم مؤشرات التنمية المستدامة ولكي نواجه الفقر ونقلل منه يجب إتباع الآتي:

- زيادة الاستخدام الإنتاجي للموارد الأكثر توافرا لدى الفقراء، وهو العمل ويتطلب ذلك وضع سياسة الحوافز، والاهتمام بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية والبنية التحتية والتكنولوجيا؛

---

[1] محمد خيري طايل إيمان، (2021): **الاقتصاد الخفي في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مجلة فصيلة علمية محكمة (MKSQ)، العدد1، مصر، ص1939.

[2] العايب عبد الرحمن، (2010-2011):**التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، ص37.

- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء ومن أهمها الرعاية الصحية، وتنظيم الأسرة والتغذية والتعليم الأساسي.

التحديات البيئية

ترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تقرير التوقعات البيئية حتى عام 2020، أن هناك أدلة علمية قاطعة تشير إلى أن النظم الطبيعية تنطوي على نقاط حرجة أو حدود بيوفيزيائية، يستحيل عكس التغيرات السريعة والضارة بعد تجاوزها، وتحذر من المخاطر المكلفة للغاية في ظل انعدام تزايد الفعالية وعدم استخراج النفايات أو إعادة تدويرها، سيستمر حجم النفايات العالمية بسرعة بالإضافة إلى تلوث التربة والمياه والهواء ويقدر البنك الدولي أن العالم سينتج 2.2 مليار طن من النفايات بحلول عام 2025م[1].

ومن المرجح أن تؤدي الزيادة المستمرة في نسبة التلوث إلى مضاعفة عدد الوفيات المبكرة الناجمة عن الجسميات المحمولة جوا في المناطق الحضرية لتبلغ 6.3 مليون وفاة في السنة بحلول عام 2050.

ثانيا: التحديات التي واجهت الجزائر لتجسيد برنامج التنمية المستدامة ومعوقاتها

1/ تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

يوجد عدة تحديات للتنمية المستدامة في الجزائر، يمكن توضيحها من خلال مجموعة من المؤشرات هي: معجل النمو الاقتصادي، معدل البطالة ،مؤشر الفقر، التلوث البيئي ومعدل التضخم.

1– معدل النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

ورغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو، غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلى مداخيل قطاع المحروقات[2].

ولتحسين مستوى النمو خارج قطاع المحروقات ينبغي القيام بما يلي:

- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع السياحي؛
- ✓ عصرنة تسيير المؤسسات لتجنب تبذير الأموال في مشاريع غير مجدية اقتصاديا؛
- ✓ تطوير القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية.

[1] محمد خيري طايل إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 1931.

[2] صاطوري الجودي، (2016): **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 16، الجزائر، ص 306.

2– معدل البطالة

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لاسيما في أوساط الشباب، وبالرغم من كل هذه الإجراءات إلا أنها تبقى مرتفعة، ولزيادة فعالية مكافحة البطالة ينبغي وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

- ✓ وضع آليات تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برنامج التشغيل؛
- ✓ وضع بنك للمعلومات حول التشغيل؛
- ✓ الاهتمام بالتكوين لإمداد القطاعات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة؛
- ✓ توجيه اليد العاملة نحو القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية؛
- ✓ زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى التشغيل؛
- ✓ ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل.

3– مؤشر الفقر

لقد أدت سياسيات التعديل الهيكلي والسياسات الانكماشية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر إلى ظهور فئات واسعة فقيرة، حيث يمكن تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي:

- انخفاض نسبة الأمية بين الكبار (أكبر من 15 سنة) من 32 سنة 2001 % إلى 23 % سنة 2005 لتصل أقل من 15 % سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي للأطفال وتنفيذ برامج نحو الأمية؛
- انتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000 دج سنة 2001 إلى 1500دج سنة 2005 ليصل إلى 18000دج مع بداية 2012؛
- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام انتقل من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 سنة 2014؛
- تحسن الوضع في مجال الأمراض المعدية بين الأوساط الشعبية، بفضل البرامج الوقائية وتحسن المياه الصالحة للشرب[1].

وبالرغم من التحسن في مجال مكافحة الفقر في الجزائر، إلا أنه ينبغي على الحكومة مضاعفة الجهد لاسيما في مجال دعم السلع الغذائية الضرورية وتبني إستراتيجية واضحة في مكافحة الفقر وإسناد مهمة مكافحة الفقر لوزارة التضامن الوطني وللتقليل من حدة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية:[2]

- ✓ تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في القضاء على الفقر؛

[1] صاطوري الجودي، مرجع سبق ذكره، ص 307.

[2] المرجع نفسه، ص 307.

- ✓ تدخل الدولة في حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية التي تواكب عملية الإصلاح الاقتصادي؛
- ✓ تبني سياسة اجتماعية سليمة وواضحة اتجاه الفقراء؛
- ✓ مراعاة السياسة الاجتماعية عند اعتماد البرامج الاقتصادية؛
- ✓ تعزيز النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة فرص العمل.

4- التلوث البيئي

رغم إدراك الحكومة بأهمية المحافظة على البيئة، إلا أن تفاقم حدة التلوث البيئي هو الغالب نتيجة إهمال الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية السابقة، ويرجع سبب التدهور البيئي في الجزائر إلى:

- إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات؛
- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة نتيجة امتلاك الجزائر لثروة نفطية وغاز طبيعي هام؛
- ضعف مستويات جمع وتسيير النفايات؛
- ضعف برامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف؛
- سوء استغلال موارد الطاقة والتأخر في تبني مشاريع الطاقة البديلة خاصة الطاقة الشمسية؛
- النمو الديموغرافي وسوء التهيئة العمرانية المنجزة.

ولمواجهة كل ما سبق أصدرت الحكومة الجزائرية العديد من التشريعات المتعلقة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بدءًا من القانون 10/03 الصادر سنة 2003، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير الجبائية في قوانين المالية المتعاقبة والتي تهدف إلى إرساء ثقافة بيئية والاهتمام بنشر الوعي لدى فئات المجتمع وكذا تكثيف الرقابة على الأنشطة الملوثة قصد حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

5- معدل التضخم

إن معدلات التضخم متذبذبة في الجزائر وللتقليل منها والتحكم فيها ينبغي:

- ✓ التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية والالكترونية؛
- ✓ ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع؛
- ✓ الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعه؛
- ✓ التقليل من فاتورة الاستيراد الشيء الذي يساعد على التقليل من التضخم المستورد.

2/ معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

مما سبق من تحديات وعراقيل تواجه التنمية المستدامة وبالنظر إلى حالة الجزائر التي تجعلها متأخرة بالنسبة للدول المتقدمة، هناك مجموعة من المعوقات نذكر من بينها:[1]

- العولمة وأثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد؛
- ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- عدم الاستقرار وغياب الأمن؛
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة؛
- استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضارية؛
- تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية؛
- تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات بشكل مزعج؛
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة؛
- تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: الاقتصاديات النفطية والعلة الهولندية

تشير معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على الدول النفطية، أن هذه الأخيرة تعاني من ضعف في النمو الاقتصادي بالرغم مما تتوفر عليه هذه الدول من إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، إلا أن هذه الإمكانيات قيدت فرص تحقيق النمو والإقلاع الاقتصادي، وقد بينت تجارب التنمية في اكبر البلدان المصدرة للنفط إن نعمة الموارد الطبيعية في هذه البلدان تحولت إلى نقمة، وهذه ما يطلق عليه الخبراء الاقتصاديون بالمرض الهولندي.[2]

أولا: الإطار النظري للمرض الهولندي

1– نبذة عن المرض الهولندي

إن اغلب الدراسات الاقتصادية تؤكد أن الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد تعاني من المرض الهولندي أو ما يسمى بعدم اليقين أو لعنة الموارد، ويرجع المرض الهولندي إلى الآثار السلبية التي مست الصناعات التحويلية في هولندا نتيجة اكتشاف جديدة للغاز الطبيعي، حيث تعتبر المجلة الانجليزية the Economica أول من استعمل مصطلح العلة

[1] بطار بختة، بكريتي بومدين، (2017): **التحديات التي تواجه التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة، جامعة مستغانم، الجزائر، ص ص 13- 14.

[2] بن الزين حمزة، رحمان أمال، (2017): **أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية–حالة الجزائر–**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد12، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص292.

الهولندية ضمن مقال نشرته سنة 1977 عن الاقتصاد الهولندي بعد الأزمة البترولية، وكتبت حول الظاهرة" أن هولندا كانت تملك بنية اقتصادية متينة منذ سنوات، واليوم تعاني من الانحطاط..."[1].

وقد درس العديد من الباحثين الاقتصاديين ظاهرة المرض الهولندي على حالات متعددة من الاقتصاديات على سبيل المثالForsyth وNicholas (1983)، بحيث فسرا الآثار على الصناعة الاسبانية جراء تدفق أموال الأمريكيين، إضافة إلى دراسة Caires (1859) الذي أكد أن اكتشاف الذهب في استراليا سنة 1858 كان له أثار على الصناعات الاسترالية، وهذا ما درسه مؤخرا Maddok و Mclean (1983) وكذا أعمال J.PetterNeary وwijnberge (1984) إضافة إلى أعمال Gorden وNeary والنموذج الأساسي الذي يفسر آثار العلة الهولندية، ذلك أن التوسع في قطاع التعدين (المناجم مثلا) له اثرين سلبيين أساسين على قطاع الصناعة وكذا الزراعة وهما: إعادة تخصيص الموارد (حركة الموارد)، وأثر الإنفاق.

2– تعريف المرض الهولندي

المرض الهولندي،العلة الهولندية، العلة الريعية كل هذه المصطلحات تصب في معنا واحد رغم اختلاف طرف وأوجه تعريفها إذ تعرف على أنها:

- هي حالة الانفجار في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير بمعنى أخر أن كل زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع الغير تجارية وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية[2].
- كما يشير مصطلح المرض الهولندي إلى الآثار الغير المرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية وسمي كذلك نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت المجتمع الهولندي.[3]

[1] مسعودي عبد الكريم ، دربال فاطمة الزهراء ، (2022): **تأثيرات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري–دراسة قياسية خلال الفترة(1980–2017)**، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد21، العدد02، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، ص133.

[2] حداب محي الدين، الحبيب ثابتي، (2016): **دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة مابين(1980–2013)**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد5، العدد2(9)، جامعة معسكر، الجزائر، ص100.

[3] موساوي سومية، (2021-2022): **أثر أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة(1980–2019)**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص142.

- ويعرف على أنه: ضعف تنافسية الصادرات غير نفطية نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات التقليدية (الصناعة، الزراعة) وعدم قدرتها على المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع قيمة العملة المحلية[1].

ومنه نستخلص بان ظاهرة المرض الهولندي تعرف بأنها حالة الانتعاش في الاقتصاد الناتج عن الارتفاع مفاجئ في الدخل أو عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة، أو ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية ذلك يؤدي إلى آثار وخيمة على القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة مما يتسبب في تراجع إنتاجها.

ثانيا: الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي

إن الثروات الطارئة المتأتية من موارد طبيعية سخية ومطلوبة في السوق العالمية معدنية كانت أو زراعية تضفي على النشاط الاقتصادي ما يمكن وصفه بالطابع الريعي وهذه الصفة تدر أموالا عن استثمارها فإنها تؤدي إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج، وهذه تشكل جميعها مقومات التنمية والتقدم في أي بلد من البلدان، وسوف نتطرق إلى كل من الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي وكما يلي:

1– أسباب ظهور المرض الهولندي[2]

- الارتفاع في الطلب العالمي على مورد طبيعي معين كالنفط مثلا؛
- اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي؛
- زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير بسبب ارتفاع الطلب العالمي عليه؛
- ازدهار قطاع معين بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ؛
- تدفق رؤوس الأموال من الخارج بشكل كبير.

2– العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي

من بين هذه العوامل نذكر منها:

- **فشل السياسات الاقتصادية:** في اغلب البلدان التي أصيبت بأعراض المرض الهولندي وخصوصا الدول النامية،لم تكن هناك أهداف واستراتجيات واضحة للتنمية، وفي ظل هذا الواقع الذي يشهد تخبط السياسات الاقتصادية لم توجه الموارد النفطية والطبيعية بالقوات المهمة التي من شانها أحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان، إذ من المفترض أن تستخدم إيرادات الموارد الطبيعية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من

[1] عامر مُحَّد، غزازي عماد، (2022):**أثر المرض الهولندي في النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية Ardl**، مجلة أفاق علمية، المجلد14، العدد02، جامعة تمنراست، الجزائر، ص877.

[2] الحريري مُحَّد على، (2016):**تشخيص المرض الهولندي كأحد معوقات تنويع مصادر الدخل من خلال الأهمية النسبية للصادرات النفطية في ليبيا**، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 12، ليبيا، ص6.

الموارد مناسب مع الحاجات الاستثمارية، يمكن الاقتصاد القومي من البدا والتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي وإجراء تغيرات بنيوية في الاقتصاد القومي، إلا انه في ظل غياب إستراتجية تنموية ملائمة وتخصيص عوائد الثروات الطبيعية، فان الفشل سيكون من نصيب التنمية، ويبقى الاقتصاد غير قادر على النهوض بأعبائه متكاملا على العوائد الريعية وبالتالي فقدان فرصة الانطلاق نحو الأمام، أن توفير احتياجات التنمية تعد الأساس في التطور الاقتصادي، الذي يجب ربط تعزيز احتياجات رأس المال داخل المجتمع بأهداف التنمية بحيث تكون كافية لإنتاج القدر المستهدف من السلع والخدمات مع تحديد ما يجب تخصيصه لسلع الاستهلاك وسلع الاستثمار،أو يمكن تقدير التخصصات التمويلية عن طريق تحديد الاحتياجات القطاعية من الاستثمار المطلوب، إلا أن المشكلة التي تواجهها الدول النامية هي غياب السياسة الواضحة التي يجب إتباعها لتوجيه واستثمار عوائد الموارد الطبيعية وليس في شكل الموارد الممولة لعملية التنمية.[1]

- **الارتباط الغير مشروع بين السلطة والثروة:**ضعف المبادرة والاتكال على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية، فهي عامل احتياط لمساهمة الأفراد في النشاط الاقتصادي، التي تمثل احد أعراض المرض الهولندي.
- **ضعف المبادرة والاتكال على الدولة:** إن اغلب البلدان النامية في المرحلة الاستعمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش والتبعية،وظهور حالة من الركود والقناعة بالأوضاع المتردية،وحالة الاسترخاء والركود إلى الترف والراحة أضعفت حالة المبادرة لدى أفراد المجتمع، وبعد منتصف القرن العشرين وظهور حركات التحرر في اغلب الدول النامية كانت الأنظمة المستلمة للسلطة في تلك البلدان شمولية تتحكم بالثروة والسلطة معا، ولذلك ما يعرف بالأنظمة الاشتراكية كانت الدولة هي المعطي للخبز والملبس والمسكن... واغلب احتياجات الإنسان الضرورية، ولذلك اخذ الفرد في تلك اخذ الفرد من تلك الدول لينظر لذاته وقدراته ومساهماته للحصول على احتياجاته، بقدر ما ينظر إلى ما تعطيه الدولة من مكارم.

أصبح توفير الخدمات واحتياجات الإنسان مكرمة يتلقاها الفرد من الأنظمة الشمولية في تلك البلدان وضمن هذه الصور تقيس المعادلة إذ من المفترض إن الإنسان من خلال مساهماته وإبداعاته وعمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد القومي، من خلال عوائد مساهماته في العملية الإنتاجية يمكن الحصول على اغلب احتياجاته دون النظر ما تحويه أيدي المسؤولين.

ثالثا: المخاطر المترتبة على العلة الهولندية وسبل علاجها

1– آثار المرض الهولندي على اقتصاديات الدول الريعية

يمكن تتبع أثار المرض الهولندي بفعل أثرين هما اثر حركة الموارد (رأس المال، المال، العمل) وأثر الإنفاق كالآتي:

[1] موساوي سومية، مرجع سبق ذكره،ص 145.

❖ **أثر حركة الموارد:**

يتلخص أثر الموارد في أن ارتفاع إنتاجية القطاع المزدهر ستؤدي إلى ارتفاع دخول عناصر الإنتاج فيه، ومن ثم جذب العناصر الإنتاجية إليه من القطاعات الأخرى مما سيقود إلى تراجعها، وإذا كان هذا القطاع المزدهر هو القطاع النفطي ولطالما يستخدم عمالة قليلة، فضلا عن عدم حاجته إلى تراكم رأسمالي كبير مقارنة بتلك القطاعات، فإن هذا الأثر سيكون ضئيلا جدا ويمكن إهماله، وسيكون الأثر الأكبر للزيادة في الدخل هو أثر الإنفاق، وفي نفس الوقت تتحول الموارد إلى إنتاج السلع المحلية غير القابلة للتبادل التجاري لتلبية الزيادة في الطلب المحلي، وإلى قطاع النفط المزدهر بسبب ارتفاع الأجور وتحسن الخدمات الاجتماعية، ويؤدي إلى انكماش الإنتاج في القطاع التصديري التقليدي المتعثر حينذاك[1].

❖ **أثر الإنفاق:**

إن آلية تأثير الإنفاق ستعتمد على سعر الصرف للعملة المحلية فيما إذا كان ثابتا أو متغيرا فإذا كان سعر الصرف ثابتا، فإن الارتفاع في حجم الإنفاق والمناجم عن الزيادة في العوائد المتحققة يخلق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مما يساعد على زيادة الدخل القومي وكذا الفردي، وبالتالي سيخلق طلب إضافي على السلع الاستهلاكية وكذا الخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع معدل سعر صرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرها،وهذا ما سيجعل أسعار السلع المستوردة ارخص من غيرها المحلية وعلى اعتبار عقلانية المستهلك فانه سيفضل الأولى عن الثانية، وهذا ما سينتج عنه زيادة الواردات على الصادرات، فينتقل اقتصاد الدولة من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على التجارة وبالتالي عجز ميزان التجاري[2].

هناك أثار أخرى للعلة الهولندية على المستوى الاقتصاد الكلي وكذا الجزئي نذكر منها:

➢ **الإنفاق الغير منتج لعوائد الدولة**

ويظهر ذلك في أوجه الإنفاق لمجموعة العوائد المالية الوفيرة للدولة، فغالبا ما توجه نحو استثمارات غير إنتاجية يكون الهدف منها خلق قيمة مضافة للمجتمع،فتجد اغلبها توجه نحو للبنى التحتية وكذا إنشاء المدن الكبرى وناطحات السحاب...الخ،بحيث تعتمد هذه المشاريع على كثافة كبيرة للموارد المالية.

[1] يوسف على عبد الاسدي، ميثم عبد الحميد روضان، (2014):**تحليل أثر المرض على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد37، المجلد10، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ص4.

[2] حداب محي الدين، (2017-2018):**أثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2016**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عالمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص35.

تساعد هذه الظاهرة أيضا في تفشي الفساد الاقتصادي لها تخلفه هذه الثروات من وفرات مالية ضخمة، إذا إن تلك الثروات الريبعية الطائلة لا تؤدي فقط إلى إبطاء خطى النمو الاقتصادي الناتج عن العمل والإنتاج بل أنها تؤدي كذلك إلى توليد اتجاهات أو بالأدق بيئات أو مناخات سياسة تنمو في غمارها النزاعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية.[1]

- **أثر العلة على الاستقرار الدولي**

لقد توصل بول كوليير إلى أن دول متوسطة التطور تنطوي في أنها على خطر اندلاع حرب أهلية بنسبة 14% إذا كان الاقتصاد معتمدا في قسم كبير منه على صادرات المواد الخام أنها تدر أكثر من 30% من دخله فإن خطر اندلاع الحرب الأهلية يصل إلى 22%، أما إذا كان النفط هو الثروة الطبيعية فإن الخطر يصعد إلى 40% بالمقابل فإن الدول التي لا يعتمد إطلاقا على صادرات الموارد الخام يهبط فيها خطر الحرب الأهلية إلى 0.5%.

هناك ما يزيد عن 12 دولة إفريقية وبحر قزوين وجنوب شرق أسيا أصبحت مؤخرا أو في طرقها إن تصبح مصدر مهم للنفط والغاز بعض هذه الدولة من ضمنها تشاد وميانمار وتيمور والعراق والتي تعاني فعلا من الصراع الداخلي، والنفط ليس المصدر الوحيد الذي يجلب النزاعات لمالكيها، فمثلا الماس وغيره من المعادن النفيسة، لكن ما يميز النفط أنه السلعة المطلوبة أكثر من غيرها من السلع في العالم كما أن الكثير من الدول تعتمد عليه، إذ أن هذه الثروة غالبا ما تشجع على:

- إحداث عدم الاستقرار اقتصادي يقود إلى عدم الاستقرار السياسي.
- غالبا ما تساعد الثروة النفطية على عدم التمرد.

- **العلة الهولندية والتضخم المستورد**

بعد الصدمة النفطية 1973-1974 ارتفعت تكاليف إنتاج الموارد في العالم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار المفاجئ في الموارد المختلفة (غذائية-استهلاكية-وسيطة...) ولأن النفط يدخل في تكاليف الإنتاج جميع هذه السلع مما جعل الدول المستوردة للنفط تدفع ثمن تكاليف إنتاج المواد التي تستوردها وبالتالي ظهر التضخم فيها، وبما أن اغلب الدول النفطية هي أحادية التصدير انعكس هذا التضخم عليها، فزيادة عائدات النفط بشكل كبير عدة أضعاف زاد من الإنفاق العام تلك الدول على المشاريع المختلفة (طرق-جسور-محطات معالجة-مياه-مباني) وزيادة الإنفاق العام أدى

[1] حداب محي الدين ،الحبيب ثابتي، مرجع سبق ذكره، ص101.

إلى زيادة العرض النقدي، أي زيادة السيولة النقدية، وإذا كان النمو في عرض النقود لا يتلاءم مع معدلات التوسع في العرض الحقيقي للسلع والخدمات فإن ذلك يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية[1].

2– سبل معالجة المرض الهولندي

يمكن معالجة المرض الهولندي من خلال إتباع مجموعة من السياسات والإجراءات، يمكن وصفها كالتالي:

❖ **ضرورة التنويع الاقتصادي**

يعتبر الخطر عامل أساسي لتنويع الاقتصادي،خصوصا للبلدان التي يهيمن فيها قطاع واحد على الاقتصاد، خصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي أي يتم الحصول عليه دون أن تبذل جهود صناعته وإنتاجه.

وهنا تظهر أهمية التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مصدر واحد من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة ذلك، وتحصين الاقتصاد وإعطاءه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، ناهيك عن توفير مناصب الشغل وبالتالي القضاء على البطالة، كما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل لزاما على الدول ذات المورد الواحد إن تسلك طريق التنويع الاقتصادي من أجل الوصول إلى بر الأمان من تلك المخاطر والتقلبات[2].

كما ترمي سياسة التنويع الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها؛
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛
- زيادة اثر السحب على مستوى القطاعات الأخرى.

❖ **إنشاء الصناديق سيادية**

يعرف صندوق النقد الدولي صناديق السيادية على أنها:" صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحوكمة العامة، وتنشئ هذه الحوكمة صناديق السيادية لأغراض اقتصادية كلية وهي تحفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية

[1] حداب محي الدين ،الحبيب ثابتي ،مرجع سبق ذكره، ص101.

[2] جابي أمينة هناء، مرجع سبق ذكره، ص 304.

الأجنبية، وتنشأ الصناديق السيادية في العادة معتمدة على فوائض المالية العامة أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية أو كل هذه الموارد مجتمعة"[1].

يتم تجنب الأزمات الاقتصادية من خلال إنشاء صناديق سيادية يمكن اللجوء إليها عند الضرورة وهذا استخدام موارد الصندوق في حال تراجع الإيرادات، مما قد يحافظ على الاستقرار الإنفاق العام في المدى المتوسط وحماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات، وجعل النفقات ثابتة، بمعنى الحد من دورية السياسة المالية لان عدم استقرار النفقات العامة يترتب عليه انخفاضا في نوعية وفعالية الإنفاق العام بصفة عامة، هذا بالإضافة إلى تعقيم تدفقات رؤوس الأموال وتخفيف حدة التقلبات في سعر الصرف الحقيقي والحماية من المرض الاقتصادي الهولندي من خلال تحويل فوائض الميزانية في حالة الانتعاش نحو الصناديق والعكس في حالة انخفاض الأسعار.

❖ **سياسة تجارية حمائية**

تقسم أدوات السياسات التجارية إلى نوعين رئيسين الأولى تتمثل في الأدوات غير المباشرة (السعرية) والثانية تتمثل في الأدوات المباشرة (الكمية).

– **الأدوات غير المباشرة:** تتضمن الرسوم أو التعريفات الجمركية من حيث طرق فرضها هناك ثلاثة أنواع منها هي:

- الرسوم أو التعريفة النوعية وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة من السلعة؛
- الرسوم أو التعريفة القيمية وهي نسبة مؤوية من قيمة الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة؛
- الرسوم أو التعريفة المركبة وهي خليط بين الاثنين.

– **الأدوات المباشرة (الكمية):**

- **الحصة الاستيرادية:** ويقصد بها الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما أو الكمية المستوردة، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة ببيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد إلى المستوردين، وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصة.
- **القيود غير التعريفية:** وهي قيود إدارية تقوم بها الدولة من اجل توجيه وتحديد التجارة الخارجية.

[1] طايف ليلى، (2017-2018): **أثر الحوكمة على أداء الصناديق السيادية في الأسواق المالية –دراسة مقارنة بين صندوق المعاشات الحكومي في النرويج وصندوق ضبط الموارد في الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص112.

رابعا: واقع العلة الهولندية في الجزائر

تعتبر العلة الهولندية من بين احد المسائل التي تثار حول الاقتصاد الجزائري، فالارتباط الشبه كلي للبلد من حيث صادرات المحروقات ومداخيل الحكومة من جهة وتأخر القطاع الصناعي من جهة أخرى تعتبر احد أهم العناصر المغذية لهذه المسائل[1].

1- بوادر ظهور المرض الهولندي في الجزائر

على اعتبار أن زيادة الاعتماد على مورد وحيد في الإنتاج والتصدير لقاء تراجع نسبة مساهمة القطاعات المنتجة، من خلال رفع قيمة العملة المحلية، مما يؤثر على درجة تنافسية القطاع على الصعيد الدولي ويمكن تلخيص تلك الإعراض في النقاط التالية:

❖ **ضعف مساهمة القطاعات الرئيسية المنتجة**

حيث تتخصص الجزائر بشكل إجمالي في إنتاج وتصدير المحروقات والموارد الطاقوية، بينما تسجل عجزا في مختلف القطاعات خارج المحروقات،مما يعني ذلك أن الجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاع المحروقات وتفتقد لها في بقية القطاعات، إلا أن ذلك يجعل الاقتصاد الوطني في تبعية، وفي حالة اضطراب مستديمة بسبب الصدمات المتعلقة بتقلبات أسعار الخامات وسعر صرف الدولار في الأسواق الدولية وذلك دون هامش أمان يغطيها من بقية القطاعات مما يضعف القدرة التنافسية للبلد.

يشهد القطاع الزراعي الذي كان المحرك الأساسي للنمو في سنة 2020، تراجعا هاما خلال سنة 2021 وغير مسبوق منذ سنة 2002، مسجلا معدل النمو سلبي من حيث الحجم بواقع 1.3 %، أي أقل بـ2.6 نقطة من سنة 2020 رغم تخفيف القيود الصحية[2] .

[1] دربال عبد القادر، دقيش مختار (2011)، **العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986–2006**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد11، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص111.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2021.

الشكل رقم (2–9): نمو القطاع الزراعي في الجزائر لفترة (2015–2021)

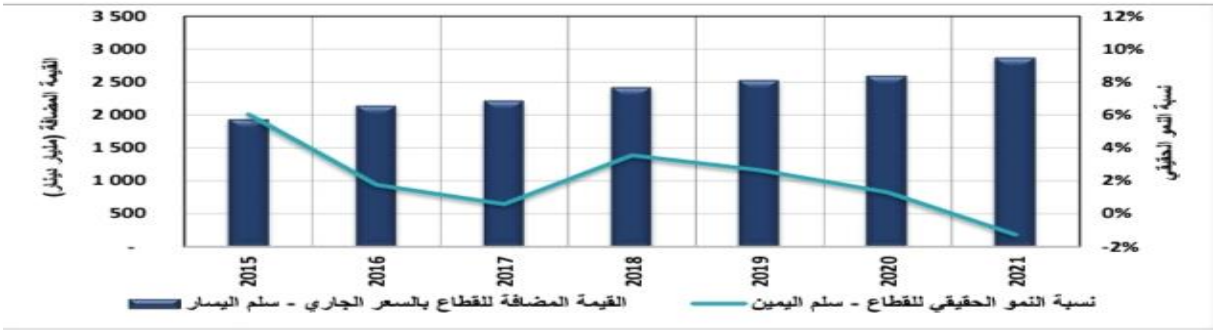

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2021.

حيث تراجعت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي الوطني، من حيث الحجم خلال الفترة التي أتيحت فيها الإحصائيات، فقد وصلت نسبة مساهمة هذه القطاع في الناتج الداخلي الخام سنة 2017 إلى11.8% (انظر الجدول أدناه) لتعرف ارتفاعا معتبرا خلال سنتي 2019 و2020 بنسبة 12.3% و14.1% على التوالي، ثم تسجل نسبة 13% سنة 2021%.

الجدول رقم (2–1): مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2017–2022)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
النسبة المئوية	11.8	12.0	12.3	13.8	12.2	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني
						11.7	12.2

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الثالث، سنة 2022.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فبالرغم من الوضع الاقتصادي والمالي الأمثل إضافة إلى ما قامت به الحكومة من استثمارات معتبرة، إلا أن أداء الصناعة الوطنية بقى ضعيفا ودون مستوى المطلوب مقارنة بالفرص والإمكانيات المتاحة.

الجدول رقم (2–2): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لفترة (2011–2022)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
النسبة المئوية	5.5	5.6	5.7	6.2	5.6	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني
						5.3	5.6

المصدر:بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الثالث، سنة 2022 .

وما يمكن الإشارة إليه إن القطاع الصناعي يبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا فهو يعد أضعف قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس مجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمتميز للنمو الاقتصادي[1].

❖ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي

بما أن الجزائر دولة ريعية وتعطي أهمية كبيرة لقطاع المحروقات وصادراته، لقاء تراجع الصادرات خارج القطاع المحروقات، مما يزيد من عوائدها من العملة الصعبة، وعند توجيه كل تلك المداخيل إلى الواردات فينعكس ذلك على زيادة العرض النقدي ومنه زيادة سعر الصرف الحقيقي، بمعنى زيادة الإنفاق الحكومي ينعكس بشكل مباشر على الإنفاق الاستهلاكي ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات واليد العاملة، ومنها زيادة الأسعار النسبية للمنتجات غير التبادلية وبدرجة اكبر للمنتجات التبادلية والذي ينعكس بشكل مباشر على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

وعند تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب العديد من الأزمات الدورية ومع تعود اقتصاد ومالية الدولة على أسعار النفط المرتفعة كما كانت ساندة عبر الإنفاق بشكل كبير، مما تجد صعوبة في تخفيض سعر الصرف ومستوى المعيشة.

ومن جهة أخرى تراجع الصادرات خارج قطاع المحروقات وقلة مقدرة القطاع على المنافسة في الأسواق الدولية يترتب عنه عزوف المستثمر على الولوج لذلك القطاع خاصة مع تراجع العائد المنتظر والمقوم بالعملة الأجنبية لارتفاع تكاليف القطاع. وبالتالي خروج العملات الأجنبية بالتحويل للخارج خوفا من تدني قيمتها مقارنة بالعملة المحلية، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة في كل القطاعات، مما انعكس ذلك على تراجع المقدرة الشرائية للمواطنين وانتشار الفقر عموما فالاعتماد على مورد واحد في التصدير مع محدودية القاعدة التصديرية المتنوعة له تأثير مباشر على الارتفاع المستمر لسعر الصرف ولجوء الدولة إلى تخفيض قيمة الدينار.

❖ ضعف هيكل تنوع الصادرات وارتفاع حجم الواردات

لقد ساهم الانتعاش في أسعار البترول خاصة سنة 2017 بعد سنتين من الانخفاض إلى الزيادة في قيمة الصادرات من المحروقات إلى ما قارب 33.20 مليار دولار مقابل 1.37 مليار دولار من الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما

[1] قروف محمد كريم، السعودي محمد الطاهر، (2012): **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي، دراسة تحليلية الفترة (1999–2001)**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، جامعة تكريت، العراق، ص331.

يؤكد على الضعف الكبير لتنوع الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك لا تزال هذه الصادرات من السلع خارج المحروقات، بالمقابل تراجعت الواردات من59.67 مليار دولار سنة 2014 إلى 52.65 مليار دولار سنة 2015 ثم 49.44 مليار دولار سنة 2016 لتصل إلى 48.73 مليار دولار سنة 2017[1].

الشكل رقم (2–10): هيكل الصادرات والواردات في الجزائر خلال (2014–2018)

المصدر:النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، إصدار جوان2019، ص28.

تدل التوجهات لتطور مختلف المجموعات من المنتجات المستوردة، وفي سياق نمط التنظيم الحالي للاقتصاد الوطني إنما تغيير التعديل الاقتصادي الكلي يمكن في الاستثمار في الوقت الذي يعرف فيه الاستهلاك استمرار في توسعه النسبي مدعما بعودة النمو الديموغرافي وكذلك دعم أسعار العديد من الموارد الغذائية الأساسية، وكنتيجة لارتفاع الصادرات مدعما بقطاع المحروقات والتراجع الطفيف في الواردات تقلص العجز في الميزان التجاري من 20.13 مليار دولار سنة 2016 إلى 14.17 مليار دولار سنة 2017 ليسجل انخفاضا معتبرا بنسبة 87.89%خلال سنة 2021.

❖ المعوقات الاقتصادية للقطاعات الوطنية

وتتمثل في المشاكل المتعلقة بالهياكل الاقتصادية وتظهر من خلال ضعف وافتقار الجزائر إلى منشات القاعدية الحيوية والتي تعتبر القطاع الجوهري وشريان التنمية في الاقتصاد من خلال الربط بين مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى المشاكل ذات الطبيعة المالية، حيث يعاني القطاع المالي من صعوبة كبيرة تجعله يعجز عن الصمود إما المنافسة الأجنبية، فضلا عن العبء الثقيل الذي تفرضه على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات[2].

[1] رقاقية فاطمة الزهراء، صيد ماجد (2021): **الاقتصاد الجزائري بين تداعيات المتلازمة الهولندية وتحديات جائحة كورونا**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد04، العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص79.

[2] المرجع نفسه ، ص80.

❖ **المعوقات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الوطني**

وتتمثل في المشاكل الأمنية والتشريعية، حيث الاضطراب السياسي ومشكل الاستقرار والأمن من أهم المعيقات المؤثرة على مدى نجاعة المحيط الاقتصادي، فضلا عن الغموض وانعدام الشفافية في بعض التشريعات والنصوص القانونية والتغيير المستمر لها مع كل حكومة جديدة، مما يقيد مناخ الاستثمار في الجزائر. بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها بيئة الأعمال الوطنية.

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر

تختلف آليات نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد إلى لآخر، وذلك تبعا لتوجيهات الأيديولوجية، ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي،بالإضافة إلى طبيعة الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، فاعتماد الاقتصاد الجزائري ولفترة طويلة على الريع البترولي الذي أصبح يمثل العنصر الرئيسي في الموازنة العامة للدولة،فهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي،حيث أن ارتفاع أسعار النفط يرفع من مستوى النشاط ومعدل النمو وينعش الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، ويحدث العكس تماما عندما تتدهور الأسعار العالمية للنفط ويتقلص الطلب عليه، من هذا المنطق بدأ البحث الجاد عن بدائل النفط والتحول نحو النموذج الاقتصادي الجديد القائم على التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: الثروة النفطية ومكانتها في الجزائر

تعد الجزائر دولة ريعية بامتياز، حيث تعتمد اقتصادياتها اعتمادا شديدا على مداخيل قطاع المحروقات في إيرادات ميزانية الدولة، وتواجه الدولة الريعية على غرار الجزائر معضلة تمثل هاجسا لصناع السياسات تتمثل في الاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط سواء بسبب نضوبه أو بسبب انحسار دوره نتيجة التطور التقني لمصادر الطاقة البديلة.

أولا: الإمكانيات الجزائرية في قطاع المحروقات

ينبغي بداية الإشارة إلى إن الجزائر لا تعد منتجا طاقويا كبيرا ولا ذات احتياطي عالمي كبير؛ ففي الوقت الذي يبلغ فيه الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط عام 2020 مقدار 1292.2 مليار برميل. فإن احتياطي الجزائر المؤكد من النفط بلغ حينها حوالي 12.2 مليار برميل، وهو ما يمثل نسبة 0.94%من إجمالي الاحتياطي العالمي. وبلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي عام 2020 مقدار 197.3 تريليون.بينما بلغ لاحتياطي الجزائري المؤكد من هذا المورد مقدار 4.5 تريليون، أي بنسبة قدرها 2.28% من إجمالي هذا الاحتياطي العالمي.وأما عن أرقام الغاز الصخري فهي غير مؤكدة، غير أن تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تفيد بان الجزائر تحوز على نحو 20ترليون[1].

[1] زردومي علاء الدين ، (2022): **آثار الأزمات النفطية على الأمن الاقتصادي الجزائري: الواقع والبدائل**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد11، العدد2،جامعة باتنة، الجزائر، ص20.

من خلال ما سبق فالجزائر لا تحوز على احتياطي عالمي كبير من موردي النفط والغز الطبيعي، فهي بالكاد لا تفوق نسبة 1% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي، وعلى هذا الأساس فلا يمكننا أن نتحدث عن الجزائر من منظور أنها قوة طاقوية كبيرة.والحقيقة بلغ الناتج المحلي الإجمالي GDPللجزائر عام 2018 مقدار 220.091 مليون دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات النفطية في السنة نفسها مقدار 26.976 مليون دولار،حيث تتجه معظم صادرات الغاز الطبيعي الجزائري نحو السوق الطاقوي الأوروبي وتحديدا فرنسا واسبانيا وايطاليا، عبر طرقتين: 23.73 مليار عبر الأنابيب، ونحو 14.31مليار عبر الناقلات النفطية. ويشكل النفط والغاز في الجزائر نسبة 98% من مداخيل التصدير ومقدار 62% من إيرادات ميزانية الدولة ونحو 35% من إجمالي الناتج المحلي للجزائر[1].

كما بلغ إنتاج النفط العالمي عام 2018 مقدار 76.224.000 برميل يومي من النفط، بينما بلغ إنتاج النفط الجزائري حينها مقدار 1.193.000 برميل يومي من النفط. وهو ما يشكل نسبة 1.57% من إجمالي الإنتاج النفطي العالمي. في حين بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في العالم عام 2014 مقدار 3566.2 مليار، بينما بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر حينها مقدار 81.7 مليار أي بنسبة 2.29% من إجمالي الإنتاج العالمي من هذا المورد. وبلغ إجمالي استهلاك الطاقة في الجزائر عام 2018 مقدار 1073.000 برميل في اليوم؛ حيث استهلكت الجزائر حينها مقدار 425.000 برميل نفط في اليوم بينما استهلكت 641.000 برميل الغاز في اليوم.

ثانيا: أهمية قطاع المحروقات في الجزائر

يمثل قطاع المحروقات الوتر الحساس في الاقتصاد الجزائري، باعتباره يتصدر كل أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مساهمته بالحصة الأكبر في الناتج الداخلي الخام، والصادرات الوطنية وكذا الإيرادات العامة لميزانية الدولة، من خلال ما يلي:

1– مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

لمعرفة مدى أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني ومدى مساهمته في تكوين قيمة مضافة نستعرض الجدول التالي:

[1] علاء الدين زردومي، مرجع سبق ذكره،ص21.

الجدول رقم (2–3): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2001–2019)

السنوات	0	صادرات المحروقات	النسبة (%)	سعر البترول الخام	السنوات	الصادرات الكلية	صادرات المحروقات	النسبة (%)	سعر البترول الخام
2001	18.53	97.07	97.07	24.8	2011	72.89	71.67	98.33	112.9
2002	18.11	96.79	96.79	25.2	2012	71.74	70.58	98.38	111.0
2003	23.99	98.04	98.04	29.0	2013	64.87	63.82	98.38	109.5
2004	31.55	97.92	97.92	38.7	2014	60.13	58.46	97.22	100.2
2005	45.59	98.40	98.40	54.6	2015	34.57	33.08	95.69	53.1
2006	53.61	110.69	110.69	65.7	2016	29.31	27.92	95.26	45.0
2007	59.61	98.38	98.38	74.8	2017	34.57	33.20	96.04	54.1
2008	77.19	98.22	98.22	99.9	2018	41.12	38.90	94.60	71.3
2009	44.42	98.30	98.30	62.2	2019	34.99	32.93	94.11	64.4
2010	57.09	98.30	98.30	80.2					

المصدر:بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات2018،2017،2012،2008،2004 .

*بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020 ،ص26.

**منظمة الدول المصدرة للنفط عبر الرابط: https://oapecorg.org/ar/Home

يتبين من الشكل السابق أن أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الداخلي الخام حققت من طرف قطاع النفط كانت في الفترة من 2005 إلى 2008 حيث فاقت 43%.وذلك نظرا لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وانتعاش قطاع المحروقات في الجزائر حيث انتقل سعر البرميل الواحد من 38.66دولار سنة 2004 إلى 54.64 دولار سنة 2005و 65.85 دولار سنة 2006 ومن ثم 74.95 دولار سنة 2007 وصولا إلى حوالي 99.97 دولار سنة 2008. وبسبب الركود الاقتصادي الناتج عن تداعيات الأزمة المالية لسنة 2018 شهدت أسواق البترول في بداية عام 2019 انخفاض أسعارها إلى 62.25 دولار أمريكي للبرميل الواحد. مما أدى إلى تراجع نمو قطاع المحروقات في الجزائر وبالتالي تراجع نسبة دعمه للناتج الداخلي الخام إلى 31.19%.والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض قيمة هذا الأخير من 11043.7 مليار دج سنة 2008 إلى 9968مليار دج سنة 2009.[1]

[1] عراب سمية، (2021): **تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندل–هيرشمان خلال الفترة(2001–2019)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة أبوبكر بلقايد،المجلد06، العدد02، ص10-11.

ثم تعافت تدريجيا في الفترة 2017-2019، الأمر الذي أدى إلى تدني نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام حيث بلغت ادني قيمة لها بـ17.27%سنة 2016 بقيمة 3025.5 مليار دج، إلا أن الناتج الداخلي الخام شهد تطورا نسبيا في هذه الفترة ويرجع ذلك إلى تطبيق الدولة لسياسات تنموية ضمن برنامج توطيد النمو والبرنامج الجديد الذي يركز على الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وزيادة الصادرات خارج المحروقات.

2- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات في الجزائر

الشكل رقم(2-11): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

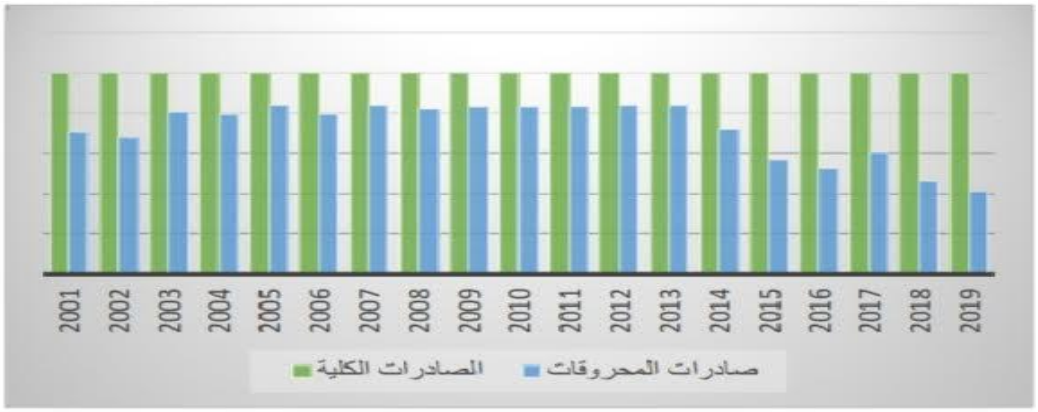

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الأول، سنة2020.

نستنتج من الشكل السابق أن قطاع المحروقات يستحوذ على هيكل الصادرات الوطنية بمعدل 98.3% في متوسط الفترة 2001-2019، وبقيمة حوالي 45.59 مليار دولار أمريكي مقابل 46.38 مليار دولار من مجمل الصادرات الكلية، والملاحظ أن قيمة الصادرات الجزائرية شهدت تغيرات عديدة في تلك الفترة الانخفاض والارتفاع ناتجة عن التغيير في قيمة الصادرات النفطية،والتي بدورها تتأثر بأسعار البترول العالمية، هذا ما تفسره النسب الكبيرة لمساهمة الصادرات النفطية في مجموع الصادرات والتي تراوحت بين 94.11% سنة 2019و98.40% سنة 2005، إلا أننا نرى أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض نوعا ما في السنوات الأخيرة، كدليل على نقص تبعية الجزائر للنفط ومباشرتها في البحث عن مصادر جديدة لتمويل نفقاتها[1].

[1] عراب سمية، مرجع سبق ذكره، ص12.

3– مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر

الشكل رقم(2–12): نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001–2019)

المصدر:بنك الجزائر، التقارير السنوية لعدة سنوات.

نستطيع القول إن الإيرادات البترولية تمثل المصدر الرئيسي والاهم لإيرادات الدولة العامة التي تتحصل عليها من أجل تغطية مختلف نفقاتها العمومية، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة في المدة من 2001-2019 بـ58.68% حيث حققت أدنى نسبة سنة 2016 قدرت بـ34.85% وأعلىنسبة 80% سنة 2008. ويرجع سبب الفرق الكبير في نسب المساهمة إلى تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية،كذلك زيادة اعتماد الجزائر في مواردها بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية سنة تلو الأخرى دونا عن القطاعات[1].

بالرغم من تناقص الإيرادات النفطية في السنوات الأخيرة 2016إلى 2019 ارتفعت الإيرادات العامة، هذا ما يدل على شروع الدولة في البحث عن مصادر أخرى لتمويل نفقاتها العامة عن طريق انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي.

المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

إن إحداث التنويع الاقتصادي يعد حتمية لمعظم الدول النامية، خاصة الجزائر من خلال الاعتماد على آليات لإرساء قاعدة اقتصادية عريضة دافعة للتنمية،ولدراسة التنويع الاقتصادي في الجزائر يتطلب منا دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي وكذلك حساب مؤشر التنويع الاقتصادي وفق مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي سابقا، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري

من أبرز نقاط ضعف الاقتصاد الجزائري ما يلي[2]:

[1] عراب سمية، مرجع سبق ذكره،، ص15.

[2] بلعما أسماء ،بن عبد الفتاح دحمان، (2018): **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أحمد دراية، العدد01، أدرار، الجزائر، ص 340.

مشكل الدعم: أشارت معظم تقديرات صندوق النقد الدولي إن بلوغ تكلفة الدعم نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الناتج المحلي مثلا في سنة 2015 كانت تقدر بـ 14 %، وهذا الدعم غير عادل في معظمه ،فعلى سبيل المثال تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر، بالإضافة إلى ذلك،يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا.

الاعتماد على النفط وغياب إستراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد:ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساس لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط،إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي،كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام،والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

مشكل التمويل:يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات،ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل.

ثانيا: تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر

في هذه الدراسة سوف نعتمد على مؤشرات المتمثلة في تطور الناتج الداخلي الخام، مساهمة القطاعات الاقتصادية (خدمات والزراعة والصناعة)، مساهمة القطاع الخاص، درجة تنويع الصادرات كمؤشرات للتنويع الاقتصادي.

1– نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2000–2020

يشير إلى معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غي مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهتلاك الأصول المصنعة أو إجراء أي خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية . والمؤشر التالي يوضح تطور نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2020، وذلك لإثبات فرضية أن نمو الاقتصاد الجزائري مرتبط أساسا بمجموع إيرادات الموارد الطبيعية أي حاصل إيرادات الموارد النفطية والغاز الطبيعي والفحم وإيرادات المعادن والغابات[1].

[1] لحول علي وآخرون، (2021): **التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000–2020**، مجلة دفاتر اقتصادية،جامعة زيان عاشور، العدد 02، الجلفة،الجزائر،ص 155.

الشكل رقم(2–13): نمو الناتج الداخلي الخام وتطور نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000–2020

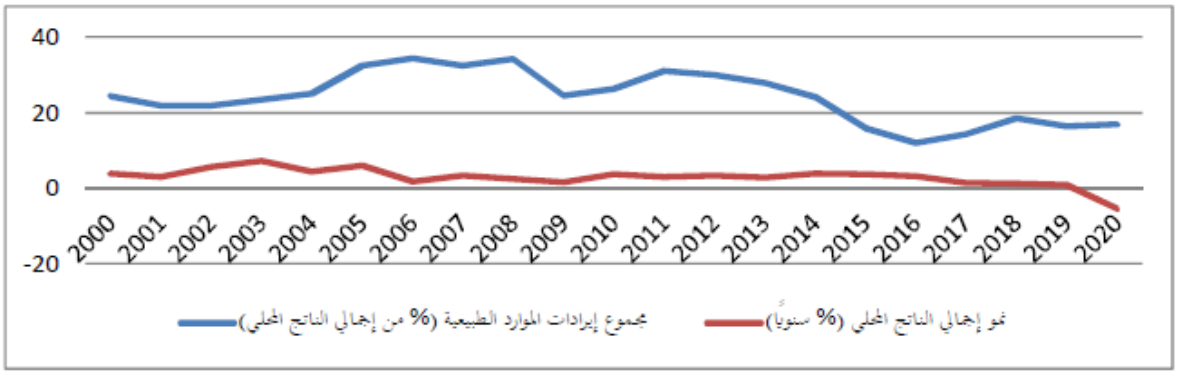

المصدر: لحول علي وآخرون، مرجع سبق ذكره، بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

من خلال الشكل يتبين لنا أنه كلما زادت نسبة مجموع إيرادات الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي كانت هناك زيادة في معدل النمو، إلى أن وصلت سنة 2014 بدأ معدل النمو يتباطأ تدريجيا وهذا عائد إلى انخفاض العائدات النفطية وكذلك انهيار أسعار النفط، وهذا سببه أن اقتصاد الجزائر يعتمد بشكل كبير على الريع المتولد من إنتاج النفط، ويمكننا القول أن درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام والإنفاق الحكومي ومن قيمة الصادرات، هذا الواقع جعل النمو الاقتصادي بالجزائر مرهونا بتطور حجم الريع بدون ديناميكية من خلال العمل على تشجيع الاستثمار وترقية القطاعات الإنتاجية.

2– مساهمة القطاعات الاقتصادية (خدمات،زراعة، صناعة)

هذا المؤشر يعبر عن معدل ودرجة التغير الهيكلي للاقتصاد، ففي ظل وفرة الموارد الطبيعية يتميز الاقتصاد بالريعية، أي الاعتماد على استغلال موارد طبيعية، وعدم الاهتمام بالصناعات التحويلية والزراعة، بحيث تتمتع فيع الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق التصدير أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه دون استثمارات في قطاعات إنتاجية، حيث تكون الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالدولة تستلم العائدات الريعية ثم يتم تخصيصها إلى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام. وفيما يلي عرض ومناقشة مساهمة القطاعات الاقتصادية بنسب مئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال فترة الدراسة.

بعد أكثر من 20 عاما من الانتقال إلى اقتصاد السوق، لا يزال اقتصاد الجزائر يتميز بضعف مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي (زراعة، صناعة خارج المحروقات) في الناتج الداخلي الخام، نلاحظ أن هناك أن هناك اختلال في المساهمة القطاعية بالاقتصاد الجزائري للفترة 2000–2020،كما يشير الشكل الموضح أدناه:

الشكل رقم (2–14): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام 2000–2020

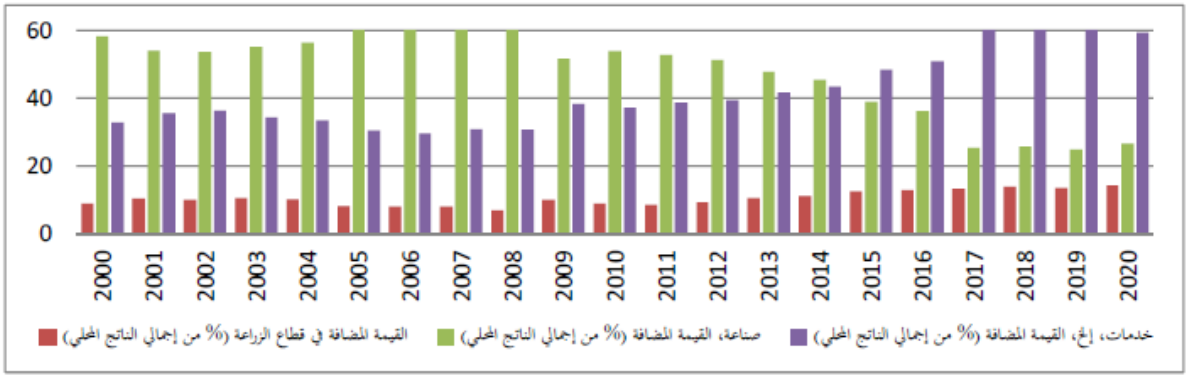

المصدر:لحول علي وآخرون، مرجع سبق ذكره، بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

– القيمة المضافة للخدمات: تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع ما بين 30% إلى 50% خلال الفترة 2000–2016، ما بين 50% إلى 60 % خلال الفترة 2016–2020، ديناميكية هذا القطاع تعود إلى الإنفاق الرأسمالي الحكومي بالإضافة لديناميكية قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث أدى إطلاق مشاريع جديدة وبرامج إعادة بناء الهياكل الأساسية، واستمرار تنفيذ العديد من برامج البنية التحتية والإسكان، وتوسيع الأشغال العامة إلى نمو في القيمة المضافة لهذا القطاع.

–القيمة المضافة لقطاع الصناعة: سجل هذا القطاع عام 2007–2008 نسبة 62.5 % وهي أعلى نسبة تم تسجيلها إلى غاية سنة 2020 وهذا راجع إلى قطاع المحروقات الذي عرف توسعا بفضل الزيادة في الإنتاج وارتفاع الأسعار،ويمكننا القول أن هذا القطاع يستحوذ على أكبر حصة في المساهمة بالناتج الداخلي، كما تراجعت النسبة للأعوام 2014 و2015 و2016 ولا تزال تتناقص كنتيجة لتدهور أسعار النفط. كما أن هذه النسبية لا تعكس ضعف قطاع الصناعة خارج المحروقات، فحسب إحصائيات الديوان الوطني لا تتعدى 10 % والجدول يوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (2–4): نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات (الوحدة%)

السنة	2001	2004	2007	2011	2013	2015	2018	2020
الصناعة خارج قطاع المحروقات	9.13	7.61	5.98	5.85	5.84	6	5.15	5.2

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءًا على الإحصائياتONS، عبر الموقع الالكتروني:https://www.ons.dz

يوضح الجدول تراجع نسبة الصناعة خارج قطاع المحروقات على مدى العقود السابقة حيث بلغت نسبة 6% فقط من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 وهي أعلى نسبة إلى غاية 2020، وهذا مقابل 35% في أواخر الثمانينات، ومن حيث القيمة المضافة يهيمن القطاع الخاص على العديد من القطاعات نذكر منها: الجلود والأحذية

90 %، النسيج 87 %، الكيماويات والبلاستيك 80 و87 % على التوالي ومواد البناء52 %. يعتبر القطاع الصناعي غير مفعل وغير مستغل إلى حد كبير لأنه لا يساهم إلا بحدود 5% في القيمة المضافة.

– القيمة المضافة لقطاع الزراعة: نلاحظ أن هذا القطاع وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال بعيد كل البعد عن تحقيق النتائج المرجوة، فالإنتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 50 % من احتياجات السوق، ويقدر معدل نمو القطاع الفلاحي لفترة 2000-2020 بنسبة 10 %.

كل هذه الإحصائيات تظهر جيدا تأخر ترتيب مساهمة القطاع الزراعي بالنسبة للقطاعات الأخرى، وهذا يبين لنا أنه إلى غاية اليوم لا يمكننا اعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد زراعي رغم ما تملكه الجزائر من مقومات زراعية كل البرامج التنموية التي تم تجسيدها في إطار المخطط الوطني للتنمية الزراعية وبرامج التجديد الريفي.

3–مساهمة القطاع الخاص

نجاح الجزائر في التنويع الاقتصادي رهين بتعزيز مكانة القطاع الخاص والذي يجب أن يكون جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات. وهذا من خلال توفير الإمكانيات اللازمة لتوفير مناخ أعمال مناسب للاستثمار وممارسة أنشطة الأعمال بدون عراقيل،وعليه سوف نعتمد على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشر الحرية الاقتصادية.

أولا: مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يعبر عن درجة مناخ الأعمال بعشر معايير كما هو موضح في الجدول أسفله، يتم تحديد ترتيب الاقتصاديات من خلال فرز درجات السهولة الإجمالية لممارسة أنشطة الأعمال، ويتراوح تصنيف هذا الأخير من 1 إلى 190 اقتصاد لدول عبر العالم، حيث كلما اقتربت من الترتيب 190 فيدل أن مناخ الأعمال يمتاز بصعوبة ممارسة أنشطة الأعمال. تحتل الجزائر وفق مكونات مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال المراتب الأخيرة سنويا وأحيانا غير مرتب عالميا، وحسب أحدث تقرير لمنظمة البنك الدولي لريادة الأعمال Doing business لسنة 2020 الجزائر تحتل المرتبة 157 وهذا في توفير وتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال[1].

[1] لحول علي وآخرون، مرجع سيق ذكره، ص157.

الجدول رقم (2–5): مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر لسنة 2020

المكونات 10 لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	مرتبة الجزائر
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من ضمن 190 اقتصاد عالمي	157
بدء النشاط التجاري	152
استخراج تراخيص البناء	121
الحصول على الكهرباء	102
تسجيل الملكية	165
الحصول على الائتمان	181
حماية المستثمرين الأقلية	179
دفع الضرائب	158
التجارة عبر الحدود	172
إنفاذ العقود	113
تسوية حالات الإعسار	81

المصدر:من إعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ من حيث بدء النشاط التجاري كان ترتيب الجزائر لسنة 2020 في152 من ضمن 190 اقتصاد عالمي، يدل هذا على صعوبة بدأ المشاريع وعرقلة سهولة ممارسة الأعمال.

أما بالنسبة لاستخراج تراخيص البناء،كان ترتيب الجزائر 121 من بين 190 اقتصاد هذا يدل أن هناك صعوبة في استخراج تراخيص البناء، بالنسبة للحصول على الكهرباء كان ترتيب الجزائر في الرتبة 102 في تسهيل وصول هذا المورد الطاقوي بالرغم من توفره لدرجة الاكتفاء. من حيث تسجيل الملكية والحصول على الائتمان كان ترتيب الجزائر 165و 181 على التوالي،حيث أن ضعف الائتمان في الجزائر يدل على سوء الممارسات التنظيمية.

بالنسبة لحماية المستثمرين الأقلية تترتب الجزائر في 179،دفع الضرائب 158، التجارة عبر الحدود كان ترتيبها 172 قريب من المرتبة الأخيرة بـ 18 مرتبة،من حيث إنفاذ العقود 113،تسوية حالات الإعسار كان ترتيبها في منتصف الترتيب العالمي 81 من بين 190. كل هذه المعطيات تفسر جزئيا ضعف نسبة مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات

في الناتج المحلي بالجزائر وكذا مواجهة القطاع الخاص والمقاولات الناشئة مصاعب كبيرة،وهذا ما جعل الجزائر تحتل مراتب متدنية سنويا في هذا المجال.

ثانيا: مؤشر الحرية الاقتصادية

عبارة عن سلسلة من 10 قياسات اقتصادية أنشأتها مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال،هدفها هو قياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم.

يعمل هذا المؤشر على قياس وتقييم أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الاقتصادية التي تمثل موضع عمل سياسات الحكومات على مستوى العالم،حجم الحكومة والانفتاح الاقتصادي والكفاءة التنظيمية، درجة الحرية الاقتصادية تحسب على المقياس من 0 إلى 100، إذا كامن قيمة المؤشر من 80 إلى 100 دولة ذات اقتصاد حر إذا كانت قيمة المؤشر من 0إلى 49,9 دولة ذات اقتصاد مغلق ومن 50 إلى 59,9 دولة ذات اقتصاد غير حر جزئيا[1] .

الشكل رقم (2–15): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000–2020

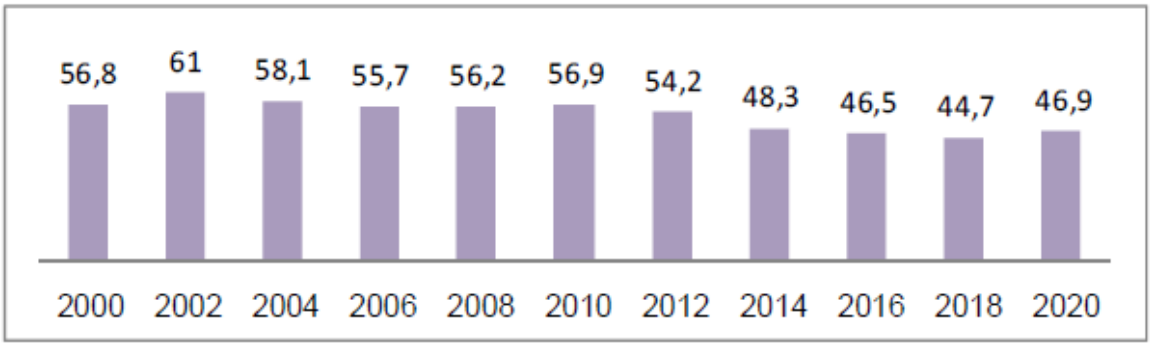

المصدر:لحول علي وآخرون، (2021): **التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000–2020**، مجلة دفاتر اقتصادية،جامعة زيان عاشور، العدد 02، الجلفة،الجزائر،ص 159.

يوضح الشكل تطور مؤشر الحرية الاقتصادية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال التجارية لسنة 2020، حيث بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر 56,8 سنة 2000 وواصل الارتفاع إلى أن انخفض سنة 2006 حيث وصل 55,7، وفي سنة 2010 بلغ 56,9، ثم بدأ ينخفض حيث في سنة 2012 قدر ب 54,2 وواصل الانخفاض خلال السنوات اللاحقة إذ بلغ 44,7 سنة 2018 وسنة 2020 بلغ 46,9. يدل هذا على أن الجزائر تعتبر بيئة مقيدة لنشاط القطاع الخاص وكذلك يلعب اقتصادها المغلق والنموذج الاقتصادي دورا كبيرا في إعاقة القطاع الخاص، حيث

[1] المعهد العربي للتخطيط، (2020): **دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني**، الكويت، ص31.

https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/566/566_API-Index-Development-2020.pdf تاريخ الإطلاع 2023/04/04

يساهم القطاع بحوالي 5% فقط من إجمالي الناتج المحلي وبالتالي فالقطاع الخاص غير متواجد جنبا مع جنب مع القطاع العام لتنويع الاقتصاد.

4- درجة تنويع الصادرات

بعد أن تمتعت لسنوات عدة بفائض في ميزانها التجاري، فإن الجزائر سجلت عجزا في سنة 2015، حيث سجلت صادرات المحروقات تراجعا نسبته 43,71% سنة 2018.

الشكل رقم (2-16): حركة الميزان التجاري بالمليارات الدولارات الأمريكية 2000-2020

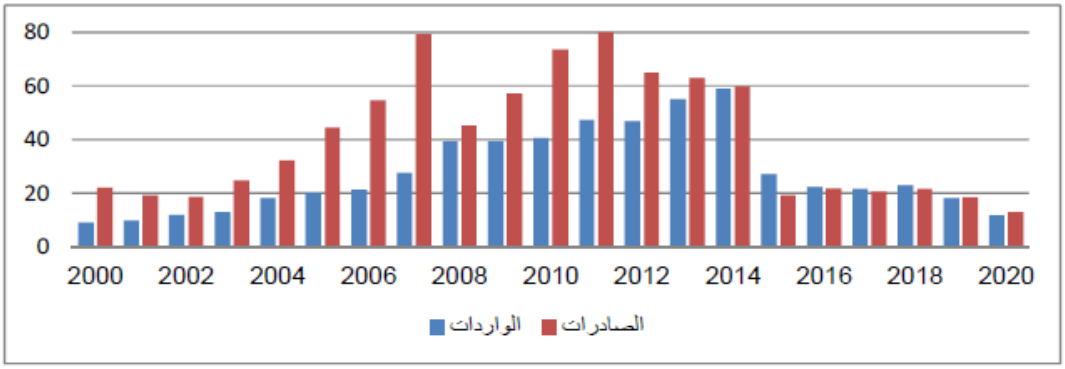

المصدر:لحول علي وآخرون، مرجع سبق ذكره، بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر ومركز CNIS

يوضح الشكل اعتماد التجارة على تصدير منتج واحد مع انخفاض أسعاره المصدرة،مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات، فتنويع الصادرات يقلل من الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة ويؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويلا لواردات،كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-17): تركيبة الصادرات الجزائرية (الوحدة مليون دولار)

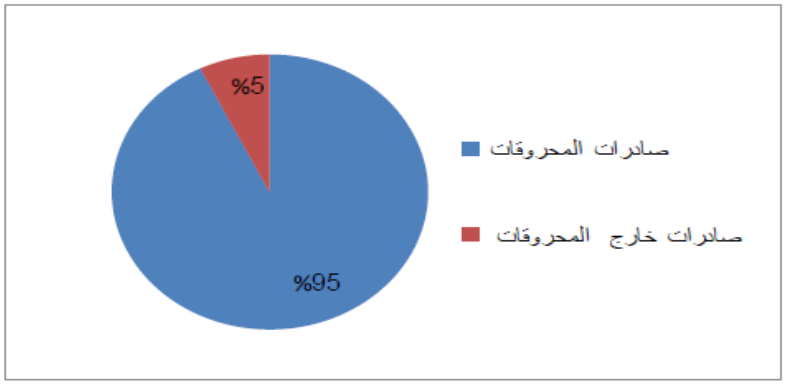

المصدر:من إعداد الطالبتين إعتمادا على وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك.

من خلال الشكل يمكننا الملاحظة أن الجزائر تعتمد على مصدر واحد لصادراتها ألا وهو المحروقات وذلك بنسبة 95%، أما النسبة المتبقية والمقدرة بـ5% مقسمة على عدة منتوجات كالنصف مصنعة والمنتوجات الغذائية وعتاد

فلاحي...إلخ، هذه النسبة في ظل تقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي لا يمكن أن تساهم بشيء، حيث تبلغ قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات حوالي 3,5 مليار دولار موزعة على النحو التالي:

الشكل رقم (2–18): تركيبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

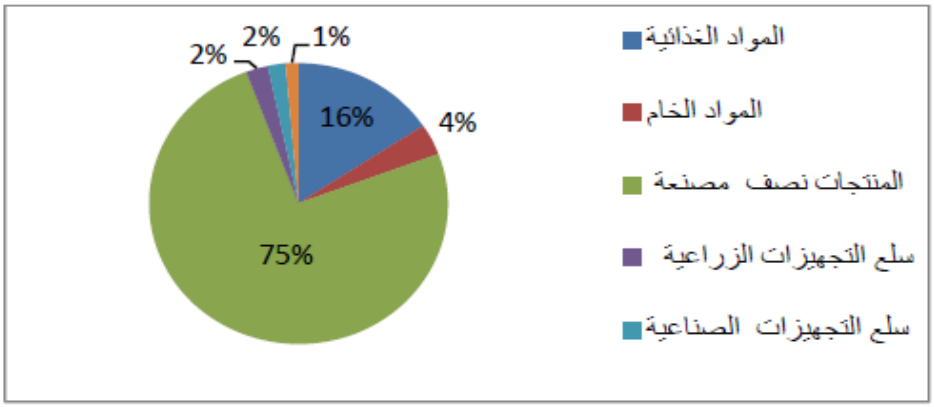

المصدر:من إعداد الطالبتين اعتمادا على وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك.

ثالثا: ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط

إن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على العائدات المتأتية من صادرات النفط، وما يتميز به من تذبذبات وتقلبات مستمرة، والدليل على ذلك التقلبات البترولية الأخيرة وما خلفته من نتائج وخيمة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية ما يجعل من عملية التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة للتخلص من تبعيتها لهذا المورد والنهوض باقتصادها.

1–إستراتيجية الجزائر للتنويع والنمو الاقتصادي

من خلال رؤية طويلة الأجل،تؤكد الجزائر طموحها في أن تصبح قوة ناشئة نتيجة للتحول الهيكلي على مدى العقد المقبل،لهذا يتم طرح ثلاث مراحل للنمو:

- **مرحلة الإقلاع (2016–2019)**: تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
- **المرحلة التحول (2020–2025)**: ستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني وتحقيق مسار نمو خارج المحروقات،وتحديث القطاع الزراعي مما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي،وتنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.
- **مرحلة الاستقرار والتوافق (2026–2030)**: يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.[1]

[1] وزارة المالية، " نموذج الاقتصادي الجديد، الجزائر" متاح عبر الموقع التالي:

بهدف التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد، حدد النموذج الجديد للنمو الاقتصادي أهداف للفترة 2020-2030:

- تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 6.5 % سنويا خلال الفترة 2020-2030؛
- ارتفاع محسوس في عائد الناتج المحلي الإجمالي للفرد (يتضاعف إلى 2.3 مرة)؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية (من 5.3 % سنة 2015 إلى 10 % من الناتج المحلي الإجمالي آفاق 2030)؛
- عصرنة القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي وإدراك فرص لتنويع الصادرات؛
- تقليص نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة للنصف (6% سنويا في سنة 2015 إلى 03 في آفاق 2030).

2- السياسات المقترحة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر: يمكن حصرها في ما يلي:[1]

سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي

- تطوير إطار جبائي قوي، استنادا إلى قاعدة ضريبية بمساعدة في تحقيق الأهداف المالية.
- التأكد من استخدام إيرادات للنفط تضبطه قواعد واضحة وشفافة.
- وضع أطر تنظيمية وإشرافية واحترازية قوية لتعزيز صلاحية القطاع المالي ضد تقلبات أسعار النفط.
- تقوية سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتقييم الفعلي له.

الإطار التنظيمي والمؤسساتي لمواصلة نمو القطاع الخاص

- تعزيز زيادة التكامل التجاري.
- تطوير أسواق الأوراق المالية.
- تبسيط البيروقراطية الحكومية.
- تقليل العوائد التنظيمية التي تحد من المنافسة.

القطاع العام كمحفز لنمو القطاع الخاص

- تقليل حجم قوة العمل العامة من خلال تحسين الأجور في القطاع الخاص للموظفين المؤهلين.
- زيادة الإنفاق العام على التعليم إذا كان منخفضا.
- تحسين نوعية التعليم.

---

http://www.mdfgi.gov.dz/تم الاطلاع تاريخ 2023/04/18.

[1] العابد برينيس شريفة ، دحماني نور الهدى ، (2020): **أثر تقلبات أسعار لنفط على الاقتصاد الجزائري : نحو ضرورة التنويع الاقتصادي**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي، العدد 03، الأغواط، الجزائر، ص ص 26-27.

- الاستثمار في البنية التحتية من خلال زيادة كفاءة الاستثمار العام.

السير نحو استثمار أكثر تنوعا

- تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية.
- دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد.
- تعزيز التوزيع الرأسي (العمودي) في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية.

ومن خلال الدراسة يمكن صياغة أهم المحاور التي يمكن الاعتماد عليها لتنويع الاقتصاد وذلك من خلال تطوير العديد من القطاعات والمجالات خاصة، وأن الجزائر واحدة من أهم الدول التي تتميز بإمكانيات ومؤهلات زراعية وسياحية وبشرية قادرة على المساهمة الحقيقية في تنويع اقتصادها،يتم عرضها في ما يلي:[1]

❖ **تعديل الهيكل الإنتاجي**: لتحقيق ذلك يجب التركيز على:

– **تطوير القطاع الصناعي**: وذلك بإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية من خلال تحديث المعدات وتوفير المواد الأولية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الإعفاءات الضريبية لها، مع إرساء الأطر الفنية المتقدمة في الدورات التدريبية والتأهيلية لتكوين خبرات وطنية ذات كفاءة.

– **تطوير القطاع السياحي**: وذلك من خلال تطوير المرافق السياحية وإعطائها دورا مهما ضمن الخطط الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة وذلك بزيادة الاستثمارات الحكومية في هذا النشاط. والاستفادة من الخبرات العالمية وإدخال تقنيات حديثة في إدارة المنشئات السياحية ومرافقها من فنادق وغيرها.

– **تطوير القطاع الزراعي**: لابد من وضع إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف والرؤى لغرض تلافي القصور الذي يصيب القطاع الزراعي ومعالجة التحديات التي تتميز بالترابط بين القطاعات الفرعية المكونة له ليصبح هذا القطاع قادرا على تحقيق النمو المستدام .

❖ **توفير بيئة مؤسساتية مناسبة:**

– إصلاح هيكل المؤسسات أي القوانين والتنظيمات وخاصة ما يرتبط بحقوق الملكية.

–دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة خاصة.

[1] العابد برينيس شريفة ، دحماني نور الهدى، ص ص 27-28.

– توفير بيئة عمل مستقرة للمستثمرين تحكمها آليات ضريبية وقانونية وتنظيمية عادلة.

❖ **تطوير وإصلاح القطاع المصرفي:**

–تطوير آليات وأدوات عمل البنوك وتكييفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة لجذب الاستثمارات في القطاع المالي وتمويل القطاع الخاص.

– التقيد بالمعايير المصرفية العالمية ومنها كفاية رأس المال والإفصاح المالي عن القوائم المالية للمصارف.

– تطوير أداء العاملين في المصارف من خلال الدورات التدريبية.

❖ **توفير بيئة تحتية حديثة والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** وذلك من خلال:

– العمل على تطوير بنية تحتية متكاملة على درجة عالية من الجودة والكفاءة.

– تحديد القطاعات التي ترغبالدولة في جذب الاستثمارات إليها لغرض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

– الانتقائية في اختيار المشاريع التي من شأنها أن تحقق أهداف التنمية، واستهداف الأنشطة ذات أثر تدفقي للتكنولوجيا والمهارات.

المطلب الثالث: خيارات التنويع الاقتصادي في الجزائر

للجزائر إمكانيات وثروات هائلة يمكن أن تحل محل المحروقات في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه وتنويعه وتحقيق التنمية المستدامة، ونقتصر هنا على الإمكانيات المرتبطة بقطاع الفلاحة، الصناعة، السياحة والطاقات المتجددة.

أولا: القطاع الفلاحي

تكمن أهمية القطاع الفلاحي في دوره في معالجة جملة من القضايا والإشكاليات، فهو يمكن من تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل والمساهمة في تنويع بنية الاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيص أهم إمكانيات الجزائر في القطاع الفلاحي كما يلي:

1– الإمكانيات والموارد الطبيعية: تتربع الجزائر على مساحة 2381741 كلم^2، تجعل من الجزائر الأكبر من حيث المساحة في القارة الإفريقية، يمتد ساحلها على مسافة تفوق 1200كلم، وتنقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق إلى الغرب وهي إقليم الساحل الذي تتكون أراضيه من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ والخلجان، إقليم التل الذي يتكون من السهول الداخلية المرتفعة ويضم معظم الأراضي الصالحة للزراعة والإقليم الصحراوي الذي يمثل حوالي 80% من مساحة الجزائر الكلية،وتمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.4 مليون هكتار والتي تمثل 18% من

المساحة الإجمالية للبلاد،إلا أن المساحة الزراعية المستعملة تقدر ب 8.458 مليون هكتار أي بنسبة لا تتجاوز 20% من الأراضي الصالحة للزراعة[1].

2– الموارد المائية: إن تطور القطاع الفلاحي وتنميته مرتبط بحجم الموارد المائية الضرورية لنمو القطاع، وتنقسم الموارد المائية إلى:

- **الموارد المائية المطرية:** تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 65 مليار متر مكعب هو معدل ضعيف،كون الموقع الجغرافي والأقاليم المناخية تتوزع بين الإقليم المتوسطي وإقليم السهوب والإقليم الصحراوي الذي يشكل الحيز الأكبر من مساحة الجزائر تكون فيه نسبة الأمطار قليلة جدا وتكاد تكزن منعدمة في بعض الأعوام،كما أن نسبة التساقط تزيد كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال ومن الغرب إلى الشرق،إذ تتراوح كمية التساقط في الساحل الشرقي بين 600 و1400 ملم/السنة[2].
- **المياه السطحية:** وتشمل المجاري المائية المجمعة في شكل أنهار وأودية، يزداد منسوبها نتيجة تساقط الأمطار والثلوج التي تغذيها ينابيع متجددة، تقدر الموارد المائية السطحية في الجزائر ب 12.7 مليار[3]،وتضم المياه السطحية في الجزائر 17 حوضا مائيا، لكن المعدل الحقيقي لاستغلال المياه السطحية في الجزائر ضعيف جدا لاسيما في الجهات الوسطى والشرقية[3].
- **المياه الجوفية:** تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر 7 ملايير م^3 /سنة، وهي موزعة بشكل غير متوازن بحيث:حوالي 28% منها موجودة في شمال البلاد وتقريبا 71% موجودة في جنوب البلاد[4] .

3– الموارد البشرية: بلغ عدد العمال في القطاع الفلاحي بالجزائر 9.6% من إجمالي عدد العمال، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالسنوات الماضية، حيث أن نسبة العمال في القطاع في انخفاض مستمر من سنة لأخرى[5]، ويعود السبب

[1] الزراعة في الجزائر، (2023):متاح على الموقع،https://www.algeria.croscience.bayer.com/ تم الإطلاع عليه يوم 04/20 على الساعة 15:23.

[2] أحمد شاطرباش، منى طواهرية، (2016): **إستراتيجية إدارة الموارد المائية: رهان التنمية المستدامة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10، الجزائر، ص58.

[3] يونس سميحة، (2016):**آليات ترشيد الاستهلاك المائي في الجزائر رؤية إسلامية**، **مجلة أفاق العلوم**، العدد 01، جامعة زيان عاشور،الجلفة، ص206.

[4] شراف عقون وآخرون، (2017):**تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها في الجزائر –دراسة تحليلية–**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، الجزائر ص300.

[5] إحصائيات البنك الدولي، متاحة على الموقع https://data.albankaldawli.org/، تم اللإطلاع عليه يوم 2023/04/28 على الساعة 14:52.

الأساسي لهذا الانخفاض في انتقال قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وعدم توفر التقنيات والإمكانيات المادية للفلاحين ما يدفعهم للهجرة نحو المدن[1].

4– الموارد المالية: يعتبر توفير الموارد المالية من مقومات التنمية الفلاحية، حيث تقدم مختلف القطاعات مرهون بتوفر رؤوس الأموال المخصصة لتسييرها، لذلك فإن الجزائر تخصص سنويا غلاف مالي للقطاع الفلاحي يحدد حسب الاحتياجات، بالإضافة لدور المستثمرين والفلاحين الخواص في تمويل القطاع، هذا وقدر الغلاف المالي المخصص لقطاع الفلاحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2019 بحوالي 265 مليار دينار[2].

رغم الإمكانيات الفلاحية الموجودة في البلاد إلا أن القطاع الفلاحي لا يزال ضعيفا وذلك بسبب عدم الاستغلال الأمثل للموارد الفلاحية، تأثير القطاع بالظروف المناخية والطبيعية، هجرة العمال للقطاعات الأخرى، نقص اليد العاملة المؤهلة، قلة استخدام تقنيات الري الحديث وضعف الطاقة الإنتاجية والنوعية والجهاز التسويقي.

ثانيا: القطاع الصناعي

يمكن استخلاص أهم مميزات الصناعة الجزائرية في مايلي:[3]

– قدرات إنتاجية هائلة غير مستعملة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسير وإدارة الأعمال؛

– مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛

– ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيات المستوردة؛

– تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص في تنوع الصادرات؛

– ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

ولإنعاش وتنمية الصناعة الوطنية يجب تحديد التوجهات التالية[4]:

– تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛

– تحديد المبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛

---

[1] بن جلول خالد وآخرون، (2019):**القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية هجرة اليد العاملة–دراسة تحليلية للأسباب والآثار والانعكاسات على الإنتاج الزراعي والحلول الممكنة**، الملتقى الدولي السابع في اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، المنعقد يومي30–31 اكتوبر، جامعة قالمة، الجزائر، ص622.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، فلاحة، متاحة على الموقع https://www.aps.dz/ تم الإطلاع عليه يوم 2023/04/28 على الساعة 22:04.

[3] قوريش نصيرة، (2008):**أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد 05، الجزائر، ص93.

[4] قريبي ناصر الدين، (2016):**القطاع الصناعي في الجزائر ومساهمته في التنمية**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، الجزائر، العدد 11، الجزائر، ص 306.

- وضع سياسية تحفيزية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛

- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينات.

حيث مرت الصناعة في الجزائر بمرحلتين رئيسيتين:

1- مرحلة الصناعات المصنعة (1962-1986): في هذه الفترة كانت الدولة الجزائرية تتبنى النظام الاشتراكي، فكانت خلال هذه الفترة الدولة هي المهيمنة على القطاع الصناعي ككل وسعت لتطوير الصناعة وجعلها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في البلاد، فقامت بالعديد من المخططات التنموية لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة وقد خصص لها أكثر من 300 مليار دينار جزائري في إطار المخطط الثلاثي المخططين الرباعيين، لكن وبالرغم من ذلك إلا أن النتائج المحققة كانت ضعيفة، وذلك كون الصناعة كانت مرتبطة بالأسواق الخارجية في الحصول على المواد الأولية، كما أنها لم تتمكن من تلبية الطلب الداخلي من المواد الاستهلاكية، حتى أن نسب تغطية الإنتاج الصناعي للطلب الداخلي كانت في تراجع، وبالتالي يمكن وصف التجربة الصناعية في الجزائر في ظل نظام النموذج الاشتراكي بالفاشلة[1].

2- مرحلة الخصخصة (1986 إلى اليوم): كانت الأزمة البترولية لسنة 1986 أهم سبب لتوجه الجزائر نحو خوصصة المؤسسات العمومية التي فشلها وعدم قدرتها على خلق قيمة مضافة، فالنتائج غير المرضية للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر في ظل النموذج الاقتصادي الاشتراكي دفع الجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها شروط إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات اقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق بداية من سنة 1989، فقامت الحكومة الجزائرية في إطار الإصلاحات بخوصصة المؤسسات العمومية وخاصة الصناعية منها، واعتمدت الجزائر بداية من سنة 2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي وذاك من خلال تجسيد الإستراتيجية الصناعية الجديدة والتي تعتمد على إعادة تأهيل المؤسسات، تطوير الإبداع، تكوين وتأهيل المؤشرات البشرية وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

ثالثا: القطاع السياحي

تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية متنوعة تؤهلها للنهوض بالقطاع السياحي تتمثل في:

1- المقومات الطبيعية

تمتد ارض الجزائر في أقصى اتساع لها على مسافة تزيد عن 1900 كلم من الشمال إلى الجنوب و1800 من الشرق إلى الغرب.لتبلغ مساحة تقدر بـ 2381741كلم، يمتد شريطها الساحلي على مسافة 1200كلم تتواجد به عدة فضات سياحية نادرة، من أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد: القالة، سيدي فرج، تنس،بني

[1] أحمد ضيف، أحمد عزوز، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] المرجع نفسه، ص25.

صاف...الخ[1]. كما تتميز الجزائر بتنوع تضاريسها التي تتابع من الشمال إلى الجنوب، ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري مثل سهول متيجة، وهران وعنابة، ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على السلاسل جبلية منها جبال شيليا بالأوراس وقمة لألا خديجة بمنطقة القبائل الكبرى.وغيرها من الجبال خاصة التي تتوفر على مقومات الجذب السياحي من غابات وثلوج مثل الشريعة وتيكجدة، التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي عليها هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات والتزلج على الجليد، كما تتخلل هذه الجبال وغيرها شعاب ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف ألوان والإشكال مما يؤهل هذا المنتوج السياحي ليرتقي إلى مستوى الطلب عليه[2].

كما إن اكبر ما تزخر به الجزائر صحراؤها التي تبلغ مساحة حوالي 2مليون كلم مربع، تعتبر الصحراء أكبر منتوج سياحي تتوفر عليه الجزائر وهي من اكبر الصحاري في العالم مما يجعلها القبلة الأولى السياح الأجانب، دكتوراه تزخر الصحراء الجزائرية بعدة معالم أثرية تعود إلى مختلف العصور، كقمة تاهات التي تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية تدل على أن الحياة كانت موجودة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من عشرة ألاف سنة.كما تعتبر القصور من أهم المقومات السياحة الصحراوية الجزائرية، إذ تشكل سلسلة عمرانية متناسقة مع بيئة الصحراء والتراث التاريخي الذي تعكسه بمختلف تفاصيلها، كقصر تماسين، قصور الزاوية التيجانية[3].

2– المقومات الحضارية والتاريخية

الجزائر من الدول التي تملك التي تمتلك إرثا تاريخيا وحضاريا تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ، ومن أهم المواقع التاريخية التي تتوفر عليها الجزائر موقع الطاسيلي الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، وحي القصبة الذي يمثل إحدى أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية ووادي ميزاب بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن 10م، بالإضافة لموقع تمقاد قلعة بني حماد، جميلة،مسجد كتشاوة والجامع الكبير، التي تعتبر من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر التي تتوفر على آثار رومانية وأثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين وآثار عثمانية[4].

[1] مساني صورية، (2018-2019): **الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول –دراسة حالة الجزائر للفترة 1995–2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص241.

[2] مناجية الهذبة ، (2017): **الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر**، مجلة دراسات والأبحاث،العدد 26، الجزائر، ص3.

[3] مساني صورية، مرجع سبق ذكره، ص242.

[4] مناجية الهذبة ،مرجع سبق ذكره، ص4.

3–المقومات الثقافية

يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف نذكر منها:[1]

– **المتحف الوطني سيرتا:** بقسنطينة أنشأ لجمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها في المدينة خاصة وعلى مستوى الشرق الجزائري ككل.

– **متحف باردو الوطني:** في الجزائر، العاصمة تعرض به حفريات من أصل الشعوب إضافة إلى قطع أثرية افريقية.

– **المتحف الوطني للمجاهد:** يوجد في الجزائر العاصمة، تتمثل معروضاته في أثار عن الثورة التحريرية.

لكن رغم المقومات السياحية الهائلة التي تزخر بها الجزائر إلا أن القطاع السياحي في الجزائر أم يحقق النتائج المرجوة وذلك سبسب عدم الاستغلال الأمثل للقدرات السياحية، ضعف الخدمات المرتبطة بالجودة الفندقية، ضعف دور الوكالات السياحية والأسفار في إبراز الجزائر كوجهة سياحية جذابة ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين، انعدام أساليب التسويق الحديثة والفعالة وعدم وجود مواقع الكترونية للتسويق السياحي بالإضافة لضعف الدور الإعلامي في إبراز التراث السياحي الجزائري، ضعف نوعية النقل والمواصلات، عدم قدرة المؤسسات السياحية على منافسة المنتوج السياحي الأجنبي، عدم توفر الأمن في المناطق السياحية خاصة الصحراء[2].

رابعا: إمكانيات الجزائر في الطاقات المتجددة

تسعي الجزائر من خلال النموذج الطاقوي الذي يرتكز على التنويع الطاقوي المستدام إلى تطوير إمكانيات استخدام الطاقة المتجددة، بوصفه احد رهانات الفترة القادمة.

1– إمكانيات الطاقة الشمسية

تتوفر الجزائر على إمكانات هائلة من الطاقة الشمسية، حيث تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم نظرا لكمية الطاقة الواردة إلى المتر المربع منها المقدرة بـ05 كيلوواط/الساعة/متر مربع على معظم أجزاء التراب الوطني.وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000كيلوواط في الساعة للمتر مربع الواحد.

[1] رفعت عبد الله سليمان وآخرون، (2019): **تنمية السياحة في الجزائية وفق ميادئ الاستدامة**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد17، العدد3، ص127.

[2] عبد الرحمان عبد القادر، حساني بن عودة، (2018):**مكانة القطاع السياحي في الجزائر –الواقع والمأمول**– مجلة الحقيقية، المجلد17، العدد02، ص161–163.

بدأت جهود الأولى للاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر مع إنشاء أول محافظة للطاقات الجديدة في الثمانينيات، واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988 مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية ورغم الترسانة القانونية المعتمدة ما بين 1999و 2001، فما يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا في الجزائر[1].

2- إمكانيات طاقة الرياح

تتوفر الجزائر على إمكانيات معتبرة حيث تهب عليها الرياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي، بمتوسط سرعة تفوق 07 أمتار/ثانية خصوصا في المناطق الساحلية وهو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر ب673 مليون واط ساعي في حالة تركيب توربين هوائي على علو 30 متر في حالة رياح ذات سرعة 5.1 متر/ثانية وهي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن بالطاقة [2].

3- إمكانيات الطاقة الكهرومائية

تتساقط على التراب الوطني كميات مهمة من الإمطار سنويا قدرت بحوالي 65 مليار م^3،إلا أنه لا يتم استغلال الجزء قليلا منها، يقدر ب5%، على عكس البلدان الأوروبية التي تستغل هذا المورد في توليد الطاقة الكهرومائية ب70%. وتقدر حاليا كمية الأمطار المستغلة ب 25 مليار م^3،ثلثا هذه الكمية مياه سطحية والباقي جوفية، وتبلغ حصة حظيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر ما استطاعته 286 ميغاواط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الإنتاج الكهرومائي والى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالا كفء[3].

4- إمكانيات الطاقة الجيوحرارية

تمتلك الجزائر إمكانيات طاقويةجيوحرارية كبيرة حيث تحتوي على أكثر من 200مصدر حراري، تتمركز في الشمال الشرقي والشمال الغربي للبلاد، يعد اسخن هذه المصادر حمام دباغ بقالمة الذي تبلغ حرارته98 درجة مئوية، وقد تصل إلى 1189 درجة مئوية ببسكرة وهذا يعني إمكانية إنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية في هذه المناطق.

فمن خلال مصادر المياه المعدنية الحارة يتم الحصول على أكثر من 12م^3/ثا من الماء الساخن، والذي تتراوح حرارته بين 22°م و98°م، حيث يعود استعمال المياه المعدنية الحارة في الجزائر إلى عشرات السنين[4]، كما توجد بالجزائر كذلك مساحات تحتوي على مياه جوفية تدعى بالطبقة المائية الالبية تقدر درجة حرارتها المتوسطة 57°م.

---

[1] مداحي محمّد، مرجع سبق ذكره ،ص8.

[2] دين مختارية، زرواط فاطمة الزهراء، (2018): **الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 7،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص77.

[3] مداحي محمّد ، مرجع سبق ذكره، ص10.

[4] نطور بلال، ديب صورية، (2015):**إمكانيات الطاقة المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد3، الجزائر، ص30.

5- إمكانية الكتلة الحيوية

إن الطاقة الحيوية المعروفة بطاقة الكتلة الحية هي استخدام الموارد العضوية كوقود بواسطة تقنيات معينة كالتغويز أو الاحتراق أو الهضم، وإذ ما تم استخدام الكتلة الحيوية بشكل مناسب فإنها تشكل مصدرا للطاقة المتجددة وبالنسبة لموارد الجزائر من هذا النوع فنجد أهم مصادرها يتمثل في:

- **موارد غابية:** التي تنقسم إلى منطقتين:
  - ✓ منطقة الغابات الاستوائية التي تحتل مساحة تقارب 25000000 هكتار، أكثر من 10% من مساحة البلاد.
  - ✓ المنطقة الصحراوية الجرداء والتي أكثر من 90% من المساحة الإجمالية حيث يمثل كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين هامين في الاستعمال الطاقوي.
- **موارد طاقوية من النفايات الحضرية والزراعية:** تقدر بـ05 مليون طنلم تتم عملية إعادة تدويرها لحد الساعة وهذا المورد يمثل حقلا قادرا على استيعاب 1.33 مليون طن معادل نفط سنويا.[1].

رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية ومختلف المشاريع في سبيل استغلال الإمكانيات المتوفرة من الطاقات المتجددة إلا أن القطاع لا يزال يعاني من الكثير من النقائص، كون الحجم الأكبر من الإمكانيات المتاحة غير مستغلة.

المبحث الرابع: عرض بعض التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي

تمكنت العديد من الدول التي تمتلك ثروات كبيرة من الموارد الطبيعية لأن تنجح في تنويع اقتصادياتها، حيث نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل لتحقيق هذا الهدف والتخلص من التبعية لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها، وفيما يلي بعض التجارب في مجال التنويع الاقتصادي والتي يمكن الاستفادة منها.

المطلب الأول: تجارب دول عربية في التنويع الاقتصادي

يعتبر تنويع النشاط الاقتصادي ذات أهمية كبيرة، حيث نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل لتحقيق هذا الهدف والتخلص من التبعية، باعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصادية ومخططات، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق درجة مقبولة من تنويع اقتصادها، لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها.

أولا: تجربة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي نموذجا للدول العربية النفطية، حيث تمكنت هذه الدول من احتلال المراتب الأولى عالميا حسب بعض التقارير العالمية من خلال مؤشرات تؤكد نجاحها في التخلص من التبعية النفطية إلى اقتصاد يعتمد على تشكيلة متنوعة من القطاعات.

[1] بن موفق زروق، مرجع سبق ذكره، ص299.

حيث يتميز اقتصاد الإمارات ببنية تحتية ذات أداء مستقر ومتوازن على الرغم من التحديات الخارجية، سواء من الجانب الاقتصادي المتمثل في التراجع غير المسبوق في أسعار النفط أو ما يحيط بالمنطقة من اضطرابات، حيث تعد دولة الإمارات أول دولة عربية تعد ميزانية دورية لخمس سنوات، فقد اعتمدت ميزانية دورية تقدر بـ 248 مليار درهم لأعوان 2017-2021، ولقد كان للقطاع النفطي الإماراتي النصيب الأكبر من الناتج الوطني، حيث بلغ الاحتياطي من النفط سنة 2015 حوالي 8,97 مليار برميل[1].

1- إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات

تنفذ الإمارات إستراتيجية إنمائية اقتصادية واجتماعية شاملة، ثم مراجعتها وتحديثها وفقا للمصلحة الاقتصادية العامة للدولة، ويمكن توضيح أهم خطوات التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات كالتالي:

❖ **الجانب الصناعي**: كانت أولى خطوات الاهتمام بإنشاء المدن الصناعية، ومتابعة تطويرها عن كثب واستقدام الخبرات لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة واستقطاب الاستثمارات وإنشاء معاهد صناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة وإنشاء مراكز الأبحاث المتخصصة.[2]

❖ **جانب التجارة الخارجية**: تطبق الإمارات تعريفة منخفضة على الواردات تكون ملائمة مع التعريفة الجمركية المشتركة للدولة مجلس التعاون الخليجي، مع إعفاء 421 سلعة من التعريفة، والتحرير من القيود الكمية في شكل حصص، حيث تطبق الإمارات معايير لتقييم وتصنيف الواردات تتفق مع المعايير العالمية وتتسم إجراءات تسديد الواردات بالسرعة والبساطة، حيث يتم تسديد حوالي 90% من الواردات إلكترونيا، أما من ناحية الصادرات فقدمت إعفاءات للشركة العاملة في 234 منطقة حرة والتي تمثلت في قيود التراخيص والتوظيف وغياب أرباح الأعمال وضرائب الدخل الشخصي، مما أدى إلى دعم الصادرات غير النفطية[3].

❖ **جانب الاستثمار**: في إطار حماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وقعت الإمارات اتفاقية استثمار ثنائية مع أكثر من 30 دولة، كما وقعت اتفاقيات ضرائب مزدوجة مع أكثر من 45 دولة لخفض الضرائب التي تفرضها هذه الدولة على الأرباح التي تحققها شركتها، ونتج عن ذلك اتجاه عدد كبير من الشركات للاستثمار في الإمارات خاصة في القطاعات غير النفطية.

---

[1] بللعما أسماء، (2017-2018): **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد درارية، أدرار، الجزائر، ص62.

[2] المرجع نفسه، ص62.

[3] المرجع نفسه ، ص63

❖ **جانب السياسة المالية:** تبنت الإمارات سياسة مالية توسعية ركزت على ضخ مبالغ كبيرة من الإيرادات النفطية في تطوير وترقية البنية التحتية، من أجل خلق فرص للقطاع الخاص وتخفيض كلفة ممارسة الأعمال، كما أسهمت من خلال الإعفاءات الضريبية في رفع ربحية مشاريع القطاع الخاص.

❖ **تنمية القطاعات غير النفطية:** حيث تستثمر الإمارات فوائضها النفطية في تطوير القطاع غير النفطي، فعلى وجه التحديد في تنمية المركزين المالي والعقاري في دبي ومركزي شركات الطيران الدولية في دبي وأبوظبي، بالإضافة إلى السياحة الرياضية والصناعات الخفيفة، وكذلك خدمات النقل وتجارة التجزئة .

❖ **صناديق الثروة السيادية:** عملت الدولة على التعامل مع الفوائض المالية المتحققة من النفط بصورة تسمح بتجنب سلبيات تراجع أسعاره،وتحقيق العدالة في توزيع العوائد بين الأجيال من خلال استثمارات صناديق الثروة السيادية التي تعتبر الأكبر عالميا (هيئة أبوظبي للاستثمار، مجلس أبوظبي للاستثمار، هيئة الإمارات للاستثمار، هيئة رأس الخيمة للاستثمار)[1].

❖ **وضع مخططات مستقبلية للتنويع:** تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق تنويع أكبر وفق مخططات مستقبلية كرؤية الإمارات 2021، رؤية أبوظبي 2030، بعد نجاح مشروع دبي 2015، بالإضافة إلى إستراتيجية الطاقة 2050 التي تستهدف التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والالتزامات البيئية العالمية، وتضمن بيئة اقتصادية مربحة للنمو في جميع القطاعات، وكذلك تنويع مصادر الطاقة[2].

وتهدف الإمارات لكي تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير إدارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات.

حيث تمكنت الإمارات العربية المتحدة من تحسين قدراتها التنافسية وتنويع اقتصادياتها تدريجيا في أغلب القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي نظرا لطبيعة المناخ، فقد ساعدتها المداخيل النفطية الضخمة والتعداد السكاني الصغير والحوكمة الراشدة في بناء إستراتيجية تنموية تهدف إلى تنويع وتنمية الاقتصاد على المدى الطويل والخروج من التبعية النفطية[3].

ومن أهم القطاعات التي اعتمدت عليها الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي:

---

[1] بللعما أسماء، مرجع سبق ذكره ، ص63.

[2] وزارة الطاقة، (2017): الإمارات العربية المتحدة، مجلة وزارة الطاقة، العدد 04، ص06.

[3] جديدن لحسن، مراد إسماعيل، (2016): **إستراتيجية التنويع الاقتصادي، وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي دراسة مقارنة الإمارات الجزائر 1990–2016**، مجلة البشائر الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج شعيب، العدد 07، عين تموشنت، الجزائر، ص 245 .

❖ **قطاع الطاقة:** الذي يلعب دورا هاما في عملية التنمية وقطاع الصناعات التحويلية نظرا لتوفير العديد من الصناعات.

❖ **قطاع العقارات وخدمات الأعمال:** باعتباره من الأنشطة ذات التأثير الأكبر على مجمل التطورات الاقتصادية، فالاستثمار في هذا المجال يعد من أبرز المجالات التي تتجه نحو القطاع الخاص.

❖ **قطاع السياحة:** حيث حقق معدلات نمو تبلغ 10%، في المتوسط على مدار السنوات الخمس التي سبقت الأزمة المالية العالمية.

❖ **قطاع الخدمات الحكومية:** حيث بذلت الدولة جهدا كبيرا في تحسين الخدمات العامة، وذلك لإيمان الدولة بأن الإنسان هو الثروة الحقيقية من خلال الموارد البشرية وتوفير الخدمات الاجتماعية لكل فئات المجتمع، والذي يعتبر هدف أساسي من أهداف التنمية.

عموما يمكن القول أن سياسية التنويع الاقتصادي في الإمارات قد نجحت، فعند تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 كانت عائدات النفط تشكل 90% من الناتج المحلي الإجمالي، لتنتقل هذه النسبة في النصف الثاني من السبعينات وحتى الثمانينات إلى 51 % من الناتج المحلي، وفي منتصف الثمانينات كان المتوسط نحو 40%، ومن 2000 إلى 2014 شكل النفط 34% من الناتج المحلي[1]، وواصل الانخفاض حيث وصل 28.7 %في الربع الثاني من سنة 2022، وبالتالي أصبح القطاع غير النفطي يشكل 71.3 %.

الجدول رقم (2–6): مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

القطاع	الربع الثاني 2022	مساهمة القطاعات (%)
القطاع النفطي	**120.00**	**%28.7**
القطاع غير النفطي	**297.93**	**%71.3**
الناتج المحلي الإجمالي	**417.94**	**%100.0**

Source: https://www.argaam.com/ consulté le :25/04/2023

ثانيا: تجربة المملكة العربية السعودية

اعتمد أداء الاقتصاد السعودي على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، حيث تعد الإيرادات النفطية ركيزة الصادرات ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي، فالتنويع الاقتصادي يعتبر من الأهداف الإستراتيجية في الخطط التنموية

[1] زغاشو مريم، دهان محمد، (2017): **دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي –اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا–**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص80.

للملكة منذ انطلاقها عام 1970[1]، لذلك استحوذ هدف التنويع على اهتمام الاقتصاديين في المملكة العربية السعودية منذ اعتمادها على التخطيط منهجا لإدارة الاقتصاد.

يمكن تلخيص أهم الخطوات التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجية في الآتي:

– تركيز خطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصادية للملكة العربية السعودية على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط[2] ؛

– تطور التجارة من تجارة محدودة موسمية (كموسم الحج) إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة؛

– زيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، الكهرباء،شركات الطيران، الخدمات البريدية، السكك الحديدية والمدن الصناعية...) ؛

– توسيع القاعدة الصناعية في المملكة بإنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف المناطق، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، إضافة لإنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001م[3]؛

– تركيز الحكومة على تنمية الموارد البشرية؛

– توفر المملكة المؤسسات التعليمية الأساسية الحكومية والخاصة ومرافق البحث والتطوير؛

– التركيز بشكل رئيسي على مجموعة واسعة من القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية وهي: النقل والاتصالات والطاقة والخدمات المالية؛

– الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث اعتمدت السعودية برامج الخصخصة بهدف تمكين القطاع الخاص من القيام بدور قيادي في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط؛

– إعداد خطط مستقبلية للتنويع: تستمر جهود المملكة العربية السعودية نحو تنويع قاعدتها الإنتاجية، فقد عملت حكومة المملكة على إعداد خطة تنمية 2015-2019، حيث تم التركيز من خلالها على إستراتيجية التنويع التي تعتمد على خمسة مجموعات صناعية حيوية وهي: السيارات،الأجهزة المنزلية، البلاستيك، التعبئة، التغليف، المعادن، معالجة المعادن، الطاقة الشمسية، وتهدف الحكومة من الاستثمارات المتزايدة في مجالات القطاعات إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الواردات، وكذا خلق فرص عمل.[4]

---

[1] يوسفات علي وأخرون، (2017):**أهمية التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتقليل من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية– تجربة المملكة العربية السعودية**– ،مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 5، جامعة أحمد دراية، أدرار،الجزائر، ص21

[2] بن فريحة نجاة، نصاح سليمان، (2020):**واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية –عرض تجارب بعض الدول**–، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، العدد01،المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، ص143.

[3] بللعما أسماء، مرجع سبق ذكره، ص69.

[4] المرجع نفسه، ص70.

بالإضافة إلى ما جاء في رؤية المملكة 2030 والتي من أهم أهدافها:[1]

- ✓ رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1% إلى 5% .
- ✓ زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163 مليار إلى 1 ترليون ريال سنويا.
- ✓ رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16 % إلى 50 % على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
- ✓ ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35% .

الجدول رقم (2–7): متوسط إسهام القطاعات في نمو الناتج غير النفطي بالسعودية

المتوسط السنوي لمساهمة القطاعات في النمو%	نمو الناتج المحلي الإجمالي		نمو الناتج غير النفطي الحقيقي	
	1991–2003	2004–2014	2003–1991	2015–2004
الصناعات النفطية	1،6	0،8	–	–
الصناعات التحويلية	0،26	0،6	1،7	1،3
التشييد	0،1	0،3	0،7	0،6
الخدمات	0،4	1،8	2،6	3،8
قطاعات أخرى	0،3	1،4	0،8	1،1
إجمالي المساهمة	2،6	4،9	2،9	6،8

المصدر:بللعما أسماء، (2017–2018): **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد درارية، أدرار، الجزائر، ص71.

يظهر من الجدول أعلاه ما يلي:

– سجل قطاع الصناعة النفطية خلال الفترة (1991–2003)، أعلى متوسط إسهام في الناتج المحلي الحقيقي مقارنة بالقطاعات الأخرى؛

– خلال الفترة (1991–2003) تراجع متوسط إسهام الصناعة النفطية في الناتج وزاد متوسط إسهام قطاع الخدمات إلى 1،8% بعدما كان 0،8 خلال الفترة (1991–2003) ؛

– يعود نمو الناتج غير النفطي في كلتا الفترتين إلى إسهام قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية؛

[1] بن فريحة نجاة، نصاح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 144.

- خلال الفترة (2004-2015) يتبين لنا الاتجاه نحو تنويع القطاع السعودي.

1- أسباب تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية

تكمن أسباب تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية في ما يلي:

- ✓ أنها ستقلل من تعرض الاقتصاد لمخاطر التقلبات وأجواء عدم اليقين في أسواق النفط العالمية؛
- ✓ أنها تساعد على توفير فرص العمل اللازمة في القطاع الخاص لاستيعاب الشباب والأعداد المتزايدة من السكان؛
- ✓ أنها تساعد على زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو القابل للاستمرار؛
- ✓ أنها تساعد على إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت، عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع.

المطلب الثاني: تجارب دولية في التنويع الاقتصادي

استطاعت بعض الدول ذات المورد الطبيعية الغنية أن تنجح في تنويع اقتصادياتها وتحقيق معدات نمو مرتفعة على المدى الطويل، ومن ابرز هذه الدول النرويج، وماليزيا وقد تميزت هذه الدول في إطار سياسة التنويع بالتحويل نحو الإنتاج الصناعي وذلك من خلال إثرائها وتثمينها بمنتجات أكثر تطورا.

أولا:التجربة النرويجية

تمثل التجربة النرويجية احد المحاور الهامة التي يجب الوقوف عندها لاستخلاص العبر خاصة من قبل الدول النامية التي تواجه تدهورا في ميزان مدفوعاتها، وارتفاع عجزها المالي،كما سجل برميل النفط تراجعا ملموسا، فالنرويج اثبت نجاحها في تحويل ثروتها النفطية إلى أصول منتجة وفقا لما تقتضيه متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على العدالة بين الأجيال.[1]

1- إستراتجية التنويع الاقتصادي في النرويج

تتلخص إستراتجية النرويج لتحقيق التنويع الاقتصادي انطلاقا من الصناعة النفطية في المحاور التالية:

أ/التوافق السياسي حول إدارة على النفط: اتبعت النرويج سياسة واضحة المعالم حول إدارة موارد النفط حازت على إجماع سياسي،تجسدت في وثيقة الوصايا العشر حظيت بالاتفاق الجماعي في البرلمان النرويجي سنة 1971؛ ولعل أهم ما يميز هذا التوافق السياسي هو مبدأ السيطرة مع إتباع سياسة الإسراع على مهل، والتي فحواها مراعاة التوازن بين الرغبة في نمو عمليات النفط من جهة، والتاني من اجل تحاشي الصدمات المضرة بالاقتصاد من جهة أخرى[2].

[1] بللعما أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] المرجع نفسه، ص50.

ب/ التعاون الفعال بين السلطات الحكومية والشركات العاملة: يظهر هذا التعاون في مساهمة الحكومة النرويجية كمستثمر جنبا لجنب مع شركات النفط، وعلى هذا الأساس توصلت الصناعة إلى مشاريع مشتركة تشمل كثيرا من الشركات والسلطات الحكومية في بعض الأحيان.

ج/الاعتماد على العمالة المحلية: على خلاف ما عليه الحال في العديد من الدول المصدرة للنفط لم تفتح النرويج سوق عملها للعمالة الأجنبية الرخيصة، وعوضا عن ذلك عمدت إلى وضع سياسات تسهم في زيادة مساهمة العمالة المواطنة في سوق العمل وبخاصة الإناث بما يضمن إيجاد حل لمشكلة نقص العمالة.

د/إدماج وربط قطاع النفط بالقطاعات الأخرى: وذلك من خلال فرض اعتماد القطاع النفطي في تأمين احتياجاته على إنتاج الشركات المحلية، كما فرضت النرويج على الشركات الأجنبية العمالة في قطاع النفط اعتمادا تاما على العمالة المواطنة ومراكز البحث والجامعات النرويجية لحل مشكلاتها التقنية المرتبطة بعمليات التنقيب والإنتاج،وألزمتها بالاعتماد على القطاعات النرويجية في كل ما يتعلق بعمليات التشغيل والصيانة.

هـ/ إدارة الفوائض النفطية :الصندوق السيادي للنرويج

سنة 1990 قامت الحكومة النرويجية بتأسيس أداة من أدوات السياسة المالية التي تحسن من إدارة عائدات الموارد النفطية على المدى الطويل. هذا الصندوق كان نتيجة لمباحثات طويلة على مستوى البرلمان النرويجي، انطلقت سنة 1974 من خلال تقديم وزارة المالية لتقرير توضح فيه مختلف الأساليب التي تمكن من خلالها استغلال الثروة النفطية للبلد، وانتهت سنة 1983 بتقرير لجنة تامبو التي اقترحت إنشاء صندوق يمكن الحكومة من الحفاظ وادخار الأرباح الناشئة عن استغلال الموارد النفطية.[1]

يعمل صندوق الثروة السيادي النرويجي وفقا مبادئ معينة نذكر منها[2]:

- ✓ لا يسمح للحكومة في إي سنة من سحب أية أموال من الصندوق وتزيد عن النقص في الميزانية الدولة غير النفطية كقاعدة عامة، اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد يجب إن لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد عن 4 %من الربح السنوي من الاستثمارات الصندوق؛
- ✓ يشمل دخل الصندوق كل عوائد النفط كذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق[3]؛
- ✓ تتولى وزارة المالية المسؤولية العليا لإدارة الصندوق، وقد أوكلت مهام الصندوق التشغيلية للبنك المركزي نرويجي.

[1] فرحات عباس، سعود وسيلة، (2015): **حوكمة الصناديق السيادية–دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر–**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد04، الجزائر،ص18.

[2] بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص197.

[3] طايف ليلى، مرجع سبق ذكره، ص186.

ثانيا: تقييم أداء صندوق الثروة السيادي النرويجي

الشكل رقم (2–19): عوائد صندوق النرويج السيادي للفترة (1999–2018)

المصدر:بللعما أسماء، (2017–2018): **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص55.

نلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

– استثمار الصندوق في العقارات كان بداية من سنة 2011، بحيث بدا الصندوق بالاستثمار في الأسهم والسندات، ثم في الأخير تم الاستثمار في بعض الأنشطة العقارية ولكن بشكل محدود؛

– أثبت عوائد الصندوق جدواه، خاصة بعد الأزمة العالمية 2008، حين خسر الصندوق بنسبة 23.31% في سنة واحدة فقط، وقد يعود ذلك إلى ضخامة الصندوق وتعدد أصوله، وبالتالي تعدد المخاطر المتعلقة بها.

ثالثا: بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في النرويج

1–مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: إن تتبع تطور إسهام القطاعات الاقتصادية في النتاج المحلي الإجمالي يمكننا من معرفة مدى تنوع الهيكل الاقتصادي للنرويج، ولأجل ذلك،ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم(2–8): إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2014
النفط	%24	%25	%23	%27	%22	%22	%23	%24	%22
الفلاحة	%1	1%	1%	1%	1%	1%	1%	1%	2%
التجارة	%8	7%	7%	7%	7%	7%	7%	6%	%7
الخدمات	%19	22%	%22	%21	%23	%24	%25	%25	%23
باقي القطاعات	%48	%45	%47	%44	%47	%46	%44	44%	%46

المصدر:بللعما أسماء، (2017–2018): **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر ، ص54.

من خلال الجدول نلاحظ:بالنسبة لقطاع النفط عرف تذبذبا طفيف في نسب إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي فقد حصرت نسبه بين 22 % و27%، خلال الفترة 2005-2014، وهو ما يدل على عدم اعتماد الكبير على قطاع النفطي، كما سجل قطاع الفلاحة نسبة إسهام ثابتة قدرت ب1 % خلال فترة 2005-2012، لترتفع الى2% سنة 2014 ويسهم قطاع الخدمات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي صمن القطاعات غير النفطية، بحيث سجل أدنى نسبة له سنة 2005 ب19% بينما كانت أعلى نسبة في سنة 2012 ب25%.

2-تنوع الصادرات

الشكل رقم(2-20): هيكل صادرات السلع والخدمات بالنرويج سنة 2014

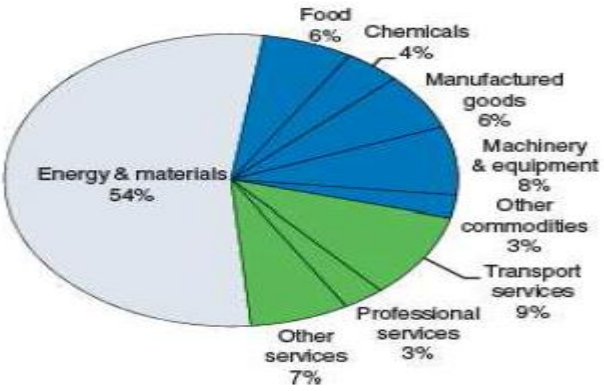

المصدر:بللعما أسماء، (2017-2018): **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص55.

سجل الاقتصاد النرويجي قيما تتراوح بين 0.65و0.64 خلال الفترة 1996-2016 فيما يخص مؤشر تنوع الصادرات، وفقا لإحصائيات الاونكتاد، مما يدل على تنوع الاقتصاد النرويجي. في سنة 2014 شكلت موارد الطاقة نسبة 54% من إجمالي صادرات النرويج، كما سهمت الخدمات هي الأخرى بنسب معتبرة.

الفرع الثاني: التجربة الماليزية

التجارب الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام لما حققته من انجازات كبيرة يمكنه أن تستفاد منها الدول النامية كي تنهض من التخلف والجمود، تعد ماليزية دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة حققت خلال العقود الأربعة الماضية فقرات هائلة في التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي وكذلك في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق آسيا.

1- خطوات التنويع الاقتصادي في ماليزيا[1]

- وضع خطط صناعية تعمل على زيادة تعميق التكنولوجيا وتطوير إنتاج الصناعات المتعلقة بالآلات والسيارات والصلب وكذا إلغاء الحواجز الجمر وكية؛

[1] بللعماء أسماء، مرجع سبق ذكره، ص57.

- تحمل القطاع الخاص دور مهم وأساسي في عمليات التنمية؛
- مساندة واضحة من طرف الحكومة للقطاع الخاص؛
- تهيئة المناخ الأعمال قوى السوق؛
- التخطيط الاقتصادي المنظم الهادف لإحداث عملية التنمية؛
- وضع سياسة التصنيع القومية من اجل التحول من إنتاج وتصدير السلع الأولية إنتاج وتصدير السلع الصناعية؛ تخفيض البطالة؛
- الخصخصة لجذب رؤوس الأموال إلى القطاعات المتقدمة؛
- رفع نسيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- سياسة تطوير القطاع الزراعي من بعض المنتجات ذات الميزة التنافسية؛
- مقاربة اجتثاث الفقر والعدالة في التوزيع [1].

- **التمويل الإسلامي:** حيث اتفقت التنمية الماليزية مع المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي وأدائه، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية. والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة من سكان البلاد الأصليين وتشجعهم على العمل في القطاعات الإنتاجية الرائدة حيث التزمت الحكومة الماليزية بأسلوب الالتزام السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، في حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الإفراد وإشراكهم عمليا في تحقيق أهداف قومية، واحتفظت يسهم خاص في اداراة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتجية لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها.

– تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من الركائز الرئيسية المساهمة في الناتج القومي ومن اجل ذلك قدمت برامج مختلفة لزيادة العرض وتنويع التمويل لهذه المؤسسات، كما خصصت الحكومة الماليزية 2 مليار رنغت من ميزانيتها عام 2012 لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتدعيمها بمليار رنغت عام 2016 سارية المفعول حتى 31 ديسمبر 2017[2].

[1] لطرش سمية، (2022): **نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة مجلة المعيار**، المجلد26،ا لعدد4، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر ص620.

[2] ساعد ابتسام، خويتي رابح، (2017): **تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008–2015**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد30، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 346.

2– بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في ماليزيا

أ/ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي

الجدول رقم(2–9): جدول يوضح معدل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1960–2020

السنة	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2020
النسبة المئوية	6	5.99	7.44	9.01	8.86	7.42	5.59–

المصدر:سمية لطرش،(2022): **نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة مجلة المعيار**، المجلد26، العدد4، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة ،ص623.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور ايجابي في نسب الناتج الإجمالي وهو مايثبت مدى فعالية الإستراتجية الاقتصادية المتبعة،باستثناء التراجع الذي عرفه سنة 2020 وذلك بسبب تأثره بجائحة كورونا.

ب/نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

يتضح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2–10):جدول يوضح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الوحدة ألف دولار أمريكي)

السنة	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2020
نصيب الفرد	234.94	357.66	1774.74	2441.74	4043.66	9040.57	10401.79

المصدر: سمية لطرش، (2022): **نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة مجلة المعيار**، المجلد26، العدد4، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، ص623.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا إن نصيب الفرد الماليزي عرف تزايدا مستمرا حيث انتقل من 234940 دولار أمريكي سنة 1960 إلى 10401790 دولار أمريكي سنة 2020، حيث أصبحت الزيادة تقريبا بداية من سنة 1980وهذا يعكس نجاعة السياسات التنموية التي انتهجتها الحكومة.

ج/ تطور معدل التضخم

يتضح تطور معدل التضخم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2–11): تطور معدل التضخم في ماليزيا خلال الفترة 1960–2020

النسبة	1970	1980	1990	2000	2010	2020
النسبة%	1.6	13.35	7.79	4.59	4.33	1.69

المصدر:سمية لطرش، (2022): **نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة مجلة المعيار**، المجلد26، العدد4، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، ص624.

مكنت السياسات التي اتبعتها الحكومة من التحكم في مستويات التضخم حيث انخفض معدل التضخم من 13.35% سنة 1980 إلى 1.69% سنة 2020 وهو ما يعد قفزة ايجابية تعكس جهود كبح ارتفاع مستويات الأسعار.

2– أسباب نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في ماليزيا

النجاح الاقتصادي في ماليزيا مبني على العديد من نقاط القوى نذكر منها[1]:

- الاستقرار السياسي وإطار مؤسسي قوي؛
- اجتذاب للاستثمار الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا؛
- السيطرة على سياسة الاقتصاد الكلي بشكل جيد وموثق؛
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم؛
- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية؛
- استخدام دعم الصادرات،الحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتسيير المخاطرة على رواد الإعمال،لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستثمار في التدريب لضمان توافر اليد العاملة الماهرة؛
- إنشاء روابط أفقية وراسية تقوم على التجمعات الصناعية.

[1] جابي أمينة هناء وآخرون، (2017): مرجع سبق ذكره، ص314-315.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من التجارب الدولية

1– تجربة دولة الإمارات

بعد التطرق لتجربة دولة الإمارات في التنويع الاقتصادي يمكننا استخلاص مجموعة من الدروس للاستفادة منها:

– ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية لتنمية والنشاط الاقتصادي تتضمنها خطط تنموية متتابعة ومتكاملة والعمل على تحقيق ما تم التخطيط به؛

– التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب العمل على وضع نهج متوازن في التنمية، القيام بإصلاحات متجانسة ومتكاملة، الاستثمار في الموارد البشرية والمؤسسات والبنيات التحتية والعمل على توفير مناخ جيد للإعمال؛

– يعتمد تحقيق التنويع الاقتصادي بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيدا، فنتائج التجارب التنموية المختلفة تعتمد أساسا على البيئة المؤسسية التي تحتضنها، وهو ما يقتضي حوكمة المؤسسات المسؤولية عن تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي وإخضاعها لضوابط الشفافية؛

– نجاح سياسة التنويع الاقتصادي مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتوفير البيئة المحفزة لنمو وتوسيع استثماراتهم، حيث تلعب السياسات الأفقية دورا مهما و رئيسيا في هذا الإطار كونها تمكن من توفير مناخ مناسب للأعمال المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وهي تتضمن تحسين التعليم ورفع مستوى المهارات، تشجيع البحث والتطوير ،وإنشاء بنية تحتية مناسبة لممارسة الأعمال.

2– تجربة المملكة العربية السعودية

– نجاح جهود التنويع الاقتصادي والحد من الانكشاف الخارجي وفقا للرؤية الطموحة 2030 إنما يتطلب إصلاح شامل للإطار العام الاقتصادي لدولة من خلال تصميم نماذج مرنة للنمو تتكامل ضمنها السياسات الاقتصادية بالصور التي تكمل تحقيق الأهداف المرجوة؛

– استخدام الإيرادات النفطية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة وخاصة قطاع الصناعات التحويلية والزراعة لتعزيز القيم المضافة للاقتصاد الوطني؛

– تطوير مكانة وأداء القطاع من خلال تحسين وضعية مناخ الأعمال وتوفير مزيد من الحوافز الاستثمارية لتشجيع القطاع الخاص على التنويع الأفقي والراسي في عمليات الاستثمار؛

– الاستمرار في تطوير البني التحتية من شبكة طرق وموانئ ومطارات وشبكات الاتصالات لكونها تلعب دورا هاما في تطوير نشاط القطاع الخاص؛

– التركيز في نماذج على تنمية الموارد البشرية، من خلال تطوير مهارات وقدرات ومعارف القوى العاملة عن طريق عمليات التدريب والتكوين،بما يسهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج وعلى نحو مستدام.

3–التجربة النرويجية

بعد استعراض تجربة النرويج نذكر أهم الدروس المستفادة:

–ضرورة توافر حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة،بما يسمح بترسيخ مبادئ الحكومة الرشيدة وبناء المؤسسات القوية وتعزيز جودتها، والتي تعد شروطا أساسية لنمو القابل للاستمرار الذي يحفز الرخاء والاستقرار على مدى الطويل.

–إن كفاءة وفعالية صندوق ضبط يعتمد على مدى صحة وسلامة الوضع الاقتصادي للبلد وفي هذا المجال يتعين على الحكومة تركيز جهودها على معالجة الاختلالات التي تميز الاقتصاد الجزائري.

–نجاح إدارة صندوق الثروة السيادية مرهون بمدى وجود قواعد وممارسات متينة لإدارة المالية العامة في الجزائر على غرار القاعدة المالية الهيكلية للنرويج.فوجود هذه القواعد يساعد في حماية هذه الثروات من تأثير أي تغيرات قد تنشا نتيجة الضغوط السياسية.

–أن ترتكز الإستراتجية الاستثمارية لصندوق ضبط الموارد في الجزائر مثلما أوضحته تجربة النرويج على تحويل الإيرادات إلى أصول مالية وعقارية ذات عوائد دائمة، من خلال تملك حصص صغيرة في شركات متعددة، وليس العكس.

–إن النمو القابل للاستمرار على المدى البعيد لصندوق ضبط الموارد غير مرتبط فقط بنعمة الوفرة من النفط، بل يقوم أيضا على مدى وجود بيئة تعزز تراكم رأس المال البشري والمعرفة، لتحويل الثروة النفطية إلى أصول منتجة.

– إن تحسين أداء وفعالية صندوق ضبط الموارد يتطلب إعداد إستراتجية طويلة المدى، تعتمد أساسا على تغير نظرة الحكومة للصندوق من اعتباره أداة مؤقتة تعمل على ضبط وتعديل الموازنة العامة وسداد المديونية العمومية إلى أداة مستدامة تعمل على المدى البعيد، كما إن الهدف الرئيسي لهذه الإستراتجية هو تحويل مدا خيل الثروة النفطية إلى ثروة مالية مستدامة.

4–التجربة الماليزية

أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها نذكر ما يلي:

- إعطاء أهمية كبيرة للصناعة إذ تعتبر أساس عملية التنمية؛
- تشجيع الاستثمار بمنح امتيازات تجذب المستثمرين الخواص المحليين والأجانب، مع تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- لاهتمام بالجانب الاجتماعي للفرد: رفع دخل للفرد،توفير السكن،التعليم،الاهتمام بالصحة، فكلما كان الفرد مستقرا كان أكثر إنتاجية؛
- الاستفادة من الثروات المحلية بدل استزادها من الخارج بتكاليف تثقل ميزانية الدولة؛

- الاستفادة من الارتفاع في أسعار النفط في تمويل مشاريع صناعية تحل محل الواردات؛
- خلق وحدة وطنية وفتح مجال المشاركة للجميع لتحقيق التنمية؛
- القضاء على الفساد،الفقر،و تحقيق العدالة؛
- الاهتمام بالتكنولوجيا في جميع القطاعات وخاصة في التعليم والصناعة؛
- تطبيق تعاليم الدين الإسلامي في الاقتصاد سيساهم بشكل كبير في جذب المدخرات، وتوجيهها توجيها سليما إلى قنوات استثمار مربحة؛
- الاعتماد على الموارد الداخلية وتجنب الاقتراض والديون الخارجية؛
- الحفاظ على الاستقرار السياسي.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالاقتصاديات النفطية، من أهمية مورد النفط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى مختلف الآثار الناجمة عن استغلاله، وكذا علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية المستدامة و مدى نجاحه في الدول محل لدراسة، نستخلص ما يلي:

– التحدي الأكبر بالنسبة للاقتصاديات النفطية يتمثل في مدى الحكمة في استخدام الثروة النفطية، دون تبديد الإيرادات، فالنفط قابل للنفاذ ومن المحتمل أن تنضب الإيرادات النفطية في مرحلة ما ولهذا فإنه من الضروري تركيز الجهود حول تنويع الاقتصاد، من خلال وضع خطط وبرامج مكثفة لتحقيق تنمية مستدامة.

– الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري هو القطاع النفطي منذ اكتشافه إلى الآن، فهو يمثل الحصة الأكبر من الناتج الخام المحلي، كما أن تقلبات أسعاره هي المحدد الرئيسي لوضعية الاقتصاد الجزائري، إذ أنه يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية.

– فشلت الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي وفك ارتباط اقتصادها بقطاع النفط رغم امتلاكها لإمكانيات هائلة محفزة للتنويع الاقتصادي على غرار القطاع السياحي الصناعي الفلاحي وإمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة التي يمكن بالاستغلال الأمثل لها وفق النموذج المسطر أن نخرج بالاقتصاد الجزائري من دائرة التبعية لقطاع النفط والنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تنويعه لتحقيق التنمية المستدامة.

– توجهت دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة إلى تنويع اقتصادها والتقليل من الاعتماد على النفط.

– يتميز الاقتصاد النرويجي بالتنويع الكبير، حيث تمكنت السلطات في النرويج من استغلال عوائد النفط بشكل جيد لتنويع الاقتصاد.

تبقى التجارب الناجحة في التنويع الاقتصادي على غرار النرويج، ماليزيا، والإمارات المتحدة العربية، بمثابة دروس يمكن أن تستفيد منها الدول التي تسعى لتنويع اقتصادها.

خاتمة

تعاني الدول ذات الهبات الكبيرة من الموارد الطبيعية خاصة النفطية منها من مهيمنة هذه الموارد على إنتاجها وتجارتها الخارجية، ومواردها المالية وبالتالي تتحول هذه الدول إلى أحادية الإنتاج والتجارة. ونظرا للمخاطر التي تمثلها هذه الوضعية فأن تطوير سياسات تنويع مصادر الإنتاج و الموارد المالية للدولة تصبح ضرورية، حيث تسعي الدول إلى تنويع صادراتها وذلك من خلال تبني مسار تنموي قابل للاستدامة وفق المناهج الحديثة للتنويع لإنعاش اقتصادها خارج المحروقات، على أن تتوافق مع الإمكانيات المتاحة حيث تكفل تحديث القطاع الفلاحي والسياحي لما له دور في تحقيق التنمية المستدامة، وتطوير الصناعات المحلية وتشجيع روح الابتكار والحد من استنزاف المورد الطبيعي المتمثل في النفط على حساب حقوق الأجيال القادمة، كذلك استغلال إمكانات الطاقة البديلة كطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

فبالرغم من الإمكانيات والمقومات التي تملكها الجزائر، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل الخروج من دائرة تبعية لقطاع النفط إلا أن أداءها اقتصادي كان متواضع في تنويع صادرات، مقارنة بالنجاح التي حققته كل من دولة الإمارات والسعودية، النرويج وماليزيا في تنويع اقتصادياتها، فمنها من انتهجت سياسة إحلال الواردات لتنويع اقتصاد وذلك بسلع كانت تستوردها، ومنها ما تبنت سياسة التصنيع من أجل التصدير لتنويع صادراتها. فمعضلة الجزائر ليست في توفير الإمكانيات وإنما في القدرة على توظيف واستخدام الإمكانيات من أجل تحقيق قفزة نوعية في مجال الصادرات غير النفطية.

أولا– نتائج الدراسة:

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، والتي مكنت من اختبار الفرضيات المطروحة ما يلي:

✓ التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطرة ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، كما تتيح تجميع كافة الموارد والطاقات المجتمعية، وتوجيهها توجيها سليما، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي وهذا ما يؤكد صحة **الفرضية الأولى**؛

✓ إن تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية اعتمادا على التنويع الاقتصادي، يتطلب إحداث جملة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، تقوم على استغلال كافة موارد المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية

الحقيقية، وتصفية مظاهر التخلف والتبعية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الصدمات الخارجية المرتبطة بتغير الأسعار في السوق العالمية وهذا ما يؤكد ما تم طرحه في **الفرضية الثانية**؛

✓ سعت الجزائر جاهدة إلى تنويع اقتصادها، من خلال اعتماد سياسة اقتصادية متجددة لتنمية مختلف القطاعات لمعالجة الضعف الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني، وتشكيل منظومة اقتصادية متنوعة وهو ما يثبت صحة **الفرضية الثالثة**،

✓ أما بالنسبة **للفرضية الرابعة** فقد تبين من خلال الدراسة البحث إن من أكبر التجارب الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي التجربة السعودية وتجربة ماليزيا وكذا تجربة الإمارات العربية المتحدة؛

✓ يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية ومسلكا آمنا للتخلص من التبعية للمورد الواحد وتحقيق النمو المستدام بالإضافة للحفاظ على الموارد الطبيعية؛

✓ ضرورة التنويع الاقتصادي للدول النامية، حتى تتمكن من الوقوف في وجه الأزمات وصدمات التي تشهدها أسواق النفط والغاز؛

✓ السبب في محدودية القطاعات غير النفطية هي المشاكل والمعوقات التي تعترضها، خاصة سوء التسيير والتنظيم والافتقار للتكنولوجيات والمقومات المساعدة على تطورها؛

✓ درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر ضعيفة جدا نظرا لسيطرة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي، وضعف مساهمة القطاعات الأخرى؛

✓ تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة محفزة للتنويع الاقتصادي لكن معظمها غير مستغلة.

ثانيا– الاقتراحات والتوصيات

بناء على ما ورد في هذه الدراسة وبصفة خاصة نتائجها، نحاول صياغة المقترحات والتوصيات التالية:

✓ لابد من وضع إستراتجية بعيدة المدى، تضم إصلاحات هيكلية عميقة في كل القطاعات بهدف تطويرها من أجل إنجاح عملية التنويع الاقتصادي؛

✓ يجب توجيه السياسة العامة للاستثمار نحو التغلب على الاقتصاد الريعي ولعنة الموارد، والعمل على استبدال عائدات النفط بعائدات المعرفة، وذلك عبر الاستثمار في برامج الابتكار، وتحسين جودة التعليم وتطوير أنظمة التدريب، وتحديث أساليب الإدارة والتسيير؛

✓ العمل على تحسين الجهاز الإنتاجي، وذلك بترقية وتطوير الأنشطة الإنتاجية غير النفطية؛

✓ الاهتمام بالقطاع الزراعي ووضع إستراتجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع؛

✓ تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية نظرا للإمكانيات التي الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر خاصة وان الصحراء الجزائرية من أكثر المناطق في العالم عرضة للشمس، لذا فالصحراء الجزائرية ليست فقط مصدر لثروة النفطية بل هي أيضا مصدر كبير لطاقة الشمسية؛

✓ العمل على تنمية وتطوير القطاع السياحي وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، وخاصة إن إمكانيات الجزائر كبيرة ومتنوعة في هذا المجال؛

✓ ضرورة أن يتمتع صندوق ضبط الموارد الجزائري باستقلالية من جميع جوانبه والقيام بنشاطه وفق إستراتجية استثمارية محضة.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: الكتب

- أبو اليزيد الرسول أحمد ، (2007): التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، الطبعة الأولى، مكتبة بستان المعرفة، مصر.

- قدي عبد المجيد ، **(2003):** مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية- دراسة تحليلية وتقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر.

- مُحَّد سمير مصطفى، (2006): استراتيجيات التنمية المستدامة: مقاربة نظرية وتطبيقية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونيسكو والأكاديمية العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

ثانيا: المجلات والدورات العلمية

- الاسدي يوسف على عبد ،ميثم عبد الحميد روضان، (2014):تحليل أثر المرض على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية،العدد37، المجلد10، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

- باهي موسى ، رواينية كمال ، (2019):إستراتجية التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الاقتصاديات العربية النفطية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة القانون، المجلد25، العدد03، جامعة باجي مختار،عنابة، الجزائر.

- بلقاسم العباس، أبوشماله نواف ، (2019):تقرير التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية الإصدار الثالث يونيو 2018، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

- بللعما أسماء،بن عبد الفتاح دحمان،(2018): إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة أحمد دراية، العدد01، أدرار، الجزائر.

- بن جلول، بلعربي عبد القادر، (2020):التنويع الاقتصادي في الجزائر الإستراتجية البديلة لقطاع النفط، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد04، العدد1، جامعة العربي السبتي، تبسة.

- بن الزين حمزة ، رحمان أمال ، (2017): أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية-حالة الجزائر-، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،العدد12،جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- بن فريحة نجاة، نصاح سليمان، (2020):واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية –عرض تجارب بعض الدول-، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، العدد01،المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر.

- جابي أمينة هناء وآخرون، (2017): ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية-دراية حالة ماليزيا-، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد04، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

- جديدي روضة ،جديدي سمية ، (2019):الطاقات المتجددة في الجزائر بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط تقلبات أسعار النفط، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، جامعة الواد، الجزائر.

- جديدن لحسن ،إسماعيل مراد، (2016): إستراتيجية التنويع الاقتصادي، وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي دراسة مقارنة الإمارات الجزائر 1990-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج شعيب، العدد 07، عين تموشنت، الجزائر.

- حداب محي الدين ،ثابتي الحبيب، (2016):دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة مابين(1980-2013)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد5، العدد2(9)، جامعة معسكر، الجزائر.

- الحريري مُحَّد على ،(2016): تشخيص المرض الهولندي كأحد معوقات تنويع مصادر الدخل من خلال الأهمية النسبية للصادرات النفطية في لبيبا، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع،العدد 12،ليبيا.

- حفصي رشيد ،(2022): أثر أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة(ARDL) خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد08، العدد02، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، الجزائر.

- حميدوش علي ،بوعكريف زهير ،(2017): تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد15، جامعة البليدة، الجزائر.

- دين مختارية، زرواط فاطمة الزهراء، (2018): الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 7،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

- رفعت عبد الله سليمان وآخرون، (2019): تنمية السياحة في الجزائية وفق مبادئ الاستدامة،مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد17، العدد3.

- رقاقية فاطمة الزهراء، (2021): صيد ماجد،الاقتصاد الجزائري بين تداعيات المتلازمة الهولندية وتحديات جائحة كورونا، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد04، العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

- زاوي عبير، (2019): الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط(2010-2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد04، العدد02،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

- زردومي علاء الدين، (2022): آثارالأزمات النفطية على الأمن الاقتصادي الجزائري: الواقع والبدائل، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد11، العدد2، جامعة باتنة، الجزائر.

- زغاشو مريم ، دهان مُحَّد، (2017): دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي –اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

- ساعد ابتسام، خويتي رابح، (2017): تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد30، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، (2021): أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1980-2019، المجلة العربية للإدارة، المجلد41، العدد2، جامعة دول عربية، مصر.

- شارف نور الدين، (2017): فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة البليدة2، الجزائر.

- شراف عقون وآخرون، (2017): تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها في الجزائر –دراسة تحليلية–، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر .

- شاطرباش أحمد، طواهرية منى ، (2016): إستراتيجية إدارة الموارد المائية: رهان التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10، الجزائر.

- صاطوري الجودي، (2016): التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، الجزائر.

- ضيف أحمد، عزوز أحمد، (2018): واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد19، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

- طايل ايمان مُحَّد خيري، (2021): الاقتصاد الخفي في ظل تحديات التنمية المستدامة، مجلة فصيلة علمية محكمة (MKSQ)، العدد1، مصر.

- طيبي حمزة، (2014): الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد11، جامعة المسيلة، الجزائر.

- العابد برينيس شريفة، دحماني نور الهدى، (2020):أ ثر تقلبات أسعار لنفط على الاقتصاد الجزائر: نحو ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار ثليجي، العدد 03، الأغواط، الجزائر.

- عامر مُحَّد، غزازي عماد، (2022): أثر المرض الهولندي في النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية Ardl، مجلة أفاق علمية، المجلد14، العدد02، جامعة تمنراست، الجزائر.

- عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمة ناصر، (2012): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق.

- عبد القادر دربال، مختار دقيش (2011): العلة الهولندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد11، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- عبد الرحمان عبد القادر، حساني بن عودة، (2018): مكانة القطاع السياحي في الجزائر –الواقع والمأمول- مجلة الحقيقية، المجلد17، العدد02.

- عراب سمية،(2021): تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان خلال الفترة(2001-2019)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة أبوبكر بلقايد، المجلد06، العدد02.

- عقون سارة، نوفل سمايلي، (2021): دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر- تجارب دولية ناجحة-، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد02، العدد06، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.

- علة مراد، (2017):دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد04، العدد13، الإمارات العربية المتحدة.

- غلاب فاتح وآخرون، (2017):السياسات والتجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي –حالة ماليزيا واندونيسيا والمكسيك-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد01، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

- فلاحي صالح عمر، (2004): التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 03، العدد 03، جامعة باتنة، الجزائر.

- فراحتية كمال، (2018): التنمية المستدامة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 11، جامعة المسيلة، الجزائر.

- فرحات عباس، سعود وسيلة، (2015): حوكمة الصناديق السيادية-دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر- ،مجلة الباحث الاقتصادي، العدد04، الجزائر.

- قاسمي مُحَّد ميلود، جاري فاتح ، (2020): الاقتصاد الجزائري بين حتمية تبني إستراتجية للتنويع أو الارتهان لتقلبات أسعار البترول، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03، العدد02، جامعة أمُحَّد بوقرة بومرداس، الجزائر.

- قروف مُحَّد كريم ، مُحَّد الطاهر السعودي، (2012): السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي، دراسة تحليلية الفترة (1999-2001)، مجلة جامعة تكريت للعلوم، جامعة تكريت، العراق.

- قريبي ناصر الدين، (2016): القطاع الصناعي في الجزائر ومساهمته في التنمية، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، الجزائر، العدد 11، الجزائر.

- قوريش نصيرة، (2008):أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، الجزائر.

- كربال بغداد، حمداني مُحَّد، (2010): استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 45.

- لحول علي وآخرون، (2021): التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020، مجلة دفاتر اقتصادية،جامعة زيان عاشور، العدد 02، الجلفة،الجزائر.

- لطرش سمية ، (2022): نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد4، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر.

- لعرابي رتيبة، (2022): واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية فترة "2000-2019"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 19، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر.

- لافي مرزوك عاطف، (2013): التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 24، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق.

- مداحي مُحَّد، (2022): التنويع الاقتصادي نموذج تنموي مستدام لمواجهة الموارد الطاقوية غير المتجددة في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 13، العدد02،جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر.

- مسعودي عبد الكريم، دربال فاطمة الزهراء، (2022): تأثيرات المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري- دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2017)، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، لمجلد21، العدد02، جامعة احمد دراية، ادرار.

- مناجية الهذبة، (2017): الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر، مجلة دراسات والأبحاث، العدد 26، الجزائر.

- نطور بلال ، ديب صورية ، (2015): إمكانيات الطاقة المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد3، الجزائر.

- نوى نبيلة، (2022):دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال الفترة 2003-2020، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد02، جامعة طاهري مُحَّد، بشار، الجزائر.

- هشام مصطفى، الجمل مُحَّد سالم، (2016):الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون،كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، طنطا، العدد 31، مصر.

- وزارة الطاقة، (2017): الإمارات العربية المتحدة، مجلة وزارة الطاقة، العدد 04.

- يوسفات علي وأخرون، (2017):أهمية التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتقليل من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية- تجربة المملكة العربية السعودية- ،مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 5، جامعة أحمد دراية، أدرار،الجزائر.

- يونس سميحة، (2016): آليات ترشيد الاستهلاك المائي في الجزائر رؤية إسلامية، مجلة أفاق العلوم، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- يونس على احمد، (2010): تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2019، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

- أوكيد حميدة، (2015-2016): دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

- إدريس أميرة، (2015-2016)، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص نقود مالية وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

- بابوي خالد، بن جدو محي الدين، (2011-2012): ترشيد استخدام الثروة النفطية لتحقيق التنمية المستدامة —حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

- بايزيد كمال، (2019-2020): التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- بلوافي عبد المالك، (2019-2020):أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971-2014،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 ، الجزائر.

- بن موفق زروق، (2018-2019): إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- بعداش عبد الكريم، (2008): الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2008، أطروحة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

- بللعما أسماء، (2017-2018): دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

- بن طايش رميساء، مالوسي أحمد، (2021-2022): التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2019)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.

- بن مسعود سعاد، (2019-2020): أثر الصدمات النفطية على التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر(دراسة تحليلية قياسية 1980-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة زيان عاشور، جلفة، الجزائر.

- بن موفق زروق، (2018-2019): إستراتجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

- جامع عبد الله، (2020-2021): انعكاسات متطلبات التنمية المستدامة على الصناعة النفطية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- حداب محي الدين، (2017-2018):أثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2016، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عالمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

- خمخام عطية، (2021-2022):تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري–دراسة وصفية تحليلية للفترة 2009-2020،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

- شتوح وليد، (2008-2009): واقع وأفاق التنمية المستدامة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- شباب سيهام، (2018-2019) تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة(1980-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

- شبورو سليم، (2020-2021): اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات-دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2018-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي لتنمية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

- صادق هادي، (2013-2014): دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج – خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- طايف ليلى، (2017-2018): أثر الحوكمة على أداء الصناديق السيادية في الأسواق المالية -دراسة مقارنة بين صندوق المعاشات الحكومي في النرويج وصندوق ضبط الموارد في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- عتروس سيف الدين، (2017-2018): تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحقيق التنمية المستدامة في قطاع الصيد البحري في الجزائر –دراسة حالة مدينة القالة-، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة ، تخصص اقتصاد البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- العايب عبد الرحمن، (2010-2011): التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- قصابي شعبان، (2019-2020): دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمية وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

- مخلفي أمينة (2013)، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر.

- مهيدي حسينة، (2019):دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر.

- موساوي سومية، (2021-2022): أثر أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة (1980-2019)، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- موسي أسيا، (2020-2021): اثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية لحالة الجزائر- دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

- نوي نبيلة، (2011-2012): إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي

العالمي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص الاقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- نوي نبيلة، (2016-2017): أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات النرويج، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- ياسين مصطفى، (2019-2020): اثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- آيت عكاش سمير، بين ناصر مُحَّد، (2015): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن اليوم الدراسي "نحو استراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، المنعقد يوم 05 ماي، جامعة البويرة، الجزائر.

- بطار بختة، بكريتي بومدين، (2017): التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المحاسبة الخضراء والتدقيق البيئي في ظل التنمية المستدامة، جامعة مستغانم، الجزائر.

- بن جلول خالد وآخرون، (2019):القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية هجرة اليد العاملة-دراسة تحليلية للأسباب والآثار والانعكاسات على الإنتاج الزراعي والحلول الممكنة، الملتقى الدولي السابع في اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، المنعقد يومي30-31 اكتوبر، جامعة قالمة، الجزائر.

- تيهان مراد، صاري إسماعيل، (2016): سياسة التنويع الاقتصادي كخيار امثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، المنعقد يومي 30/29 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، الجزائر.

- خلوفي سفيان، عيسى معزوزي، (2018):جهود الجزائر في مجال استثمار الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول استثمارات التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا والجنوب –واقع وأفاق–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المنعقد يومي 07/06 نوفمبر.

- شنوف شعيب، رمضاني لعلا، (2008): الأفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، الجزائر.

- مرزوق أمال، (2017): أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، المنعقد يومي يومي 25-26 افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة 8 ماي 1954، قالمة،الجزائر.

- مساني صورية، (2018-2019): الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول –دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

خامسا: مواقع الانترنيت الرسمية

- إحصائيات البنك الدولي، متاحة على الموقع: https://data.albankaldawli.org/

- بوزيان هاجر، بكدي فاطمة ،التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور ودوافع التسيير، المركز الوطني بخميس مليانة، على الموقع الالكتروني:

https://www.univchlef.dz/uhbc/seminaires_2008/décembre_2008/com_dic_2008_2.pdf

- الحوارين عدنان فرحان (2016)، التنمية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات-، شبكة الاقتصاديين العراقيين، على الموقع الإلكتروني:

http://iraqieconomists.net/ar/wpcontent/uploads/sites/2/2016/04/Adnan-Al-Jawareen-Sustainable-Development-in-Iraq.pdf

- الزراعة في الجزائر، (2023): متاح على الموقع:

/https://www.algeria.croscience.bayer.com

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001): التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية)،الأمم المتحدة، نيويورك، دراسة منشورة على الانترنيت على الرابط:

https://digitallibrary.un.org/record/459099?ln=ar

- المعهد العربي للتخطيط، (2020): دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني، الكويت، على الموقع الإلكتروني:

https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/566/566_API-Index-Development-2020.pdf

- المعهد العربي للتخطيط، (2018):مفهوم ومحددات التنويع الاقتصاد، الكويت، على الموقع الإلكتروني:

/https://www.arab-api.org

- وزارة المالية، " نموذج الاقتصادي الجديد، الجزائر" متاح عبر الموقع التالي:

http://www.mdfgi.gov.dz

- وكالة الأنباء الجزائرية، فلاحة، متاحة على الموقع :

/https://www.aps.dz

-https://attaqa.net

-/https://www.snabusiness.com

-https://ar.wikipedia.org

-https://oapecorg.org